معهد التخطيط القومى

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٣٦)

الجمعيات الاهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٦)

الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية
بمحافظات جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠١

فريق البحـــــث

١- أ.د.عزة عبد العزيز سليمان — الباحث الرئيسى

٢- أ.د.محاسن مصطفى حسنين

٣- دكتور/ محمد عبد اللطيف خفاجى

٤- أستاذة/عـــــزة محمد حسن يحيى

٥- أستاذة/ هبـــــه أحمد مصطفى

٦- أستاذ/ وجيـــه زكى عبـــــــده

ومن خارج المعهد

١- أستاذة/عواطف محمد أحمد

٢- أستاذ/ يوسف محمد رشدى خليفه

٣- أستاذ/عبد الفتاح مصطفى

المحتـــويـــات

	رقم الصفحة
- تقديـــم	١
١- التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية	٥
١-١ المرحلة الأولى (الليبرالية) ٢٣-١٩٥٢	٦
١-٢ المرحلة الثانية (الأنحسار) ٥٢-١٩٧٠	٧
١-٣ المرحلة الثالثة (الانفتاح والخصخصة) ٧٠-١٩٩٩	٨
٢- أهم القضايا التى تواجه الجمعيات الأهلية	١١
٢-١ قضية العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية	١١
٢-٢ قضية التمويل	١٢
٢-٣ البناء الادارى للجمعيات	١٣
٢-٤ مشكلة القيـــادة	١٣
٢-٥ ظاهرة تسييس الجمعيات	١٣
٢-٦ قضية المتطوعين	١٣
٢-٧ احتياجات الجمعيات الأهلية	١٤
٣- الجمعيات الأهلية والقانون	١٦
٤- النشاط الأهلى ومجالاتـــــه	٢٠
٤-١ منظمات غير حكومية	٢٠
٤-٢ مؤسسات المجتمع المدنى	٢٠
٤-٣ الاتحادات النوعية والاقليمية	٢٠
٤-٤ الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة	٢٠
٥- التوزيع الاقليمى للجمعيات الأهلية	٢٣
٥-١ الجمعيات الأهلية دورها وعلاقتها بالأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية.	٢٣
٥-٢ توزيع جمعيات الرعاية والتنمية على المحافظات في الريف والحضر.	٢٤

تابع المحتويات

٦-	التفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية	٢٩
	٦-١ مجالات أنشطة المنظمات غير الحكومية	٢٩
	٦-٢ الجمعيات الأهلية موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر	٣٠
	٦-٣ المستفيدون والمستفيدات من أنشطة الجمعيات الأهلية	٣٦
٧-	توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة	٣٩
٨-	الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية : رؤية مستقبلية	٤٠
	٨-١ المنهج الجديد للتخطيط (المشاركة أو الشراكه الفعالة)	٤١
	٨-٢ متطلبات تطبيق المنهج الجديد للتخطيط	٤٢
٩-	دراسة حالة	٤٤
	٩-١ تمهيد	٤٥
	٩-٢ مشكلة الدراسة	٤٧
	٩-٣ أهداف الدراسة	٤٨
	٩-٤ مفهوم التعـــاون	٤٨
	٩-٥ مفهوم التعاونية	٥١
	٩-٦ لمحه تاريخية عن التعاون في مصر	٥١
	٩-٧ مفهوم التعاونية الزراعية	٥٣
	٩-٨ أنمـــــاط التعـــاونيات	٥٤
	٩-٩ البنيان التعاونى الزراعى المصرى ودورة في عملية التنمية	٥٦
	٩-١٠ الموجز والخاتمة	٧٠
١٠-	المـــــراجع	٧١
١١-	ملحق إحصائى خاص بدراسة الحالة	٧٤

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (١)	تطور اعداد جمعيات الرعاية وجمعيات التنمية خلال الفترة من ٩٢/٩١إلى ٩٦-١٩٩٧	٢١
جدول (٢)	اعداد جمعيات الرعاية والتنمية في كل محافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدث عام ١٩٩٧/٩٦	٢٦
جدول (٣)	عدد جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في مجال واحد والتى تعمل في اكثر من مجال، موزعة حسب المحافظة عام ١٩٩٧/٩٦	٣١
جدول (٤)	توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في (مجال واحد) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦	٣٢
جدول (٥)	توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في (أكثر من مجال) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦	٣٤
جدول (٦)	توزيع أنشطة جمعيات وعدد المستفيدين والمستفيدات على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦	٣٦
جدول (٧)	بيان بنشاط محو الأمية بالمحافظات عن عام ١٩٩٧/٩٦	٣٨
جدول (٨)	ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم الرئيسية المنتجه للقطن والأرز والبطاطس والفول السودانى والمحاصيل السكرية والبصل والسمسم وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفتره من ١٩٩١-١٩٩٣	٦١

فهرس جداول الملحق الاحصائى

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية واعضائها وجهازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠	٧٥
٢	نسبة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ونسبة اعضائها وحجازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠	٧٦
٣	حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٩٩٦/٦/٣٠	٧٧
٤	الأهمية النسبية للأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٥/٣٠	٧٧
٥	حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٧٨
٦	تطور المركز المالى للجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس في خلال الفترة من ١٩٧٥: ١٩٩٥	٧٩
٧	الأرقام القياسية والمتوسطات لرصيد الأصول الثابتة والنقدية بالبنوك والمدينون للجمعيات التعاونية الزراعية العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٨٠
٨	أسماء الثلاجات التابعة للجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس وسنة إنشائها وسعة كل منها	٨١
٩	رصيد الأستثمارات والمساهمات والودائع والقروض للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٨٢
١٠	رصيد رأس المال والأحتياطيات للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٨٣
١١	توزيعات صافي الفائض للجمعيات العامة الثلاث محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢- ١٩٩٦	٨٤-٨٥
١٢	رصيد التدريب التعاونى للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠	٨٦
١٣	رصيد الخدمات الخيرية والعامة للجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠	٨٦
١٤	رصيد التدريب التعاونى والخدمات الخيرية والعامة للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٨٧

الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية
بمحافظات جمهورية مصر العربية

تقـــديم

شهدت السنوات العشر الأخيرة متغيرات عديدة قبل حلول الألفية الثالثة • فخلال هذه الفترة الوجيزة قبل أن يأفل نجم القرن العشرين وصلت التجارة الدولية والاستثمارات العالمية إلى أقصى نمو لها واتسعت الفجوة بين دول الشمال والجنوب • ونتج عن هذا النمو الاقتصـــادى ان اصبحت الاغلبية تعانى من الفقر بينما الاقلية تتمتع بثروات طائلة • وشـــدت هـــذه التغـــيرات العديدة الانتباه إلى التحديات التى تواجه التنمية كالتدهور البيئى واستنفاذ الموارد نتيجة للتنميـــة غير المستدامة والزيادة السكانية •

وهكذا طلع فجر الالفية الثالثة على واقع مرير • ولم تعد التحديات تقتصر على عولمـــة التجارة ، والاستثمار والاتصالات، وانما أصبح هناك عولمة في السكان والبيئة والتنميـــة ايضـــا وعولمة في القطاع الاهلى • أما الجانب الآخر فهو الارتباط الواضح بين التجـــارة والاستثمار من ناحية وبين البيئة والموارد من ناحية أخرى • وهو ما يؤدى بالتالى إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإلى تعثر خطط التنمية التى تضطلع بها الحكومات وإلى ضخامة المسئوليات الملقاه علـــى عاتق شركاء جدد هم المجتمع المدنى والجمعيات الاهلية والافراد من اجل احداث التغـــــييرات الضرورية اللازمة لاستدامة التنمية ، والتى حتمت مطالبة الجمعيات الاهلية بـــأن تـــؤدى دوراً أساسياً في التنمية سواء على المستوى المحلـــى أو الدولى، مع الاستمرار في اداء دورها بشـــكل مطرد ومتنام •

وكان من الطبيعى أن يؤدى تعثر خطط التنمية في ظل برامـــج الاصـــلاح الاقتصـــادى والخصخصة ، وحدوث بعض الآثار السلبية على محدودى الدخل نتيجة لهذه الـــبرامج أدت إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم البطالة بين افراد المجتمع، مما دفع بالحكومات إلى البحث عن منهج يكون اكثر التزاماً بالبعد الاجتماعى وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى ولا تحركه بواعث الربـــح الخاص فضلاً عن وجود أفكار مبتكره ومتجددة لمواجهة احتياجات مجتمعاتها • وقد تمثل هـــذا في

جهود وأنشطة المنظمات الاهلية التطوعية التى بدت قادرة على ان تلعب دوراً ايجابيا في عمليات التنمية المحلية أى تنمية مجتمعاتها مع السماح بمشاركة أكبر من جانب الأفراد في تحقيق التنمية .

وظهر الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضى، بالرغم من ان تاريخ هذا القطاع يعود إلى القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها بزوغ المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى نتيجة للإستعداد لمؤتمر قمة الأرض لأول مرة عام ١٩٩٢. فإلى جانب التفاوض بين الحكومات بعضها البعض ، تجمعت المنظمات غير الحكومية على شكل منتدى اهلى للتأثير على قرارات وتوصيات المؤتمر ليس من اجل الدول فحسب وانما من اجل الانسانية جمعاء والمحافظة على بيئة نظيفة لكل انسان على وجه الأرض .

كما ان المنظمات غير الحكومية النسائية دفعت الحكومات إلى توسيع اجندة ٢١ في نيويورك عام ١٩٩٢ لتضم قسما عن دور المرأة والشباب والمنظمات الاهلية والحكومات المحلية بغية الوصول إلى التنمية المستدامة . ثم جاء مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ الذى صاحبه منتدى للمنظمات غير الحكومية والذى تحول من التحديات الديموجرافية التى تواجه الدول إلى الصحة الانجابية والحقوق الانجابية لكل من الرجل والمرأة . وأخيراً فتح باب العضوية امام المنظمات غير الحكومية في العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى بلغ عدد المنظمات الاعضاء فيه حوالى ١٤٠٠ منظمة غير حكومية . واتجهت العديد من الصناديق التابعة للأمم المتحدة إلى دعم المنظمات غير الحكومية دعما ماديا وفنيا لتقدم خدماتها من اجل تنمية مجتمعاتها بكفاءة اكبر، ولتشارك في التخفيف من حدة الفقر والبطالة التى صاحبت تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى .

وارتبط هذا الاهتمام الدولى باهتمام اعلامى غير مسبوق بالقطاع الاهلى، مع التركيز على الدور الذى يمكن ان يؤدية في ميدان التنمية الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم وفي التأثير على صانعى القرار وفي تغيير المفاهيم العتيقة ومظاهر السلوك السلبية . وتلازم مع هذه المظاهر اهتمام من جانب الحكومة بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ، ومناقشة مسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية ، مع تفويضها بأنجاز جانب من خطط التنمية للدولة .

وبالتالى يمكن القول أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم في السنوات الأخيرة وتعثر خطط التنمية التى اضطلعت بها الحكومات أدت إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى ولا تحركه في نفس الوقت بواعث الربح الخاص. وقد تمثل هذا في جهود وأنشطة المنظمات التطوعية والأهلية التى بدت قادرة على أن تلعب دوراً إيجابياً في عمليات التنمية وعلى أن تحقق مشاركة اكبر من جانب السكان في تحقيق التنمية. كل هذا دعا إلى الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية وبأنشطتها في مجال التعليم والصحة والسكان والبيئة والمرأة والرعاية الاجتماعية.

وبالتالى فإن هذه الدراسة تهدف من خلال تعرفها على وضع الجمعيات الأهلية وتطورها في مصر، إلى وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دورها في مصر .

وتشمل هذه الدراسة على المحاور التالية :

١- التعرف على التطور التاريخى للجمعيات الاهلية واهم الانشطة التى تمارسها على مستوى المحافظات.

٢- تحديد دور الجمعيات الأهلية بالنسبة للتنمية عامه والتنميه الاقليمية او المحلية خاصة .

٣- حصر التفاوتات الاقليمية فى مجالات عمل الجمعيات الاهلية لتفعيل دورها فى تحقيق اولويات التنمية بالمحافظات .

٤- تقديم رؤية مستقبلية للشراكة بين الجهات الحكومية والجمعيات الاهلية .

محتوى الدراسة:

تشتمل الدراسة على الأجزاء التالية :

يتناول الفصل الأول التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية بينما يهتم الفصل الثانى بالقضايا التى تواجه الجمعيات الأهلية مثل قضية علاقة الحكومة بالجمعيات الأهلية وقضية التمويل والبناء الإدارى للجمعيات ومشكلة القيادة وظاهرة تسييس الجمعيات وقضية المتطوعين وإحتياجات الجمعيات الأهلية. أما الفصل الثالث فهو خاص بالجمعيات الأهلية والقانون، حيث صدرت عدة قوانين لتنظيم العمل الأهلى. الفصل الرابع يتناول النشاط الأهلى ومجالاته حيث يعتبر العمل التطوعى عملاً مكملاً لجهود الحكومة وهو الذى يقدم الخدمات للجماهير من خلال الجمعيات الأهلية. ويركز الفصل الخامس على التوزيع الإقليمى للجمعيات الأهلية على مستوى

المحافظة فهى موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدثة . ويهتم الفصل السادس بالتفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية ، موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر . ويحدد الفصل السابع توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة، بينما يقدم الفصل الثامن " رؤية مستقبلية عن الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية " ، أما الفصل التاسع فهو يشتمل على " دراسة حالة عن التعاونيات الزراعية كأحد صور الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالريف المصرى " .

١- التطور التاريخى للمنظمات غير الحكومية

تعود نشأه أول جمعية أهلية في مصر إلى اوائل القرن التاسع عشر (عام ١٨٢١) حين تأسست الجمعية اليونانية بالاسكندرية لتضم اكبر الجاليات الأجنبية التى عاشت في مصر في ذلك الوقت. وبعد ذلك بحوالى أربعة عقود توالى انشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية " معهد مصر " للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (عام ١٨٥٩) وجمعية المعارف (عام ١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (عام ١٨٧٥) ،ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية، الاسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الاسلامية (عام ١٨٧٨) والتى شغل عبد الله النديم فيها منصب نائب رئيس الجمعية ، ولهذا انشغلت إلى جانب عملها الخيرى ببث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية المساعى الخيرية القبطية (١٨٨١) والتى اهتمت ايضا بسبل التعاون بين جميع المصريين ونبذ التعصب الدينى، وجمعية التوفيق القبطية (١٨٩١).

ويلاحظ هنا أن تاريخ نشأة الجمعيات قد ارتبط بتنظيمات تتبنى اهدافا دينية وثقافية وعلمية في المقام الأول ، وتستقطب نخبة من المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية في الخارج، وعناصر من النخبة التقليدية ممثلة في بعض الامراء والاميرات والاعيان. كما ان الجمعيات الثقافية سبقت تاريخيا نشأة الجمعيات الدينية ، حيث أن المساجد لعبت دور الجمعيات الاهلية بالمجتمع المصرى، ووفرت الفرصة لالتقاء المسلمين ومن خلاله توزع حصيلة الصدقات والزكاه على فقرائهم أى القيام بدور التكافل والتضامن الاجتماعى. كما قامت بدور اجتماعى وتثقيفى واثارة الوعى بمناقشة أمور السياسة والحكم. وأدى الوقف الاسلامى دور كبيراً في تاريخ المجتمع المصرى كظاهرة اجتماعية واقتصادية قديمة عرفتها المجتمعات الإسلامية ، حيث قدم الفرصة التاريخية المبكرة للعمل الاهلى التطوعى.

وفي هذا المقام قد يكون من المهم التأكيد على أن المرحلة الأولى لنشأة وبلورة الجمعيات، لم تشهد صراعا طائفيا بين التنظيمات التطوعية الاسلامية والقبطية، بل على العكس ساد التعاون في مواجهة خطر واحد يتهدد الجميع ، هو الاحتلال البريطانى لمصر وأهمية السعى من اجل الحصول على الاستقلال ومناهضة أية محاولة استعمارية لاحداث الفرقة بين المسلمين والاقباط، ولهذا كان هناك حرص شديد من جانب زعماء الطرفين على ابراز فكرة الوحدة

الوطنية واحباط سياسة " فرق تسد "التى طبقها الانجليز، الأمر الذى دفع بحركة الجمعيات الاهلية تجاه مزيد من الحيوية وحصولها على الثقة والمصداقية بين الشعب بمختلف فئاته.

ويقسم المحللون أوضاع الجمعيات الاهلية (أو ما قد يطلق عليه البعض اوضاع مؤسسات المجتمع المدنى) في مصر إلى ثلاث مراحل على النحو التالى:

١-١ المرحلة الأولى (الليبرالية) ١٩٢٣-١٩٥٢ :

وتميزت هذه المرحلة باطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في اطارها التشريعى الصحيح حيث اشار دستور ١٩٢٣ إلى حق المصريين جميعاً في تشكيل جمعيات وفَرق المشرع بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الاهلية :

الأولى :جمعيات ذات طابع شبه عسكرى وتعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين، وتقرر حظرها قطعيا بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ لأنها كانت تتبنى بعض مظاهر النظم الفاشية.

الثانية: جمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى ولها أن تمارس كافة الأنشطة شريطة ألا يكون بين أنشطتها هدف الحصول على ربح مادى، ونظمها القانون المدنى.

الثالثة: الجمعيات الخيرية والمؤسسات التى يخصص مالها لأعمال الخير والنفع العام وتسد حاجة اجتماعية ملحة، ومن امثلتها ملاجئ الايتام ومؤسسات رعاية الاحداث.

وكان من الطبيعى في ظل هذا المناخ القانونى والسياسى ان تزدهر الجمعيات كمؤسسات للتنشئة الثقافية والسياسية والاجتماعية ، وفي ضوء هذا حدث نمو مطرد في عدد الجمعيات الاهلية من ٦٥ جمعية تأسست قبل عام ١٩٠٠ إلى حوالى ٦٣٣ جمعية تأسست خلال الفترة من ١٩٢٥-١٩٤٤، إلى حوالى ٥٠٨ جمعية تأسست في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٩.

ومن أبرز الخصائص التى أتسمت بها الجمعيات الأهلية في المرحلة الليبرالية ما يلى:-

١- استمرت الجمعيات في اداء دورها واتسمت انشطتها بالازدهار خلال هذه الفترة.

٢- هيأ دستور ١٩٢٣ المناخ الثقافى والسياسى لانتشار الجمعيات الاهلية ، ونص الدستور على أن حل الجمعيات الاهلية يكون على يد القضاء المصرى وليس بقرار من الحكومة.

٣- كان نمو عدد الجمعيات في هذه المرحلة هو محصلة طبيعية للمناخ الثقافى والسياسى المتنامى في هذه الفترة.

٤- استمرت قضايا الهوية القومية والانتماء والنهضة مطروحة من خلال الجمعيات الاهلية.

٥- لم يحل نشاط الاحزاب السياسية رغم حيويتها في هذه الفترة دون نشاط وحيوية الجمعيات الاهلية . وانما سارا في خط متواز.

٦- تزايد وزن الجمعيات الدينية (الاسلامية والقبطية) خلال هذه الفترة ، ومازال حتى الآن.

٧- اتسمت هذه الفترة بنشاط غير مسبوق من جانب المرأة للمشاركة في الحياة العامة سواء من خلال جمعيات مستقلة تعبر عنها، أو من خلال عضويتها ونشاطها فى جمعيات ثقافية وخيرية عامة.

١-٢ المرحلة الثانية (الانحسار) ١٩٥٢-١٩٧٠

انتقل النظام السياسى المصرى إلى مرحلة جديدة بعد اعلان الثورة والغاء التعددية الحزبية، وأصبحت الدولة مسئولة تماما عن كافة القطاعات الانتاجية والخدمية، وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبنيها لسياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية، صاحب ذلك ما يعرف ببيروقراطية الدولة التى امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات، وتعاملت مع الجمعيات الاهلية بنفس اسلوب تعاملها مع الاحزاب. فأصدرت عام ١٩٥٦ قراراً جمهوريا رقم ٣٨٤ بالغاء بعض مواد القانون المدنى المتعلقة بالجمعيات الاهلية، وحل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الاشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أى جمعية. وبذلك انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة عكست أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع المدنى. وكانت بداية لتراجع العمل الاهلى.

ثم جاء قانون الجمعيات الاهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - والذى اثار ضجة كبرى في هذه الفترة لأنه وضع قيوداً على تحركات وأنشطة المجتمع المدنى. ولهذا تكشف المؤشرات الأحصائية لمعدلات نمو الجمعيات الأهلية في مرحلة الستينات على وجه التحديد، عن انخفاض معدل نمو

الجمعيات الاهلية. فقد كانت كافة القوانين المتعلقة بالمجتمع المدنى والتى صدرت في اعقاب الثورة سببا رئيسياً في تراجع قيمة المشاركة والمبادرات الشعبية التطوعية.

ويلاحظ على أنشطة الجمعيات الاهلية في تلك الفترة استمرار وزن المكون الدينى في انشطة الجمعيات الاهلية وانخفاض الجمعيات الثقافية والعلمية ، وفي هذه الفترة طرحت التنمية بديلاً عن النهضة وانحصر عمل الجمعيات في بعض مشروعات التدريب وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل. وتتمثل المشكلات التى تواجه هذا النمط من الجمعيات في ضعف قدرتها على احتواء المشاركة الشعبية وعدم وضوح فلسفة التنمية التى تتبناها. فانخفضت مشاركة الشباب الأقل من ٤٠ سنة في الحياه العامة ، وانخفضت نسبة تسديد الاشتراكات وزيادة مشاركة الذكور وانخفاض مشاركة الاناث.

١-٣ المرحلة الثالثة : (الانفتاح والخصخصة)١٩٧٠- ١٩٩٩

شهدت مصر تحولاً اقتصادياً وسياسياً من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى حيث تتحكم آلية السوق في الانتاج والاستهلاك والاستثمار. وصاحبت سياسة الانفتاح برنامجاً للاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وخصخصة شركات القطاع العام. واقامة شبكة من الضمان الاجتماعى كان ابرزها الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن سياسات الاصلاح الاقتصادى ولتعبئة الموارد المحلية والدولية من اجل توفير فرص عمل تخفف من حدة الفقر والبطالة وإستخدم الصندوق الاجتماعى بعض الجمعيات الأهلية كجهات كفيلة ووسيطة ومنفذه لمشروعاته لتنمية المجتمع. واعتبرت الجمعيات الاهلية شريكاً للحكومة في هذا الصدد.

وتبدو ملامح التغير في سياسة الحكومة تجاه الجمعيات الاهلية في عدة تصريحات للسيد رئيس الجمهورية يؤكد فيها على اهمية المبادرات الشعبية والجمعيات الاهلية وزياراته لعدد من الجمعيات. كما صدرت تصريحات عديدة من اعضاء الحكومة تشير إلى اهمية مشاركة الجمعيات الاهلية في تحمل اعباء التنمية وايجاد حلول لمشكلات المجتمع. وركزت مناقشات مجلس الشعب على أهمية المشاركة الشعبية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية، ودور الجمعيات الاهلية في

مواجهة مشكلة الزيادة السكانية والتطرف الديني والوحدة الوطنية ،والاهتمام بالجمعيات العاملة في مجال البيئة ومكافحة ادمان المخدرات .

إلا أن هناك من المؤشرات ما يعزز الرأى بأن المرحلة الحالية التى تمر بها الجمعيات قد تكون مرحلة انتقالية تؤثر بالايجاب على دور هذه التنظيمات فمن ناحية هناك ضغوط من جانب قوى اجتماعية وسياسية تطالب بتحرير القطاع الاهلى . كما اشار رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة انتخابه عام ١٩٩٩ إلى ضرورة الاهتمام بدور الجمعيات الاهلية باعتبارها شريكا في التنمية . بالاضافة إلى قيام الجمعيات بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والعدل بتغيير قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وصدور القانون الجديد ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية التى اتسمت بشئ من تخفيف الاجراءات، إلا أن كل ذلك توقف بسبب صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بأن قانون ١٥٣ غير دستورى .

وهناك نماذج ايجابية لعشرات من الجمعيات التى أدركت قيمة دورها في التنوير، فضلاً عن ادراك الدولة المتزايد بأهمية ايجاد نوع من الشراكة مع الجمعيات الاهلية لكى تقوم بدورها المكمل لدور الحكومة في جهود التنمية ، باعتبار ان الجمعيات الاهلية اقدر واسرع على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية من أجهزه الحكومة التى يصعب عليها التغلغل في هذه المجتمعات .

وكان لهذا التغير في البيئة السياسية اثره في زيادة عدد الجمعيات التى تم اشهارها والتى بلغ عددها حوالى ١٥٠٠٠ جمعية حتى عام ١٩٩٦. وقد حدثت عدة خلافات بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الأهلية نتيجة لحل بعض الجمعيات وأنتهى الأمر إلى اقتصار حل الجمعيات على الجمعيات التى توقف نشاطها بالفعل . وقد اتجه اهتمام السياسات الحكومية نحو دعم الجمعيات الاهلية التى تمارس انشطة اقتصادية بهدف الحد من مشكلة البطالة والفقر، كجمعيات الأسر المنتجه وتوجيه جزء من موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية إلى المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيره والتى تتم عن طريق الجمعيات الاهلية .

ووجهت الحكومة ايضا دعمها إلى الجمعيات العاملة في مجال الأمومة والطفولة والمرأة الريفية وخدمات تنظيم الأسرة . كما اتجهت الجمعيات إلى مؤسسات التمويل الأجنبية ولكن يتطلب ذلك من الجمعيات أن تكون قادرة على الاستمرار في المشروع وتمويله بالجهود الذاتية بعد انتهاء التمويل الأجنبى . ويعنى هذا أن الجمعيات الاهلية تواجه العديد من القضايا أهمها

العلاقة مع الحكومة ممثلة في وزارة الشئون الاجتماعية وكذا قضية التمويل والبنـــــاء المؤسســـى والتنظيمى لتلك الجمعيات .

٢- أهم القضايا التى تواجه الجمعيات الاهلية

تواجه الجمعيات الاهلية مجموعة من القضايا تمثل في مجملها تحديات للعمل الاهلى في مصر، يتعلق البعض منها بالعلاقة بين الجمعيات والاطار السياسى والاقتصادى بينما يتعلق البعض الآخر بادارة الجمعيات ذاتها ومدى استقلالها وممارستها للديموقراطية والشفافية والخضوع للمحاسبة، وبعضها يتعلق بقضية التطوع . وفيما يلى عرض لهذه القضايا :

٢-١ قضية العلاقة بين الحكومة والجمعيات الاهلية :

أتخذ النظام السياسى السائد في الخمسينات والستينات حتى الانفتاح في السبعينات موقف سلبيا من الجمعيات الاهلية فتوقف نشاط العديد منها كما سبق ان اشرنا . وامتد هذا التوجه إلى جميع مؤسسات المجتمع المدنى وأدى إلى خلق مناخ من عدم الثقة بين الطرفين بالاضافة إلى بيروقراطية الدولة والتى اعتمد عليها النظام السياسى في تحجيم نشاط الجمعيات وفرض رقابة صارمة عليها تتمثل في تعيين موظفين من وزارة الشئون الاجتماعية في مجالس ادارة الجمعيات، حيث كان هناك طبقا لتصريحات وكلاء وزارة الشئون الاجتماعية بالمحافظات ١٢٠٠٠ موظف من الشئون الاجتماعية يعملون في الجمعيات الاهلية.

ورغم التحولات التى شهدتها مصر منذ السبعينات إلا انه مازال هناك العديد من التغييرات المطلوبة لتتمتع الجمعيات بحرية أوسع في اداء دورها كشريك للدولة في تحقيق التنمية المستدامة. وقد بدأت هذه التغيرات تأخذ مجراها عندما صدر قرار وزارى بسحب موظفى الشئون الاجتماعية من مجالس ادارات الجمعيات الاهلية وتنشيط الاتحاد العام للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة . وظهرت العديد من المؤسسات والجمعيات الاهلية الدولية المهتمة بدعم الجمعيات الاهلية فنياً ومادياً وتدريبها للقيام بأنشطتها بكفاءة . وتتحدد العلاقة بين الجمعيات الاهلية ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية في أربعة أبعاد:

أ. ان الحكومة هى مصدر التشريعات التى تنظم قواعد العمل والنشاط في القطاع الاهلى.

ب. ان وزارة الشئون الاجتماعية هى أحد مصادر تمويل الجمعيات طبقا لقواعد تحدد أولويات التمويل حسب الاحتياجات الاجتماعية التى تحددها الوزارة وليس المجتمع المحلى الذى تخدمة الجمعية.

جـ. تسند وزارة الشئون الاجتماعية ٩٠% من مشروعات خطتها في التنمية الاجتماعية

السنوية إلى الجمعيات

الاهلية وتمدها بالتمويل اللازم كما توفر لها الدعم الفنى من خلال اعارة بعض الموظفين الفنيين ، وتقدم التدريب اللازم لها .

د . تقوم الوزارة بتحديد الجهات أو الأجهزة الادارية التى تشرف على الجمعيات .

وتأخذ العلاقة بين الجمعيات الاهلية ووزارة الشئون الاجتماعية شكل التعاون احيانا والتوتر احيانا أخرى . فعند تنفيذ الجمعيات لمشروعات خطة التنمية الاجتماعية تظهر بنود الشراكه بين الوزارة والجمعية، واحيانا اخرى تقوم الجمعيات بسد الثغرات أو الفجوات فيما يتعلق بالخدمات الصحية أو التعليمية أو البيئية أو الاجتماعية .

٢-٢ قضية التمويل

تبلغ الاعانة الحكومية للجمعيات حوالى ٢٤ مليون جنيه سنويا . ويعتبر هذا الرقم رقما متواضعا إذا ما قورن بحجم الدور الذى تؤديه الجمعيات حالياً في المجتمع المصرى وقدرتها على الوصول إلى الفئات الفقيرة والضعيفة . وتواجه معظم الجمعيات الأهلية في مصر ازمة تمويل حادة ، فالجمعيات تعتمد في تمويلها على المصادر الآتية :

- الدعم المالى الذى تحصل عليه الجمعيات من الحكومة وهو محدود ويتجه إلى عدد محدود من الجمعيات .
- اشتراكات الأعضاء ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة ولا ينتظم الاعضاء في سدادها .
- الهبات والتبرعات وهى مصدر هام وتمثل نسبة كبيرة من ايرادات الجمعيات الخيرية والدينية .
- تقاضى رسوم مقابل وسائل وأدوية خاصة بخدمات معينة كخدمة تنظيم الاسرة، والخدمات العلاجية التى تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الاهلية ، فضلاً عن الملابس الجاهزة والمأكولات . ولا تعانى الجمعيات التى تقدم مثل هذه الخدمات من قصور في ايراداتها بل أنها تنفق على الأنشطة الاخرى التى تقوم بها ولا تدر دخلاً للجمعية من ايرادات العيادات والمستشفيات كالتوعية وتعليم وتدريب المرأة واندية الأطفال .
- قلة الخبرة في مجال تنمية الموارد fundraising فالجمعيات غير قادرة على الحصول على منح كافيه من مصادر التمويل الدولية والعربية ولا على تنمية هذه الموارد المتاحة .

٢-٣ البنـــاء الادارى للجمعيـــات:

تواجه الجمعيات الاهلية في مصر مشكلة ضعف قدراتها الادارية والمالية ، فالعديد مـــن الجمعيات يقوم بادارتها شخص واحد قد يكون متطوعاً ، وغالبا يفتقـــد إلى الكفـــاءة الإداريـــة النشيطة والقادرة على العمل المنتج من خلال التطوع أو التوظف، ومما يزيد من حدة المشـــكلة افتقاد الجمعيات إلى قيادات متجددة تستطيع تحويلها إلى مراكز للممارسة الديموقراطيـــة والادارة الذاتية. وتفتقد ادارة الجمعيات الرؤية الواضحة والتخطيط للمستقبل. كمـــا أنهـــا لا تحتفـــظ بسجلات للحسابات الواقعية أو ميزانية منتظمة ، ولا تتوافر لها نظام أو معايير لتقويم ادائـــها. واتجهت الجهات الممولة إلى وضع شروط لتمويل الجمعيات كان اهمها توافر ســـجلات دقيقـــة للإيرادات والمصروفات وتنظيم التدريب اللازم طبقا لاحتياجات الجمعيات لتصبح قادرة علـــى القيام بدورها كشريك في التنمية المستدامة.

٢-٤ مشكلة القيـــادة :

تمثل القيادة احد المشكلات التى تواجهها الجمعيات ، فالجمعيات قد تعكس الاحتكـــار في العمل حتى في المجال التطوعى، بمعنى أن انشاء الجمعية يكون على يد أسرة معينـــة ويتكـــون مجلس ادارتها من افراد الأسرة ويديرها رب الأسرة واحيانا كثيرة يدير الجمعية عضو منتدب بينما تتركز جميع السلطات في مجلس الادارة . ومن ثم يصبح من الضرورى تربية كوادر شابة قـــادرة على تحقيق التواصل ولديها مفهوم واضح عن العمل الاهلى بأنه عملاً تنموياً وطنيا وليس عمـــلاً قائما على الأحساس وحب الخير.

٢-٥ ظاهرة تسييس الجمعيات :

انتشار ظاهرة تسلل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة إلى الجمعيات الاهلية والتســـتر وراءها ومحاولة افتعال الصدام مع الاجهزة الحكومية ، فتصبح السياسة بناء على ذلك مصـــدراً للمشكلات التى تعانى منها الجمعيات الاهلية.

٢-٦ قضيـــة المتطوعيـــن

تمس قضية التطوع بالوقت والجهد والمال صميم عمل الجمعيات الأهلية بما فيها المجتمـــع المدنى ، وتشكل هذه القضية مشكلة في غالبية جمعيات تنميـــة المجتمـــع وجمعيـــات الخدمـــات والجمعيات الثقافية. والتطوع لا يعنى مجرد العضوية في الجمعيات الأهلية والتطوعية بدون أجـــر ولكن لابد من تبنى هذا المفهوم التطوعي بما يعنيـــه من قدرات إدارية وتنظيمية لابد أن تمتلكـــها

تلك الجمعيات، كما يحتاج الأمر إلى تضافر وتعاون بين القطاع الاهلى ووسائل الاعـــلام وهـــو الأمر المفتقد إلى درجة كبيرة في مصر • وهناك العديد من افراد المجتمع لديهم الرغبة في التطـوع ولكن ليس لديهم المعرفة بكيفية التطوع •

ولذلك يتجه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة إلى دفع بعض الجمعيات لانشاء مراكز للتطوع ويلجأ إليها الراغب في التطوع ويتم دراسة مؤهلاته ومواعيده ورغباتـــه ويتم اختيار الجمعية التى تحتاج لمثل هذا المتطوع أو المتطوعة ليعمل بها متطوعاً حســـب الوقـــت المناسب له ، ويحتاج ذلك إلى انشاء قاعدة بيانات يتم فيها تسجيل هذه المعلومات • ولكن قـــد يواجه مثل هذا المشروع بعدم قدرة الجمعيات على استيعاب المتطوعين ولذلك فهناك حاجـــة إلى دراسة وضع الجمعيات وامكانياتها واحتياجاتها من المتطوعين وتضم هذه البيانات إلى قاعدة بيانات عن المتطوعين •

٢-٧ احتياجـــات الجمعيـــات الاهليـــة :

وفي دراسة مسحية عن ٧٥٠ منظمة اهلية لتحديد احتياجات المنظمات غير الحكوميـــة قامت بها اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السكان والتنمية عام ١٩٩٨ تم التوصل إلى الاحتياجات التالية :

- تعديل القوانين وتسهيل الاجراءات الخاصة بتسجيل الجمعيات •
- انشاء قاعدة شاملة لبيانات الجمعيات الاهلية وانشطتها ومجالاتها والمستفيدين من انشطتها ومصادر التمويل وعدد المتطوعين والمتطوعات بالجمعية وعدد أعضاء الجمعيـــة العموميـــة وهيكلها المالى والادارى والمشروعات التى تقوم بها •
- التعرف على القضايا الجديدة في التنمية كقضية المساواة بين الرجل والمرأة وقضية النـــوع الاجتماعى وقضية الصحة الانجابية وكيفية الدعوة لهذه القضايا •
- التدريب القائم على الاحتياجات الفعلية للجمعيات الاهلية مثـــل كتابـــة المشـــروعات للحصـــول على تمويل وكيف يمكن للجمعيات أن تمول نفسها ذاتيا وفن التفاوض وكيفيـــة كتابة التقارير المالية وتقارير المتابعة والتقييم وكيفية التعرف على احتياجات المجتمـــع المحلـــى وكيفية اعداد خطة للدعوة لقضية معينة كقضية تنظيم الأسرة أو البيئة •
- تبادل الخبرات والزيارات بين الجمعيات للتعرف على المشـــروعات الناجحـــة وكيفيـــة الاستفادة منها •

- كيفية تنمية ادوار الجمعيات وتحويلها إلى جمعيات تنموية .
- الحاجة إلى اجهزة ومعدات طبية خاصة الجمعيات التى تقدم خدمات صحية وتنظيم اسـوه أو صحة انجابية .
- حاجة الجمعيات إلى دعم من اجهزة الاعلام المختلفة لنشر انشطة الجمعيات ودورهـا في التنمية فمازالت الاجهزة الاعلامية تتجاهل دور الجمعيات الاهلية في التنمية .

٣- الجمعيات الاهلية والقانون

كان انشاء الجمعيات الاهلية في مصر قبل تأسيس وزارة الشئون الإجتماعية يتم بناء على نصوص الدستور الذى ساد قبل ١٩٣٩. ومنذ تأسيس وزارة الشئون الاجتماعية بدأت في وضع قانون لتنظيم العمل الاهلى بصفتها الهيئة المسئولة عن الجمعيات الاهلية من حيث التسجيل والاشراف المالى والادارى عليها. وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون ٣٢ لتنظيم العمل الاهلى في مصر. وقد صدر هذا القانون في ظل أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية معينة مرت بها البلاد في ذلك الوقت. وتغيرت هذه الأوضاع ودخلت مصر مرحلة الانفتاح الاقتصادى وطبقت برامج لاعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة القطاع العام.

وتحولت الجمعيات الاهلية من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية تلعب دور الشريك للدولة في التنمية والوصول إلى المناطق والفئات الفقيرة والمهمشة والدخول في قضايا يصعب على الوزارات الدخول فيها. بالاضافة إلى التقدم الذى حدث على مستوى العالم والمتعلق بسرعة المواصلات والاتصالات وشبكات الانترنت ، إلى جانب المؤتمرات الدولية التى عقدت في مصر وفي العالم والتى تم فيها عقد منتديات للجمعيات الاهلية موازية للمؤتمرات الحكومية.

كل هذه العوامل جعلت الدولة تعترف بأهمية الدور الذى تلعبه الجمعيات الاهلية في مجال التنمية والرعاية وحقوق الانسان. ولذلك كان من الضرورى تعديل بعض بنود قانون ٣٢ لعام ١٦٦٤ للجمعيات الاهلية ليتمشى مع البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة. فنادت الجمعيات الاهلية بضرورة تعديل بعض بنود القانون لاعطاء مساحة من الحرية تتحرك فيها الجمعيات الاهلية. وعقدت الجمعيات سلسلة من الإجتماعات ثم استجابت وزارة الشئون الاجتماعية وعقدت عدة اجتماعات في كثير من المحافظات لمناقشة البنود المطلوب تعديلها. فجاءت هذه الاجتماعات تعبيراً صادقاً من العاملين بالجمعيات الاهلية نحو مسئولياتهم ودورهم وسعة صدر الحكومة وحرصها على الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر.
ثم تشكلت لجنة من المتخصصين من وزارة العدل مثلت فيها الجمعيات الاهلية. وتم وضع القانون الجديد واتخاذ الاجراءات اللازمة لمناقشته في مجلس الشعب، فالموافقة عليه، وتم اعتماده من السيد رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية. وبذلك خرج القانون رقم ١٥٣ لعام

١٩٩٩ وشكلت لجنة لوضع اللائحة التنفيذية للقانون . وجاء القانون متضمنا بعضا من الجوانب السلبية والايجابية من وجهة نظر الجمعيات الاهلية. وسنقوم بأستعراض أهمها.

سمح القانون الجديد للجمعيات الاهلية بالدخول في كل مجالات التنمية خلافاً للقانون السابق الذى كان يقصر العمل الأهلي على مجالات محددة ، كما أن القانون الجديد حد من اختصاصات السلطة الإدارية وجعل قراراتها خاضعة لحكم القضاء. ويعنى هذا أنه اذا اعترضت الحكومة على انشاء جمعية ما، أو على سلوك مجلس ادارة جمعية ما، فإنها لاتملك سلطة حل الجمعية بقرار منفرد، كما كان يجرى عليه العمل وفقا للقانون السابق، وانما يكون على الحكومة ان تذهب إلى القضاء. إلا انه يؤخذ على القانون الجديد انه يسير على نفس نهج القانون القديم من حيث النص على الترخيص للجمعيات بممارسة النشاط وليس اشهار الجمعية ، كنوع من اظهار سيطرة الحكومة.

أدخل تعديل جديد على عضوية مجلس الادارة في القانون الجديد فلقد كان النص المتفق عليه ان ينتخب مجلس الادارة لدورة مدتها ٦ سنوات ثم لايسمح لمن تنتهى عضويته بالترشيح مرة اخرى قبل مضى عامين. وبعد التعديل تم حذف شرط العامين لعدم الدستورية فضلاً عن انه يؤدى إلى تعظيم الاستفادة من الخبرات التى يكتسبها اعضاء مجلس الادارة. كما اشار القانون إلى انه في حالة وصول اعضاء مجلس الادارة إلى حد عدم قانونيته في اتخاذ قرار، فللجهة الادارية أن تصدر قراراً بتعيين مفوض مدة عمله شهران واختصاصه الوحيد هو دعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس ادارة جديد. أما من جهة الاستقلالية فقد اكدها القانون حيث منع تمثيل الجهة الادارية بها.

كما منح القانون بعض المزايا الخاصة بالاعفاءات الضريبية على التبرعات الواردة بنسبة ١٠% واعفاء الجمعيات من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية على المعدات والأجهزة ولوازم الانتاج والهبات وكل ما تتلقاه من منح ومعونات على ان يصدر بذلك قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء ، وهو نوع من الدعم الذى تقدمه الحكومة للجمعيات الاهلية مقابل الدور الذى تقوم به في المساهمة في جهود التنمية والخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها. واعطى الحق للجمعيات في تنظيم حملات جمع المال وفي الاعفاءات من ٥٠% من استهلاك الكهرباء والماء والغاز.

واعطى القانون الجديد الحق للجمعيات في أن تقيم الاتحادات النوعية ولأى جمعية الحق في ان تنضم أو لاتنضم إلى هذه الاتحادات النوعية. وسمح القانون الجديد للجمعيات التى سجلت في الماضى على أنها شركات مدنية أن تقوم بتسجيل نفسها في وزارة الشئون الاجتماعية واغلبها جمعيات للدفاع عن حقوق مختلفة. أما فيما يتعلق بالنصوص الواردة بشأن التمويل الأجنبى فلم يحدث فيها تعديل سوى في الصياغة فكان النص أن " يحظر الحصول على تمويل من الجهات الاجنبية " والتعديل الذى ادخل حظر الحصول على اموال من الخارج سواء كان من هيئة أو جهة أو من شخص أجنبى أو مصرى يعيش في الخارج إلا باذن من السلطة المختصة بالاضافة إلى انه من حق الجمعية عند رفض الجهة الادارية منح هذا الأذن ان تلجأ إلى لجنة التحكيم أو إلى المحكمة وان تستأنف الحكم فالأمر اصبح في يد القضاء.

وفي رأينا أن الطبيعي أن تعتمد الجمعية على مواردها الذاتية وعلى ما تستطيع أن تحصل عليه من تبرعات من المواطنين المؤيدين لأهدافها فضلاً عما يدفعه أو يتبرع به اعضاؤها ولكن ليس من الطبيعى ولا من المعقول أن تعتمد جمعيات مصرية على منح وعطايا تأتى من الخارج دون أن يعرف احد مصادر هذه العطايا أو المنح أو ماذا تستهدف ومن هنا كان لابد من اذن السلطة المختصة بقبولها بعد التدقيق في مصدرها وهدفها.

كما حدد القانون الجديد ١٥٣ لعام ١٩٩٩ دور وزارة الشئون الاجتماعية في الاشراف المالى والادارى. وقد رفع القانون الجديد يد الحكومة في ٢٢ مادة حيث الغى سلطة الجهة الادارية في حل الجمعيات واعطى للجمعيات حق اللجوء للتحكيم والقضاء. وقد جعل القانون الجديد القضاء هو الحكم والفيصل في أى نزاع قد يحدث بين الجهة الادارية والجمعية. واعطى للجمعية العمومية غير العادية الحق في اتخاذ قرار بحل الجمعية وهذا أمر طبيعى اذا كان المؤسسون للجمعية هم الذين قاموا بانشائها فإن من حقهم ان ينهوا وجودها عن طريق قرار يتخذ بحلها.

كما حظر القانون على الجمعيات الاهلية تكوين السرايا او التشكيلات العسكرية أو القيام بما يهدد الوحدة الوطنية أو النظام العام أو القيام بأى نشاط سياسى أو ممارسة أنشطة تؤدى إلى الربح. وفي الوقت نفسه سمح القانون للجمعيات الاهلية بممارسة انشطة اقتصادية تؤدى إلى

الربح الذى يساعدها على ممارسة نشاطها ولكنها ممنوعة من أى نشاط يستهدف الربح في حـــد ذاته ٠

وبالنسبة لإشهار الجمعيات جاء القانون الجديد ليجعله مرهوناً بإرادة الجهة الإدارية الـتى لها حق الموافقة أو الرفض خلال ٦٠ يوما، كما أن نوع النشاط الذى تمارسه الجمعيـــة أصبـــح مرهونا بما تراه الجهة الادارية ٠ وبالنسبة إلى مبدأ الاحتكام إلى القضاء فلقد تم الالتفاف حوله بما اسماه القانون لجنة فض المنازعات وهى لجنة شبه حكومية ، فرئيسها معين بقرار من وزير العـــدل وأحد اعضائها معين بقرار من وزيرة الشئون الاجتماعية والثالث معين بقرار من رئيس الاتحـــاد العام للجمعيات الذى هو معين بقرار من السلطة التنفيذية ، ثم يبقى عضو واحـــد فقـــط يمثـــل الجمعية الاهلية ٠

٤- النشاط الاهلـــى ومجـــالاتـــه

من خصائص النشاط غير الحكومى انه نشاط نابع من داخل الافراد والجماعات وقـــائم على الفكر التطوعى والمشاعر الانسانية الفياضة والبعد عن الانانية ، كما انه لا يعمل في فـــراغ ولا بشكل نظرى انما ينبع من الرغبة القوية في التعرف على احتياجـــات النـــاس وســـد هـــذه الاحتياجات والتوصل إلى حلول عملية لما يواجهونه من صعوبات ومشكلات ، كما انه يشـــير في النفوس الرغبة في أن يتوصل الناس بأنفسهم إلى الطرق المثلى المؤدية لحل هذه المشاكل ، دون أية اتكالية على أحد ولا انتظار أن تتحرك الحكومة ومصالحها المختلفة لمد يد المعونة ، وانما يكـــون العمل التطوعى هو المكمل لجهود الحكومة وهو الذى يقدم الخدمات للجماهـــير مـــن خـــلال الجمعيات الاهلية التى تعمل لخدمة مجتمعاتها المحلية بكامل إرادتها . ويتم تشكيل النشاط الاهلـــى حالياً طبقا لقانون الجمعيات الاهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

ويضـــم النشـــاط الاهـــلى المنظمـــات التاليـــة :

أولاً: منظمات غير حكومية (جمعيات أهليـــة) مســـجلة لـــدى وزارة الشـــئون الإجتماعية . وتعرف بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتـــألف مـــن أشخاص طبيعيين ، أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادى اساساً لمؤسسيها على الرغم من أن هذه المنظمات تحقق ارباحاً تفوق انفاقها ولكـــن توجـــه إلى الأنشطة غير المدرة للدخل .

ثانياً: منظمات المجتمع المدنى والمسجلة طبقـــا لقـــانون الشـــركات المدنيـــة ، كالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان ويقدر عدد ها بحوالى ٣٢ منظمة عـــام ١٩٩٩.

ثالثا: الاتحادات النوعية والاقليمية

رابعاً: الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة .

ويضم المنظمات التالية :

١- **منظمات رعاية اجتماعية:** وهى المنظمات غير الحكوميـــة الـــتى تقـــدم الرعايـــة الاجتماعية الضرورية التى تحتاجها البيئة وقد زاد عددها مـــن ١٠٠٤٨ منظمـــة عـــام

٩٢/٩١ إلى ١٠٨٥٩ منظمة عام ١٩٩٧/٩٦ أى بنسبة زيادة تصل إلى ٨% تقريباً خلال هذه الفترة الزمنية.

٢- **منظمات تنمية اجتماعية:** وهى المنظمات غير الحكومية التى تقدم جميع الخدمات الاجتماعية التى تعود على الاسرة والمجتمع المحلى الذى تعمل فيه بالخير والرفاهية بهدف تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً . وقد زاد عددها من ٣٤٧٣ عام ٩٢/٩١ إلى ٣٨٨٩ عام ٩٧/٩٦ أى أن نسبة الزيادة تقدر بحوالى ١٢% تقريبا خلال الفترة من ٩٢/٩ إلى ١٩٩٧/٩٦. ويوضح الجدول (١) التطور في اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية.

جدول (١) تطور اعداد جمعيات الرعاية وجمعيات التنمية خلال الفترة من٩٢/٩١ إلى ١٩٩٧/٩٦

السنة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
جمعيات الرعاية	١٠٠٤٨	١٠٠٢٦٢	١٠٥٠٦	١٠٦٨٠	١٠٧٨٩	١٠٨٥٩
الرقم القياسى	١٠٠	١٠٢	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨
جمعيات تنمية	٣٤٧٣	٣٥٥٧	٣٦٥٦	٣٦٤٤	٣٨٣٠	٣٨٨٩
الرقم القياسى	١٠٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١١٠	١١٢

المصدر : المؤشرات الاحصائية ، الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار ، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، ١٩٩٧.

ويتضح من البيانات السابقة ان جمعيات الرعاية ثلاثة اضعاف جمعيات التنمية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى بداية نشأة الجمعيات الاهلية وأن العمل التطوعى ينصب في مجال الدعوة الدينية والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية فقد كان الوزن الدينى في انشطة الجمعيات كبيراً نسبياً ويختلف من محافظة إلى أخرى.

الاتحادات النوعية الاتحادات الاقليمية :

نصت المادة ٦٤ للقانون رقم١٥٣ لعام ١٩٩٩ أن تنشئ الجمعيات والمؤسسات الاهلية فيما بينها اتحادات نوعية واقليمية تكون لها شخصية اعتبارية . وتبلغ عدد الاتحادات النوعية في مصر ١٠ اتحادات : للمساعدات الاجتماعية ، لهيئات رعاية الفئات الخاصة ، للخدمات الثقافية والعلمية والدينية لرعاية المسجونين لهيئات الأسرة والطفولة لهيئات تنمية

المجتمعات المحلية لجمعيات التنمية الادارية لجمعيات صداقة الشعوب لحماية البيئة . وتتكون الاتحادات النوعية من الجمعيات والمؤسسات الاهلية التى تباشر أو تمول نشاطاً مشتركاً في مجال معين ، سواء على مستوى الجمهورية أو احدى محافظاتها .

أما الاتحادات الاقليمية فينشأ اتحاد اقليمى واحد في كل محافظة ، وتضم مصر ٢٧ اتحاداً اقليمياً وذلك استكمالاً للهيكل التنظيمى للنشاط الاهلى . ويضم الجمعيات الاهلية والاتحادات النوعية . ولكل من الاتحاد الاقليمى والنوعى اختصاصه كما جاء في القانون ١٥٣ لعام ١٩٩٩.

الاتحاد العام للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة:

نصت المادة ٦٨ من قانون الجمعيات الاهلية ١٥٣ لعام ١٩٩٩ انشاء اتحاد عام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة تكون له شخصية اعتبارية ويضم الاتحادات النوعية والاقليمية ويكون مقره القاهرة . ويدير الاتحاد مجلس إدارة يتكون من ٣٠ عضوا يعين رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد من بينهم و ١٠ اعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية وينتخب الباقون وعددهم ١٩ من بين أعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لأحكام القانون ، ومدة المجلس ٣ سنوات .

٥- التوزيع الإقليمى والجمعيات الأهلية

ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى الأجزاء التالية:

٥-١ الجمعيات الاهلية دورها وعلاقتها بالأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية والاقليمية والمحلية :

بدأت المؤسسات تلعب دوراً مؤثراً وملموساً في السنوات الأخيرة كما بدأت تتحمل بعض المسئوليات التى لم تعد الدولة قادرة على القيام بها في ظل سياسات الخصخصة واعادة الهيكلة الاقتصادية وتحويل المجتمعات الانسانية إلى ما يشبه القرية الواحدة. وقد ظهر أخيراً جيل من الجمعيات الاهلية تعنى بالدفاع عن الحقوق اكثر من عنايتها بتقديم المساعدات أو الاحسان، ولعل من ابرز هذه الجمعيات تلك المنشغله بالدفاع عن حقوق الانسان والبيئة وعن حق النساء في أن ينلن حقوقاً وفرصاً متساوية مع الرجل. بالاضافة إلى تلك التى تدافع عن حقوق الفقراء والضعفاء في الحصول على نصيب عادل من عوائد التنمية. ولذلك ادرك المجتمع الدولى كما ادركت الأمم المتحدة أهمية القطاع الأهلى، لذا بدأت اللجنة الاجتماعية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة تمنح بعض الجمعيات الاهلية عضوية استشارية تعطى للجمعية الحق في حضور جلسات واجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية والاقليمية.

ولأهمية الأدوار التى تقوم بها المنظمات الاهلية التطوعية ولشدة حرص طائفة كبيرة من المفكرين في اماكن مختلفة من العالم على نجاح هذا القطاع، فلقد سعت مؤتمرات ومنتديات عدة (منتدى الشبكة العربية عام ١٩٩٩، والمؤتمر الدولى للجمعيات الاهلية ، ومونتريال عام ١٩٩٩) لصياغة ميثاق اخلاقى للعمل الاهلى التطوعى، جاء فيه أن الهيئات التطوعية غير الهادفة للربح تشغل مجالاً من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية ومن ثم فهى تدعم الديمقراطية.

فالمنظمات الاهلية تستهدف القيام بعدة أدوار لعل ابرزها التكافل الاجتماعى والعدل الاجتماعى، وخدمة المجتمع، وتحسين احوال الفئات الضعيفة والمهمشة ، كما تستهدف بعض هذه المنظمات القيام بمشروعات انمائية لتحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة أو لتحسين نوعية البيئة أو الاغاثة أو اعادة التأهيل أو الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين.

وبالتالى يمكن القول أن دور الجمعيات الأهلية في التنميـــة الإقليميـــة يرجـــع لأهميـــة المؤسسات الأهلية منذ نشأتها في بدايات القرن التاسع عشر بمصر إلى قدرتها العالية على التجاوب والتفاعل مع المتغيرات التى تلحق بالمجتمع وهذا يعكس إدراكا من جانب المؤسســـات الأهليـــة للإطار المجتمعى الذى تعيش فيه وتتفاعل معه، ويتسم تجاوبها مع المجتمع بالمرونـــة والفاعليـــة في الوصول للفئات المستهدفة وللجمعيات الأهلية في مصر السبق في العمـــل في مجـــال الأنشـــطة السكانية وقد كان ذلك منذ الثلاثينات عندما عقدت الجمعية الطبية المصرية اجتمـــاع لمناقشـــة المشكلة السكانية في مصر وحذرت من خطر التزايد السكانى المطرد على إمكانيات وآفاق التنمية وواصلت الجمعيات جهودها إلى أن أصبح لها دور في صياغة أولويات اجندة القضايا في المؤتمرات الدولية وخاصة التى عقدت في التسعينيات والتى وضعت الصحة الإنجابية أحـــد محـــاور وثيقـــة الجمعيات الأهلية المصرية المقدمة في المؤتمر الدولى للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤.

وبالاضافة إلى هذا فان المؤسسات الأهلية تبنت على مدى سنوات طويلة ومازالت تتبـــنى قضايا هامة في المجالات المختلفة وفي مجموعها تؤثر في تنمية المجتمعات المحلية بصفه خاصه وكذلـــك فهى قادره على التكيف والتغير السريع مع ما يستجد من قضايا تخص الجمهور المستهدف.

٥-٢ توزيع جمعيات الرعاية والتنمية على المحافظات في الريف والحضر:

يوضح الجدول (رقم ٢) اعداد جمعيات الرعاية والتنمية في كل محافظة موزعة إلى ريـــف وحضر وصحراوى ومستحدث. وتشير بيانات الجدول إلى أن جمعيات الرعاية تمثـــل ٧٣,٦% بينما تمثل جمعيات التنمية ٢٦,٤% من اجمالى عدد المنظمات غير الحكومية عـــام١٩٩٧/٩٦ . ويظهر الجدول أن الحضر يستحوذ على حوالى ٧٩%، والريف على ١٧,٦% ، بينما تستحوذ المناطق الصحراوية والمستحدثة على ٣,٤% من اجمالى جمعيات الرعاية ، أما بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية فنجد ان الريف يستحوذ على ٦١,٢% بينمـــا يســـتحوذ الحضر على ٣٣,١% والمناطق الصحراوية والمستحدثة على ٥,٧% في نفس السنة.

ويصور الجدول (٢) ايضا اعداد المنظمات غير الحكومية على مستوى المحافظة موزعـــة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدثة . فيشير إلى أن محافظة القاهرة تستحوذ على ٢٥% من اجمالى المنظمات غير الحكومية ، يليها الجيزة ٧,٦%، فالاسكندرية ٦,٤%، فالشـــرقية ٦% ،

فالمنيا ٥,٣% ، فالمنوفية ٤,٩% واقل المحافظات الريفية من حيث اعداد الجمعيات محافظة دمياط٠,٩% وتقع باقى المحافظات الريفية بينهما٠ بينما نجد أن اقل المحافظات من حيث العدد ايضا محافظات الحدود ويرجع ذلك إلى ظروف هذه المحافظات من حيث انخفاض اعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة فعادة ما تتواجد الجمعيات في المناطق الفقيرة التى تحتاج إلى خدمات ومشروعات تنموية لرفع مستوى معيشة السكان بها٠

وبالتالى توجد بالقاهرة أعلى نسبة من اجمالى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالى الرعاية الاجتماعية والتنمية الإجتماعية وتقدر بحوالى (٣١% ، ٩%) على التوالى، تليها محافظة الاسكندرية (٧%، ٢٤%)، تليهما الجيزة (٨,٤% ، ٥,٣%) على التوالى٠ وقد يرجع ذلك إلى أن محافظتى القاهرة والاسكندرية تعتبران من المحافظات الحضرية بينما الجيزة تعتبر جزءاً من القاهرة الكبرى٠

والمحافظات الثلاث مكدسة بالسكان ومستقبلة للهجرة من الريف، وترتفع فيها أعداد المناطق العشوائية غير المخططة التى تنتشر فيها الأمية والفقر والبطالة والتلوث البيئى لانعدام خدمات البنية الأساسية من مياه صالحة للشرب وصرف صحى وكهرباء٠ ولهذا تزداد فيها اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالى الرعاية والتنمية الاجتماعية لارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها أيضا٠ فسكان هذه المحافظات الثلاث محتاج إلى الخدمات التى تقدمها الجمعيات الاهلية٠ سواء خدمات صحية، وبيئية وأجتماعية وإلى توعية شاملة بأهمية التعليم واستخدام الخدمات الصحية المختلفة خاصة خدمات الأمومة والطفولة ، إلى جانب المشروعات التدريبية للشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة المولدة للدخل لهم حتى يخرجوا من دائرة الفقر والبطالة٠

كما ترتفع اعداد الجمعيات العاملة في الرعاية الاجتماعية ايضا في محافظة المنيا حيث تبلغ نسبتهم ٥,٩% ، تليها الشرقية ، ٤,٨% فالمنوفية ٤,٥% وهكذا٠ بينما تنخفض اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية إلى أدنى نسبة لها (١%) في محافظتى السويس ودمياط٠ بينما في محافظات الحدود تنخفض النسبة إلى أقل من ذلك وقد يرجع ذلك إلى انخفاض اعداد السكان بهذه المحفظات بالاضافة إلى أنها محافظات سياحية تنخفض فيها معدلات الفقر والبطالة والأمية بالاضافة إلى اهتمام الدولة نفسها بتنمية هذه المحافظات٠

جدول رقم (٢)

اعداد جمعيات الرعاية والتنمية في كل محافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدث عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظة	جمعيات الرعاية					جمعيات التنمية					المجموع
		ريفى	حضرى	صحراوى	مستحدث	المجموع	ريفى	حضرى	صحراوى	مستحدث	المجموع	
١	القاهرة	٠	٣٣٨٨	٠	٠	٣٣٨٨	٠	٣٥٣	٠	٠	٣٥٣	٣٧٤١
٢	المركزية	٠	٢٨٩	٠	٠	٢٨٩	٠	٣٢	٠	٠	٣٢	٣٢١
٣	الاسكندرية	٠	٧٤٤	٤	٥	٧٥٣	١١	١٦١	١٣	٢	١٨٧	٩٤٠
٤	بورسعيد	٠	١٧٩	٠	٠	١٧٩	٠	٣٥	٠	٠	٣٥	٢١٤
٥	الاسماعيلية	١٤	١٠٩	٠	٠	١٢٣	٣٣	١٩	٤	٠	٥٦	١٧٩
٦	السويس	١	١٠٨	٠	٠	١٠٩	١٠	٧٤	٠	٠	٨٤	١٩٣
٧	دمياط	٢١	٨٥	٣	٠	١٠٩	٦٢	١٠	١	٠	٧٣	١٨٢
٨	الدقهلية	٠	٣٢٩	٠	٠	٣٢٩	٢٢٨	٠	٠	٠	٢٢٨	٥٥٧
٩	الشرقية	٢٨٣	٢١٥	٠	٢٨	٥٢٦	٣٠٢	٤٧	٠	٥	٣٥٤	٨٨٠
١٠	القليوبية	٩١	١٨٦	٠	٠	٢٧٧	٩٧	٨٠	٠	٠	١٧٧	٤٥٤
١١	كفر الشيخ	٤٢	١٤٧	٠	٠	١٨٩	١٣١	١٢	٤	٢	١٤٩	٣٣٨
١٢	الغربية	٧١	٢٥١	٠	٠	٣٢٢	١٢٣	٢١	٠	٠	١٤٤	٤٦٦
١٣	المنوفية	٢٨٩	١٩٥	٠	٧	٤٩١	٢١٢	١٤	٠	١	٢٢٧	٧١٨
١٤	البحيرة	١٢٢	٢١٣	٤٢	١	٣٧٨	٩٥	٢٧	٣٠	٧	١٥٩	٥٣٧
١٥	الجيزة	٢١٠	٦٨٥	٤	١٤	٩١٣	١٣٥	٥٨	٧	٦	٢٠٦	١١١٩
١٦	الفيوم	٣٦	١٥٣	٠	٠	١٨٩	١٠٣	٢٨	٠	٠	١٣١	٣٢٠
١٧	بنى سويف	٤٩	١٤٠	٠	٠	١٨٩	١٥٢	٣٥	٠	٠	١٨٧	٣٧٦
١٨	المنيا	٢٨٥	٣٥٢	٠	١	٦٣٨	١١٨	٢٧	٠	٣	١٤٨	٧٨٦
١٩	أسيوط	١١٢	١٨٧	٠	٠	٢٩٩	٩٧	٣٩	٠	٠	١٣٦	٤٣٥
٢٠	سوهاج	٧٠	١٦٨	٠	٠	٢٣٨	١١٠	٤٠	٠	٠	١٥٠	٣٨٨
٢١	قنا	١٣٧	١٤٥	٠	٦	٢٨٨	١٢٥	٤٨	٠	٥	١٧٨	٤٦٦
٢٢	الأقصر	١٢	٥٠	٠	٠	٦٢	٢٨	١١	٠	٠	٣٩	١٠١
٢٣	أسوان	٦٩	٢١٨	٠	٠	٢٨٧	١٣٩	٨٥	١	٠	٢٢٥	٥١٢
٢٤	البحر الأحمر	٠	٠	٨٠	٠	٨٠	٠	٠	٢٢	٠	٢٢	١٠٢
٢٥	الوادى الجديد	٠	٠	٨٢	٠	٨٢	٠	٠	٥٧	٠	٥٧	١٣٩
٢٦	مطروح	٠	٠	٤٧	٠	٤٧	٦٩	٠	٠	٠	٦٩	١١٦
٢٧	شمال سيناء	٠	٣٣	٢٩	٠	٦٢	٠	٣٢	٤٠	٠	٧٢	١٣٤
٢٨	جنوب سيناء	٠	٢٣	٠	٠	٢٣	٠	٠	١١	٠	١١	٣٤
	المجموع	١٩١٤	٨٥٩٢	٢٩١	٦٢	١٠٨٥٩	٢٣٨٠	١٢٨٨	١٩٠	٣١	٣٨٨٩	١٤٧٤٨

وترتفع نسبة المنظمات العاملة في مجال التنمية في محافظة الشرقية وتبلغ ٩% وفي المنوفية وأسوان تصل إلى ٥,٨% . بينما تنخفض اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية إلى أقل ما يمكن في محافظة بورسعيد (٠,١%) وتقع باقي المحافظات بينهما فيما عدا محافظات الحدود فلها طابع خاص كما سبق الإشارة إلى ذلك .

يتضح من البيانات السابقة أن المحافظات الحضرية تستحوذ على أعلى نسبة من جمعيات الرعاية والتنمية فتبلغ نسبتها ٤٠,٧% بينما جمعيات التنمية الاجتماعية تبلغ نسبتها ١٦,٩%. وقد يرجع ذلك إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تعانى منها المحافظات الحضرية نتيجة إلى هجرة العمالة من الريف إلى الحضر فتظهر العشوائيات ، ويزداد معدل البطالة والفقر في المحافظات الحضرية ، وتسوء فيها الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة للتكدس السكانى وزيادة اعداد المساكن العشوائية للهجرات المتتالية من الريف بحثاً عن العمل وعن حياة أفضل .

ومن هنا ترتفع نسبة الأمية بين الكبار ومعدل وفيات الأمهات في المحافظات الحضرية خاصة في المناطق العشوائية مقارنة بالمحافظات الأخرى ، بينما ينخفض توقع العمر عند الميلاد، وذلك بناء على ما جاء في تقرير التنمية البشرية عن مصر . كل هذا يدفع السكان إلى الاهتمام بتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية خاصة في المناطق العشوائية لمحاربة الفقر والأمية والبطالة والأمراض الاجتماعية المنتشرة في هذه المناطق كادمان المخدرات .

وتقدم الجمعيات الأهلية في الريف والحضر العديد من الخدمات كالخدمات الصحية وعادة ما تتبعها مستشفيات ومستوصفات يتم فيها تقديم الخدمة الصحية مجانا أو بأسعار زهيدة للطبقة غير القادرة على تكاليف العلاج الخاص ، وهناك العديد من الجمعيات التى تقدم خدمات لتنمية المرأة كفصول محو الأمية وبرامج تدريبية لاكساب المرأة العديد من المهارات اليدوية والانتاجية والتسويقية من أجل منحها قروضاً لاقامة مشروعات متناهية الصغر تدر دخلاً للمرأة وأسرتها .

ومن خلال برامج تنمية المرأة تقدم الجمعيات العديد من برامج التوعية في المجالات المختلفة كتنظيم الاسرة وصحة الأم والطفل والرضاعة الطبيعية وتغذية الطفل والاسرة والمساواة بين الطفل والطفلة والمحافظة على البيئة ونظافتها .

كما تقوم الجمعيات بتنظيم حملات لتوعية المرأة بحقوقها السياسية والمدنية وبالقوانين المختلفة كقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية . وتضم العديد من الجمعيات خدمات تنظيم الاسرة إلى جانب قيامها بعمل برامج لتوعية المرأة بأهمية تنظيم الاسرة لصحتها وصحة أطفالها . وهناك العديد من الجمعيات التى تقدم برامج لمحاربة العادات السيئة بين الشباب من الجنسين كالختان ، وادمان المخدرات والتدخين والزواج المبكر والانجاب المبكر .

أما في مجال الرعاية الاجتماعية فتقوم الجمعيات الاهلية بانشاء دور لرعاية الآيتام من البنات والصبية ، وكبار السن من الجنسين ، وذوى الحاجات الخاصة المختلفة من الذكور والاناث وتعليمهم ، وتدريبهم واكسابهم المهارات المختلفة ليصبحوا قادرين على العمل وكسب رزقهم ، كما تقدم لهم الرعاية الصحية بأنواعها والتى يحتاجها أصحاب الحاجات الخاصة .

٦- التفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية

ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى الآتى :

٦-١ مجـــالات انشطـــــة المنظمـــات غير الحكوميـــة :

تعمل الجمعيات الاهلية في ١٧ مجالاً كالآتى:

١- رعاية الطفولة والأمومة
٢- رعاية الاسرة
٣- المساعدات الاجتماعية
٤- رعاية الشـــيخوخة
٥- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية
٦- رعاية الفئات الخاصة والمعوقين
٧- تنمية المجتمعات المحلية
٨- التنظـــيم والادارة
٩- رعايـــــة المسجونين
١٠- تنظيـــــم الاسرة
١١- الصداقة بين شعب مصر والشعوب الاخرى
١٢- النشاط الادبى
١٣- الدفاع الاجتماعى
١٤- ارباب المعاشات
١٥- حماية البيئة والحفاظ عليها ،
١٦- التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية المجتمع
١٧- حمـــاية المستهلك

قبل عام ١٩٩٤ كانت ميادين عمل الجمعيات ١٣ ميدانا فقط ثم أضيفت ميادين أخرى منذ عقد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، مؤتمر القمة الاجتماعية ، ومؤتمـــر المـــرأة العـــالمى في

بيكين. مثل حماية المستهلك وحماية البيئة والحفاظ عليها، والنشاط الأدبى والتنمية الاقتصاديـــة للأسرة وتنمية المجتمع.

٦-٢ الجمعيات الاهلية موزعـــة حسب مجال عملها في محافظات مصر

يشير (جدول ٣) إلى توزيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعايـــة والتنميـــة الاجتماعية بالمحافظات والنشطة في مجال واحد وفي اكثر من مجال.

ويتضح من (جدول ٣) ان عدد الجمعيات التى في مجال واحد هو ضعف عدد الجمعيات التى تعمل في أكثر من مجال تقريبا في المحافظات الحضرية، أما في محافظات الدلتا فتصل هذه النسبة احيانا إلى أكثر من ثلاثة اضعاف. بينما في محافظات الصعيد نجد ان هناك بعض المحافظات مثـــل الجيزة والمنيا والأقصر ونسبة الجمعيات التى تعمل في أكثر من مجال ضعف الجمعيات التى تعمل في مجال واحد. وقد يرجع ذلك إلى أن محافظات الصعيد طبقا لتقارير التنمية البشرية المصرية الـــتى صدرت عام ١٩٩٦، ١٩٩٨/٩٧ تشير إلى حاجة هذه المحافظات إلى تنمية شـــاملة في جميـــع مجالات التنمية.

وبالنظر إلى الجدول (رقم ٤) الذى يوضح توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمـــل في مجال واحد حسب مجالات العمل المختلفة موزعة على المحافظات ، يتضح ان هناك ثلاثة مجـــالات اساسية تعمل فيها اغلب الجمعيات بالمحافظات. وهى مجال المساعدات الاجتماعية، ومجال تنميـــة المجتمع. والمجال الثقافى والعلمى وفي بعض المحافظات ظهر مجال رعاية الطفل ومجـــال رعايـــة الأسرة.

فيشير الجدول (رقم ٤) إلى أن ٤٦% من الجمعيـــات في القـــاهرة تعمـــل في مجـــال المساعدات الاجتماعية ، تليها الجمعيات التى تعمل في المجال الثقـــافى والعلمـــى ٢٩,٦% ، ثم الجمعيات التى تعمل في مجال تنمية المجتمع وتصل نسبتها إلى ١٢,٩%. أما في الاسكندرية نجـــد أغلب الجمعيات ونسبتها ٣١,٨% تعمل في مجال تنمية المجتمعات، يليها الجمعيات التى تعمـــل في مجال المساعدات الاجتماعية ٢٩,٩% ثم الجمعيات التى تعمل في المجال الثقـــافى والعلمـــى ٢٠,٢%.

جدول رقم (٣)

عدد جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في مجال واحد

والتى تعمل في اكثر من مجال ، موزعة حسب المحافظة عام ١٩٩٧/٩٦

المحافظات	عدد الجمعيات التى تعمل في مجال واحد	النسبة	عدد الجمعيات التى تعمل في اكثر من مجال	النسبة	اجمال عدد الجمعيات
القاهرة	٢٧٤٤	٧٣,٣	٩٩٧	٢٦,٧	٣٧٤١
المركزية	٢٢٦	٧٠,٤	٩٥	٢٩,٦	٣٢١
الاسكندرية	٥٨٨	٦٢,٦	٣٥٢	٣٧,٤	٩٤٠
بورسعيد	١٤٦	٦٨,٢	٦٨	٣١,٨	٢١٤
الاسماعيلية	١٣٣	٧٤,٣	٤٦	٢٥,٧	١٧٩
السويس	١٧٣	٨٩,٦	٢٠	١٠,٤	١٩٣
دميـــاط	١٧٤	٩٦	٨	٤	١٨٢
الدقهلية	٣٥٢	٦٣,٢	٢٠٥	٣٦,٨	٥٥٧
الشرقية	٥٣٢	٦٠,٥	٣٤٨	٣٩,٥	٨٨٠
القليوبية	٣١٠	٦٨,٣	١٤٤	٣١,٧	٤٥٤
كفر الشيخ	٢٥٢	٧٤,٦	٨٦	٢٥,٤	٣٣٨
الغربية	٣٢٢	٦٩,١	١٤٤	٣٠,٩	٤٦٦
المنوفية	٢٤١	٣٣,٦	٤٧٧	٦٦,٤	٧١٨
البحيرة	٢٨٢	٥٢,٥	٢٥٥	٤٧,٥	٥٣٧
الجيزة	٤٤٦	٣٩,٩	٦٧٣	٦٠,١	١١١٩
الفيوم	٢٤٨	٧٧,٥	٧٢	٢٢,٥	٣٢٠
بنى سويف	٢٧٧	٧٣,٧	٩٩	٢٦,٣	٣٧٦
المنيا	٣٠٤	٣٨,٧	٤٨٢	٦١,٣	٧٨٦
اسيوط	٢٧٠	٦٢,١	١٦٥	٣٧,٩	٤٣٥
سوهاج	٢١٥	٥٥,٤	١٧٣	٤٤,٦	٣٨٨
قنـــا	٢٧٠	٥٧,٩	١٩٦	٤٢,١	٤٦٦
الأقصر	٣٩	٣٨,٦	٦٢	٦١,٤	١٠١
أسوان	٤٦٠	٨٩,٨	٥٢	١٠,٢	٥١٢
البحر الاحمر	٧٠	٦٨,٦	٣٢	٣١,٤	١٠٢
الوادى الجديد	٧٦	٥٤,٧	٦٣	٤٥,٣	١٣٩
مطـــــروح	٩٩	٨٥,٣	١٧	١٤,٧	١١٦
شمال سيناء	٩١	٦٧,٩	٤٣	٣٢,١	١٣٤
جنوب سيناء	٣٠	٨٨,٢	٤	١١,٨	٣٤
المجمـــوع	٩٣٧٠	٦٣,٥	٥٣٧٨	٣٦,٥	١٤٧٤٨

المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، المؤشرات الاحصائية ، القاهرة ، عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٤)

توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في (مجال واحد) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظات	الميادين التى تعمل فيها الجمعيات																				
		عدد الجمعيات	رعاية طفولة	رعاية أسرة	مساعدة اجتماعية	رعاية شيخوخة	فئات خاصة	ثقافة وعلمية	نشاط ادبي	ادارة وتنظم	رعاية مسجون	تنظم أسرة	صداقة بين الشعوب	تنمية مجتمعات	دفاع اجتماعى	ارباب معاشات	حماية بيئة	تنمية اقتصادية	حماية مستهلك	المجموع
١	القاهرة	٢٧٤٤	٧١	٥٢	١٢٧٣	٢٣	٩٤	٨١٣	٢٣	٧	٢	٢٢	١	٣٥٣	٣	٢	٣	١	١	٢٧٤٤
٢	المركزية	٢٢٦	١٩	٢٦	١٨	٥	١٨	٧٩	١	١	٠	٣	٢٤	٣٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢٢٦
٣	الاسكندرية	٥٨٨	١٢	٣	١٧٦	٢	١٥	١١٩	٢٨	٢٠	١	٢١	٣	١٨٧	١	٠	٠	٠	٠	٥٨٨
٤	بورسعيد	١٤٦	٢	٢	٧٠	١	٤	٣١	٠	٠	١	٠	٠	٣٥	٠	٠	٠	٠	٠	١٤٦
٥	الاسماعيلية	١٣٣	١٠	١٢	٢٩	١	٢	٢٠	٠	٠	١	١	٠	٥٦	١	٠	٠	٠	٠	١٣٣
٦	السويس	١٧٣	٢	٣	٤٢	٠	٣	٣٧	٠	٠	٠	٠	٠	٨٤	٢	٠	٠	٠	٠	١٧٣
٧	دمياط	١٧٤	٣	٥	٤٥	١	٦	٣٣	٤	١	١	١	٠	٧٣	١	٠	٠	٠	٠	١٧٤
٨	الدقهلية	٣٥٢	٢٢	٢٧	١٧	٣	١٨	٣٤	٠	٠	١	١	٠	٢٢٨	١	٠	٠	٠	٠	٣٥٢
٩	الشرقية	٥٣٢	٥	٩	٥٨	١	٧	٩١	٠	٠	١	١	١	٣٥٤	١	٠	٣	٠	٠	٥٣٢
١٠	القليوبية	٣١٠	٣	٣	٦٢	٠	٣	٦١	٠	٠	٠	١	٠	١٧٧	٠	٠	٠	٠	٠	٣١٠
١١	كفر الشيخ	٢٥٢	٣	٣	٥٧	٠	٤	٢٦	٩	١	٠	٠	٠	١٤٩	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٢
١٢	الغربية	٣٢٢	٨	٦٩	٣	٥	٦٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩	١٤٤	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢٢
١٣	المنوفية	٢٤١	٠	٠	٢	٢	٢	٤	١	٠	١	٠	٠	٢٢٧	١	٠	١	٠	٠	٢٤١
١٤	البحيره	٢٨٢	٢	١	٣٨	٠	١	٧٧	١	٠	٠	١	٠	١٥٩	١	٠	٠	٠	١	٢٨٢
١٥	الجيزة	٤٤٦	٠	٠	١٢٠	٤	١٧	٩٥	٠	٠	١	١	٠	٢٠٦	٢	٠	٠	٠	٠	٤٤٦
١٦	الفيوم	٢٤٨	٠	٥	٣٨	٠	٣	٦٥	١	٠	٠	١	٠	١٣١	٤	٠	٠	٠	٠	٢٤٨
١٧	بنى سويف	٢٧٧	١	٥	٤٢	٠	٣	٣٣	٠	٠	١	٠	٠	١٨٧	٥	٠	٠	٠	٠	٢٧٧
١٨	المنيا	٣٠٤	٨	٦	٥٠	٢	٨	٧٩	١	٠	٠	١	٠	١٤٨	١	٠	٠	٠	٠	٣٠٤
١٩	أسيوط	٢٧٠	٤	٥	٣٤	١	٧	٧٥	٠	٠	٠	١	٠	١٣٦	٥	٠	١	٠	١	٢٧٠
٢٠	سوهاج	٢١٥	١	٠	١٦	٠	٠	٤١	١	٠	١	١	٠	١٥٠	٢	٠	١	٠	١	٢١٥
٢١	قنـــا	٢٧٠	٢	١	١١	٠	٠	٧٧	٠	٠	١	٠	٠	١٧٨	٠	٠	٠	٠	٠	٢٧٠
٢٢	الأقصر	٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٣٩
٢٣	أسوان	٤٦٠	٥	٠	١٠٥	١	٦	١٠٧	٠	٠	١	١	٠	٢٢٥	١	٠	٠	٠	٠	٤٦٠
٢٤	البحر الأحمر	٧٠	١	٣	٣١	٢	٠	٤	١	٠	٠	١	٠	٢٢	١	٠	٤	٠	٠	٧٠
٢٥	الوادى الجديد	٧٦	٠	١	١٠	٠	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٥٧	٠	٠	٠	٠	٠	٧٦
٢٦	مرسى مطروح	٩٩	٢	٣	٢١	٠	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٦٩	١	٠	٠	٠	٠	٩٩
٢٧	شمال سيناء	٩١	١	٢	١	١	١	١٠	١	٠	٠	١	٠	٧٢	١	٠	٠	٠	٠	٩١
٢٨	جنوب سيناء	٣٠	١	٠	١٤	٠	١	٢	٠	٠	٠	٠	٠	١١	١	٠	٠	٠	٠	٣٠
	المجموع	٩٣٧٠	١٨٨	٢٤٦	٢٣٨٣	٥٥	٢٨٨	٢٠٢٢	٧٢	٣٠	١٤	٦١	٥٨	٣٨٨٩	٣٦	٢	١٣	١	٤	٩٣٧٠

وفي بورسعيد نجد أن اغلب الجمعيات ٢٧,٤% تعمل في مجال المساعدات الاجتماعيـة، يليها جمعيات تنمية المجتمع ونسبتها ٢٣,٩% ، ثم الجمعيات التى تعمل في المجال الثقافى والعلمـى ونسبتها ٢١,٢% . أما في الاسماعيلية والسويس فتسود الجمعيات التى تعمل في مجـال تنميـة المجتمع حيث تبلغ نسبتها (٤٢%، ٤٨,٦%) على التوالى ، تليها الجمعيات التى تعمل في مجـال المساعدات الاجتماعية (٢١,٨% ، ٢٤,٣%) على التوالى ، ثم الجمعيات التى تعمل في المجـال الثقافى والعلمى (١٥%، ٢١,٤%) على التوالى.

وفي محافظات الدلتا (دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربيـة ، المنوفية ، البحيرة) تأخذ الجمعيات نفس الاتجاه الذى ساد في محافظات القناة حيث ترتفع نسـبة الجمعيات التى تعمل في مجال تنمية المجتمع يليها في بعض المحافظات مجال المساعدات الاجتماعيـة ، وفي بعض المحافظات الاخرى المجال الثقافى والعلمى.

ظهر نفس الاتجاه ايضا في محافظات الصعيد حيث ترتفع نسبة الجمعيات التى تعمـل في مجال تنمية المجتمع مقارنة بالجمعيات التى تعمل في المجالات الاخرى. كذلك الحال في محافظـات الحدود. وفي بعض المحافظات ظهرت مجالات اخرى بالاضافة إلى المجالات الثلاثة السائدة ، ففـى محافظة الدقهلية ارتفع عدد الجمعيات التى تعمل في مجال رعاية الأسرة ومجال الفئات ذات الحاجـة الخاصة ، وفاقت اعداد الجمعيات في هذه المجالات اعداد الجمعيات التى تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية. كما ظهر في محافظة الغربية اهتمام الجمعيات بمجال رعاية الأسرة.

ويشير جدول (رقم ٥) إلى توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في أكثر من مجـال حسب مجالات العمل الموزعة على المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦، وتوضح البيانـات أن أغلـب الجمعيات التى تعمل في اكثر من مجال يتركز عملها في مجالات المساعدات الاجتماعية ، والثقافيـة والعلمية، ورعاية الطفولة ورعاية الأسرة وتنمية المجتمع وهى نفس المجالات التى سادت وكـانت موضع اهتمام الجمعيات التى تعمل في مجال واحد.

فالاهتمام بمجال المساعدات الاجتماعية يرجع إلى بداية نشأة الجمعيات الاهلية. فـهى قامت في البداية على اساس تقديم المساعدات للفقراء واليتامى ورعاية المسنين والأرامل واصحاب

جدول رقم (٥)

توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في (أكثر من مجال) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظات	عدد الجمعيات	الميادين التى تعمل فيها الجمعيات																				
			رعاية طفولة	رعاية أسرة	مساعدة اجتماعية	رعاية شيخوخة	فئات خاصة	ثقافية وعلمية	نشاط ادبي	ادارة وتنظيم	رعاية مسجون	تنظيم أسرة	صداقة بين الشعوب	تنمية مجتمعات	دفاع اجتماعى	ارباب معاشات	حماية بيئة	تنمية اقتصادية	حماية مستهلك	المجموع
١	القاهرة	٩٩٧	٣٢٠	١٨١	٧٣٧	٥٦	٥٦	٧٢٩	٤	٠	٠	٦٣	٠	١١٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٢٢٧٩
٢	المركزية	٩٥	٣٩	٣٢	١٢٠	١٠	٢٦	١١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤٦
٣	الاسكندرية	٣٥٢	١١٥	١٠٦	٣٤٩	٨	٩	٢٧٠	٠	٠	٠	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٦٨
٤	بورسعيد	٦٨	٢٥	٢٩	٤٩	٣	٤	٣٨	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	١٥١
٥	الاسماعيلية	٤٦	٨	٤	٣٦	٠	٠	٤٩	٠	٠	٠	٢	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٩٤
٦	السويس	٢٠	٤	٤	٧٨	٠	٠	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥١
٧	دمياط	٨	٣	٣	٤	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦
٨	الدقهلية	٢٠٥	٤٧	٩٣	١٨٠	٢	٠	١٨٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٤
٩	الشرقية	٣٤٨	٧٨	٧٨	٣١١	١	٥	٣٣٩	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨١٤
١٠	القليوبية	١٤٤	٦٨	١٩	٨٩	٠	١	١٢٥	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠٤
١١	كفر الشيخ	٨٦	٢٥	٨	٧٨	٢	٣	٧٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٩
١٢	الغربية	١٤٤	١٢٢	١٧١	٣	٦	٦٦	٠	٠	١	٢	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٧٩
١٣	المنوفية	٤٧٧	٨٦	١٨٣	٣٣٥	٣	٣	٢٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	١٣	٠	٠	٩٥٤
١٤	البحيره	٢٥٥	١١٢	١١١	٧٨	٤	٧	٣٢٦	٠	١	١	٦	٠	٠	٢	٠	٥	١	٥	٦٨٢
١٥	الجيزة	٦٧٣	٢٥	٦٥	٦٨٤	٢٦	٧٢	٦٣٥	٠	٠	٢	٦	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٥١٦
١٦	الفيوم	٧٢	٧	٣٠	٣٨	١	١	٦٦	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٤٥
١٧	بنى سويف	٩٩	٣٥	٣٦	٥٤	٣	١	٦٥	٢	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨
١٨	المنيا	٤٨٢	١٣٤	١٣٥	٣٢٠	٠	١٠	٣٣٨	١٢	٠	٧	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٦٤
١٩	أسيوط	١٦٥	٤٤	٣٤	١٥٧	٠	٢	١٧٣	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٤١٧
٢٠	سوهاج	١٧٣	٩٧	٩٣	١٥٥	٨	١٢	١١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٨٣
٢١	قنا	١٩٦	١٣٨	١١٢	١٣٣	٩	٦	١١١	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٨
٢٢	الأقصر	٦٢	٢٨	٢٦	١٩	٣	٥	٤٥	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣١
٢٣	أسوان	٥٢	٠	٠	٤٤	١٣	٣	٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٥
٢٤	البحر الأحمر	٣٢	٨	١٢	٢٥	٠	١	٢٥	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
٢٥	الوادى الجديد	٦٣	٢٠	١٢	٤٧	١	٢	٥٧	٤	٠	٠	١	٠	٥	١	٠	١٢	٠	٠	١٦٢
٢٦	مرسى مطروح	١٧	٨	٦	٢٥	٠	١	٢١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٢
٢٧	شمال سيناء	٤٣	١٣	١٠	١٩	٠	٠	٤٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٦
٢٨	جنوب سيناء	٤	٢	١	٣	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٠
	المجموع	٥٣٧٨	١٦١١	١٥٩٤	٤٢١٣	١٥٩	٢٩٦	٤٢٥٢	٣٣	٤	١٤	١١١	٨	١٢٦	٣٣	٠	٣٠	١	٥	١٢٤٩٠

الحاجات الخاصة . واعتمدت على مبدأ الاحسان وحب الخير واستخدام أموال الزكاة . وأغلب هذه الجمعيات انشأها اشخاص يميلون إلى الأعمال الخيرية ويوثرون الأموال اللازمة لرعاية هذه الفئات . وعندما دخلت الجمعيات الاهلية مجال التنمية وجدت العديد من الصعوبات لتمول انشطتها الخاصة بتنمية المرأة وتعليمها وبرامج التوعية التى تقدمها من اجل توعية المرأة والشباب والمجتمع ككل .

ويتضح ذلك ايضا من الجمعيات الدينية (والتى يبلغ عددها ما لايقل عن ٤٠٠٠ جمعية) التى تقدم خدمات صحية أو ترعى الايتام والأرامل وتعتمد في ذلك كل الاعتماد على اموال الزكاة ولكن يقتصر عملها على هذه المجالات دون الاهتمام بتنمية المجتمع الذى يحيط بها أو توعية الشباب ومحاربة العادات السيئة بالمجتمع، وهناك العديد من المنظمات التى تحاول دفع هذه الجمعيات إلى الدخول في مجال التنمية ككل .

ويتضح ايضا من جدولى (رقم ٤، ورقم ٥) أن عدد الجمعيات التى تعمل في مجال البيئة مازال محدوداً للغاية رغم اهمية هذا المجال لعلاقة البيئة بالتنمية وبالصحة بوجه خاص . فعدد الجمعيات التى تهتم بالبيئة كمجالها الوحيد لاتزيد على ١٣ جمعية ، ويبلغ عدد الجمعيات التى تعمل في مجال البيئة إلى جانب مجالات اخرى ٣٠ جمعية، أى أن محافظات مصر تضم ٤٣ جمعية تعمل في مجال البيئة على الرغم من أهمية العمل التطوعى في هذا المجال .

٦-٣ المستفيدون والمستفيدات من انشطة الجمعيات الاهلية :

بلغت اعداد المستفيدين والمستفيدات من حوالى ٤٠ نشاط من انشطة الجمعيات الاهلية حوالى ٣,٢ مليون نسمة (جدول رقم ٦) من السكان في انحاء الجمهورية . ويعتبر هذا العدد ضئيلاً بالنسبة لاعداد السكان . وقد يرجع ذلك إما إلى أن المجتمعات المحلية التى تخدمها الجمعيات ليست على دراية بأنشطة الجمعية أو الخدمات التى تقدمها ، أو قد يكون المجتمع المحلى في غير حاجة إليها . فأغلب الأنشطة التى تقدمها الجمعيات مسندة إليها من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ولا تقوم على دراسة احتياجات المجتمع المحلى المفروض ان تخدمه الجمعية فيحدث نتيجة لذلك انفصام ما بين الجمعيات والمجتمعات التى تخدمها . بالاضافة إلى تكرار

جدول رقم(٦)

توزيع أنشطة جمعيات التنمية وعدد المستفيدين والمستفيدات على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦

م	النشاط	العدد	المستفيدين
١	دار حضانة	٢٨٢٦	٢٠٧٠٢٥
٢	حضانة رضع	١١٦	٨٦٩١
٣	مراكز تدريب ومشاغل فتيات	١٣٤٠	٧٩٤٢٧
٤	مراكز تدريب نجارة	١٢٢	١٥٩٤٩
٥	فصول تقوية	٣٤١	١٥٢٧٠
٦	حج وعمرة	١٣٣	١٣٥٢
٧	نادى طفل	٢٥٠	٢٨٢١٦
٨	مكتبة طفل	٣٣٢	٤٥٣٩٥
٩	مكتبة عامة	٤٣	٥٦٠٨٧٤
١٠	نادى مسنين	١٣	٩٩٤
١١	دار مسنين	١٦	٥١٧٣
١٢	دار مناسبات	٣٩٧	٨٩٦١٩
١٣	دار ايواء	١١	١٥٠٢
١٤	دار مغتربات	٢٨	٤٥٠٩
١٥	نادى نسائى	٣٦٣	٢٧١٦٦
١٦	مركز صيانة آلات	٦	٥٠
١٧	تدريب كمبيوتر	٣٥	٨٥٢
١٨	تدريب الة كاتبة	٤٠	١٥٥٢١
١٩	تنظيم اسرة	٤١٨	٤٨٩٧١
٢٠	أسر منتجة	٩٤	٩٦٦٢
٢١	مركزخدمة مرأة	٩٢	١٧٢٠٢

م	النشاط	العدد	المستفيدين
٢٢	استشارات أسرية	١٨	١٩٠٣
٢٣	كفالة يتيم	١٧	٨٣١٨
٢٤	مساعدات	٧٣٢	٩٠٧٩٠
٢٥	كليم وسجاد	١٦٨	١٥٦٦٦
٢٦	دفن موتى	٦١	٣٨٥٢
٢٧	معارض	١٤	٥٨٥٣
٢٨	مكتب تأهيل	٨	١٠٧٥
٢٩	مراكز تدريب مهنى	١٥٤	٤٢١١٨
٣٠	مركز تعليم لغة	١١	١٠٣٠
٣١	رعاية صحية*	٥٢٨	١٢٤٦٠٤٣
٣٢	نادى اجتماعى ثقافى	٣٧٤	١١٩٦٩٨
٣٣	مناحل	٣٦٨	٣٨٩٦٢
٣٤	مزرعة ومشتل	٧	٢١٨٥
٣٥	مشروعات أمن غذائى	٧٢	١٠٣٧٤٦
٣٦	مشروعات خدمة بيئة	٣٧٣	١٩٣٣٢٧
٣٧	محو أمية	٦٩٨	٣٧٣٣٤
٣٨	تحفيظ قرآن	٩٩	٦٣٤٠٨
٣٩	مشروع قروض دواره	٤٤	٤٤٢٨
٤٠	أخرى **	١٦١	٣٢٣٦٦
	الاجمالى	١٠٨٢٣	٣١٩٥٥٠٤

* الرعاية الصحية تشمل : معامل تحاليل - مستشفيات - صيدليات - عيادات مختلفة - علاج طبيعى.

** أخرى تشمل : مراكز تدريب أسر منتجة - مراقبة اجتماعية - فراكة أرز - توزيع خبز - منح دراسية - نادى دفاع اجتماعى.

الأنشطة نفسها في اكثر من جمعية تعمل في نفس القرية أو الحى أو المجتمع مما يؤدى إلى عدم قدرة الجمعية على تحقيق اهداف النشاط كما هو الحال في ورش الخياطة واشغال الأبرة ، واندية المرأة وحاضنات الأطفال والخدمات التى تقدم للمرأة العاملة من انتاج غذائى وغيره ، حيث يزداد انتاج هذه الأنشطة ويتراكم وتصبح الجمعية غير قادرة على تصريف منتجاتها وبالتالى الحصول على تمويل بشكل مستمر .

أما بالنسبة لعدد المستفيدين والمستفيدات من نشاط محو الأمية وقد بلغ ٣٩٦٠٦ من السكان الأميين (١١١٦٧ ذكر و٢٨٤٣٩ انثى) وعدد جمعيات التنمية والرعاية التى تقدم نشاط محو الأمية فقد بلغ ٦٩٨ جمعية، كما بلغ عدد الفصول ١٨٧٠ عام ١٩٩٧/٩٦(جدول رقم ٧) . ويعتبر هذا النشاط قاصراً وضعيفاً حيث تبلغ نسبة المتعلمين بين السكان البالغين ٥٥,٥% وتصل بين النساء ٤٣,٥% بينما تبلغ الفجوة النوعية ٦٥% (أى كل ١٠٠ ذكر يقابله ٦٥ أنثى) عام١٩٩٦ (تقرير التنمية البشرية المصرى ، ١٩٩٧/١٩٩٨) ولذلك فهناك حاجة شديدة إلى تشجيع وتحفيز الجمعيات الاهلية إلى الأهتمام بهذا النشاط . فالتعليم احد العناصر الرئيسية في التنمية بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص .

جدول رقم (٧)
بيان بنشاط محو الأمية بالمحافظات عن عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظات	نوع الجمعية			عدد	عدد الدارسين		
		تنمية	رعاية	مجموع	الفصول	ذكور	اناث	مجموع
١	القاهرة	١٣١	١٠٤	٢٣٥	٦٣٩	٤١٧٦	٩٤٩٦	١٣٦٧٢
٢	الاسكندرية	٤٢	٣٠	٧٢	٢٦٧	١٠٧٠	٤٥٢٣	٥٥٩٣
٣	بورسعيد	١٢	٥	١٧	٣١	٥٣	٥٠٨	٥٦١
٤	الاسماعيلية	٢٢	٣	٢٥	٥٤	٣٧٤	٨٧٤	١٢٤٨
٥	السويس	لا يوجـــــد						
٦	دمياط	٣	١	٤	٦	١٧٠	١٠	١٨٠
٧	الدقهلية	٣٣	٣	٣٦	٣٦	٦٦٩	١٧٩	٨٤٨
٨	الشرقية	٢٠	٠	٢٠	٤١	٤٩٤	٨٦٣	١٣٥٧
٩	القليوبية	٩	٠	٩	١١	٢٦٣	٧٠	٣٣٣
١٠	كفر الشيخ	٨	٢	١٠	١١	١٠٤	٦٥	١٦٩
١١	الغربية	١٣	٠	١٣	٦٠	٦٣٠	٥٣٠	١١٦٠
١٢	المنوفية	١	٤	٥	٢١	٣١٥	١٨٧	٥٠٢
١٣	البحيره	٢٢	١٣	٣٥	٤٣	٤٦١	٢٠٠	٦٦١
١٤	الجيزة	٤٦	٥٤	١٠٠	٣٠٥	١١٣١	٥٢٣٤	٦٣٦٥
١٥	الفيوم	٦	٠	٦	٣٨	٥٨٥	٢٨٥	٨٧٠
١٦	بنى سويف	١٨	٢	٢٠	٣٠	٣٥٤	٤٨٣	٨٣٧
١٧	المنيا	١٧	٠	١٧	٤٢	١٠٢	٧١٠	٨١٢
١٨	أسيوط	١٢	٢	١٤	٢٧	٧٤	٥٤٨	٦٢٢
١٩	سوهاج	١٠	٠	١٠	١٢٦	٣٨	٢٠٦٤	٢١٠٢
٢٠	قنـــا	٧	٣	١٠	٢٦	٠	٦٧٦	٦٧٦
٢١	الأقصر	٥	٥	١٠	١٢	٤٢	٢٩٩	٣٤١
٢٢	أسوان	٦	٠	٦	٦	٠	١٠٩	١٠٩
٢٣	البحر الأحمر	٦	٦	١٢	٢٣	٠	٤٤٩	٤٤٩
٢٤	الوادى الجديد	٢	٠	٢	٢	٠	٢٧	٢٧
٢٥	مرسى مطروح	٥	٢	٧	٨	٠	٠	٠
٢٦	شمال سيناء	١	٠	١	٢	٧	١٥	٢٢
٢٧	جنوب سيناء	٢	٠	٢	٣	٥٥	٣٥	٩٠
	المجموع	٤٥٩	٢٣٩	٦٩٨	١٨٧٠	١١١٦٧	٢٨٤٣٩	٣٩٦٠٦

٧- توصيـــات لتفعيـل دور الجمعيـات الأهليـة في تحقيق التنمية المتوازنة

١- يقتضى الصالح العام تجنب تأثير الجهات المانحة على عمل وسياسات الهيئـــات الاهليـة التطوعية لأغراض لاتتمشى مع سياسة الدولة او الحاجة إلى خدمات معينـــة في منـاطق معينة ولفئات معينة.

٢- يجب ان يقوم القطاع الحكومى والقطاع الخاص بتيسير عمل القطاع الاهلى التطوعـــى وتجنب وضع العراقيل والعقبات في طريقه كما لا يجب النظر إليه على انه قطاع منـافس لهما.

٣- ادارة العمل في الهيئات التطوعية ينبغى ان يتم بحكمـــة وفاعليـة وبأســلوب علمـى وديموقراطى.

٤- على الحكومة أن تشجع اسهام المواطنين والهيئات في انشطة الخدمة العامة التى تقوم بهـا الهيئات الاهلية التطوعية سواء نقدياً أو عينياً.

٥- على الجمعيات أن تغير اتجاهاتها بالنسبة لدورها وأن تسعى إلى تحويل هذا الـــدور مـن العمل الخيرى إلى العمل التنموى. والاتجاه إلى الاعتماد على الذات في تمويل الأنشـــطة التنموية غير المدرة للدخل.

٦- على الجمعيات العمل على اعادة النظر في بنائها الادارى والمالى لزيادة قدرتها على تنفيـذ المشروعات التنموية لتنمية مجتمعاتها المحلية بكفاءة اعلى.

٧- على الجمعيات السعى للتعرف على احتياجات مجتمعاتها المحلية وتقديم المشروعات اللازمة لسد هذه الاحتياجات والبعد عن المشروعات المكررة التى لا يقبل عليها الاهالى.

٨- الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية : رؤية مستقبلية

أثبتت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العـــالم في السنوات الأخيرة وتعثر خطط التنمية التى قامت بها الحكومات إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى ولا تحركه في نفـــس الوقـــت بواعـــث الربـــح الخاص. هذا يعنى أن دور التخطيط الإقليمى (لامركزية التخطيط) سيزيد في المرحلة القادمة مـــع الخصخصة ونظم السوق، وإن تتم التنمية من القاعده إلى أعلى، بحيث يجب أن تحـــدد المشـــاكل ويتم حصر الموارد ثم توضع الأولويات في اطار سياسات الدولة الاسترشادية.

ويتطلب هذا رجوع منهجية التخطيط إلى المستوى الأدنى Planning From Below أى أن التخطيط يبـــدأ مـــن المســـتوى المحلـــى ← المصغـــر ← القريـــة ← المدينـــة المركز ← المحافظة ← الاقليم ← الدولة. وهذا المنهج يعتمد أساساً على تقديـــر الأحتياجات المحلية (Local Needs) وتقديـــر احتياجـــات النـــوع الاجتمـــــاعى (العمليـــة والأستراتيجيـــة) أولاً: (Gender Needs) (Practical & Strategic) ثم وضـــع مجموعـــة مـــن السياسات والاجراءات – القرارات – القوانين – أى اجراءات المنـــح والمنـــع ، (التصريـــح والتحريم) في شكل مجموعة من الحوافز الايجابية والسلبية لتشجيع وحفز الهيئات الخاصـــة مـــن مستثمرين ومواطنين عاديين. وهذا يتطلب:

١. اعادة تفعيل دور التخطيط الإقليمى كما جاء في قـــانون الادارة المحليـــة (القـــرار الجمهورى ٤٩٥ لسنة٧٧).

٢. اعادة تنظيم ادارات وهيئات التخطيط الإقليمى على المستويات الأدنى.

٣. أحياء دور هيئة التخطيط الإقليمى واعطائها مزيد من السلطات.

٤. تدريب كوادر التخطيـــط المحليـــة على التخطيـــط التأشيرى والتخطيط النوعى Gender Planning – منهجيته – أدواته – تنظيمه

٥. خلق قاعدة معلومات تخطيطية جديده تأخذ البعـــد الإقليمـــى ومنظـــور النـــوع الاجتماعى في الأعتبار Gendering Statistics.

إن الهدف النهائى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين وتطوير نوعية حياة جميع البشر،(ذكور وإناث) ومن أجل تحقيق هذا الهدف فلابد من خلال التخطيط الإقليمى والنوعى Gender تحقيق الآتى:-

١- تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص على مختلف المستويات (قومى، اقليمى) .

٢- التوزيع الاقليمى المتوازن والعادل للأستثمارات والخدمات .

٣- مشاركة السكان المحليين في عملية التنمية (اناث وذكور) .

٤- الاستغلال الكامل لكافة موارد المجتمع (التعرف على الميزه النسبيه والتوطنيه لكل اقليم/محافظة)من خلال اعداد الدراسات والبحوث الواقعية .

٥- عدالة توزيع الاستثمارات مكانيا(محافظات) ونوعيا (ذكور واناث) والمشاركة والمساهمة العادلة بين النوع الاجتماعى في عملية التنمية والمساواه في الاستفادة منه .

٦ - تفويض السلطات للمحافظين أو نقل سلطات مرحلياً -(مزيد من الأستقلال الادارى والمالى للمحليات) .

٧- اعادة تنظيم القطاع العام واعادة بناء مؤسساته الاشرافية .

٨- تدريب الكوادر في مختلف المستويات التخطيطية بالإضافة إلى جامعى ومحللى البيانات مع الأخذ في الاعتبار البعد المكانى ومنظور النوع الاجتماعى Cender Perspective.

٩- اللامركزية في تقديم الخدمات (الصحة ، التعليم ، ...) حتى يمكن تحقيق العدالة والكفاءه في اتاحة الخدمه .

١٠- اعادة تقسيم الجمهورية إلى اقاليم متجانسه بحيث تخدم عملية التنمية في المرحلة المقبله .

٨-١ المنهج الجديد للتخطيط (المشاركه أو الشراكه الفعاله) Effective Partnership

يتطلب تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلى على المستوى القومى أو الإقليمى (محافظات) تطبيق الأسس أو المراحل التالية:

١- الأتصال Communication للوصول إلى اتفاق

٢- التعاون Cooperation للوصول إلى صياغه مقبوله للتعاون

أ- (رسمى " مشاركه " ملزمه بعقد) .

ب- (غير رسمى " شراكه " ملزمه بقيم) .

٣- التنسيق Coordination المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة.

٤- المشاركة الفعالة Effective Participation التنفيذ الفعلى في اعـــداد وتنفيـــذ ومتابعة الخطه والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة.

٨-٢ متطلبات تطبيق المنهج الجديد للتخطيط

- مساهمة الوزاره في مواجهة التخطيط للمشاكل التى يواجهها القطـــاع الخـــاص والجمعيـــات الأهلية.
- فتح قنوات الحوار الدائم بين السلطة والجمعيات الأهلية ، والحد من حالة انعدام الثقـــة بـــين الدولة والجمعيات الأهلية، ووضع مجالات تدخل كل من الوزاره والجمعيـــات والســـعى إلى تحديد أولويات التدخل المشترك بينهما.
- إنشاء قاعدة بيانات عن القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية في مصر ومواقعها الجغرافيـــة (محافظات) وأنشطتها وما تقدمه من مجهودات ومشروعاتها الإنتاجية ومنافذ البيع وغيرها مـــن البيانات.
- إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة وإمكاناتها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية أو قروض ميسرة.
- الأهتمام بتدريب أعضاء الجمعيات على القيام بالأدوار المختلفة الإدارية وغير الإدارية .
- التوعية بقيمة العمل التطوعى، وتكريم المتطوعين معنويا وأدبيا، ومنح حوافز ماليـــة رمزيـــة لتغطى على الأقل النفقات الأساسية، وتخفيف القيود على العمل التطوعى وغرس قيم التطوع في عملية التنشئة الاجتماعية وتحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام.
- فتح قنوات التعارف والحوار بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية واعتبار أن جهد القطـــاع الخاص مع الجمعيات جهد استثمارى خاص للمساهمة غير المباشرة في جهد وتعاون التخلـــف والفقر وانجاز التنمية. ومحاولة اقناع القطاع الخاص بأهمية العمـــل الاجتمـــاعى وضـــرورة الاستثمار فيه والنهوض به وباعبائه مع التزامه بالمشاركة في مجال التنمية الاجتماعية.
- تغيير في القانون لصياغة حوافز ضريبية لقطاع الخاص والتوصل إلى صياغة قانونيـــة تســـمح بتأسيس منظمات تمويل كأحياء ممارسة " الوقف" وهى ممارسة قائمـــة في الديـــن الإســـلامى والمسيحى.

- أنشاء نقاط ارتكاز في الوزارات المختلفة والجهات المعنيه بشئون التخطيط الإقليمى والمـــــرأه (قطاع عام وخاص وجمعيات أهليه) Focal Points.

دراسة حالة

التعاونيات الزراعية كأحد صور الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصرى

٩-١ تمهيـــد:

المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية هى عبارة عن مجموعة أو مجموعات من الأفراد بينـــهم علاقات اجتماعية منظمة وفق قواعد ومعايير يحددها أفراد المجتمع وذلك للقيام بعملية أو مجموعـــة عمليات اجتماعية كانت أو اقتصادية بغرض تحقيق هدف أو مجموعة أهداف من شـــــأنها تحقيـــق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع جميعاً .

وتعرف المنظمة الاجتماعية بأنها جهاز اجتماعى يتكون من مجموعة من الأفراد يتفـــاعلون مع بعض أكثر من تفاعلهم مع غير الأعضاء في أثناء عمل الجهاز .

ويعرف بارسونز Tallcott Parsons المنظمة الاجتماعية بأنها تتكون من مجموعة من الأفراد المتعاملين يتفاعلون مع بعضهم في موقف معين له على الأقل نواحى طبيعية وبيئية ويكون هـــؤلاء مدفوعين بالرغبة في اشبـــاع حاجاتهم إلى الحد الأمثل وأن صلتهـــم بهذه المواقـــف بمـــا فيـــها علاقـــاتهم تنتقـــل في اطـــار من مفاهيـــم مشتركـــة ذات كيان ثقـــافى وعرفهـــا هاملـــــين Robert Hamblin بأنهـــا مجموعة من الأفراد لهم وظائف وخصائص متباينة ومشتركة في حـــــل مشكلة اجتماعية .

كما يعرفها البعض على أنها وحدة اجتماعية أو تكوين اجتماعى منظم له هـــدف محـــدد ضمـــن أهداف المجتمع بوجه عام وكما يعرفها J . Litterer تعريفاً محدداً يتفـــق وتنـــوع المؤسســـات والمنظمات الاجتماعية في الوقت المعاصر على أنها أى تنظيم اجتماعى يجمع مجموعة من الأفـــراد يقومون بأنماط سلوكية محددة وكل حسب دوره في هذا التنظيم أو موقعه في هذا التنظيم بصـــورة منسقه ومتكاملة ينتج عنها تحقيق هدف أو غايه محدده .

ومن هذا نرى أن الملاحظين والدارسين للمنظمات الاجتماعية وضعوا تعريفـــاتهم علـــى اساس ثلاثة عناصر رئيسية هى :

(١) ان كل منظمة لابد وأن يكون لها هدف محدد وضمن أهداف المجتمع .

(٢) ان كل منظمة اجتماعية تقوم على أفراد محددين يعملون بها ولتحقيق غاياتها .

(٣) ان كل منظمة اجتماعية لابد ان يكون لها نظام للعلاقات بين الأفراد يحدد دور كل فـــرد وينسق بين ادوار الأفراد جميعاً .

وقد يتم تشكيل المنظمات الاجتماعية بصورة رسمية أى وفق معايير وميثاق ثابت وبنمط محدد لعضوية الأفراد ونشاطهم ونظام محدد للعقوبات والمكافآت وبصورة معلنه ورسمية وشبه ثابته وفي هذه الحالة تكون منظمات رسمية Informal Organizations ومثال المنظمات الرسمية التعاونية الزراعية بأنواعها (خدمات ، انتاج ، تسويق ، استهلاك) والمراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة أما مثال المنظمات الغير رسمية مثل جماعات العمال الزراعيين الذين يقومون بتذرية القمح والشعير والأرز والجماعات التعاونية الغير رسمية الخاصة والتى تنتشر بالريف المصرى.

ولما كان من المعلوم أن المجتمع الانسانى يتكون عند اجتماع الأفراد، وتعاملهم وتشابكهم من اجل تحقيق أهدافهم وحماية أنفسهم ومن أجل ذلك يكون الأفراد الكثير من التنظيمات التى تنبثق من حاجاتهم ومن عادتهم وتقاليدهم التى تنتج من مشاركتهم الاجتماعية واندماجهم الاجتماعى وبذا يكونون النظم الاجتماعية والتى تمثل قواعد محدودة للسلوك الاجتماعى للأفراد في كل مجال من مجالات الحياة أى انها تحدد سلوك الأفراد لتحقيق غايات محدوده بالمجتمع فمثلا النظام الاقتصادى المجتمعى يعمل على وضع قواعد وأسس لاستخدام الموارد المجتمعية الطبيعية المحدودة لاعطاء اكبر قدر من الاشباع لأفراد هذا المجتمع أى أنه (النظام الاقتصادى) يضع الأسس العامة لاستعمال واستنفاذ الموارد الطبيعية في العمليات الانتاجية والاستهلاكية اللازمة لاشباع حاجات افراد المجتمع. وحيث ان هذه القواعد لاتكفى للوصول إلى الدرجات المختلفة من الاشباع فإن هناك العديد من التكوينات الاجتماعية المحددة التى تتكون في اطار هذه النظم لتحقيق اهداف محددة (أو جزئية) من أهداف هذه النظم، وهذه التجمعات أو التكوينات الاجتماعية المحددة هى ما يطلق عليها المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية . والشكل التالى يوضح العلاقة بين المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ثم المجتمع.

ومن هنا نرى ان المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية هى قاعدة البناء الاجتماعى بالمجتمع وهى التى تقوم بتحديد نشاط الأفراد وأدوارهم الاجتماعية كى تستخدم موارد المجتمع وطاقاته الطبيعية والبشرية لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية كما وأن هذه المنظمات تعتبر الأداه الرئيسية في تطوير المجتمع وتنميته حيث يتم من خلالها تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى زيادة قدرات الطاقات الانسانية أو البشرية وزيادة معدل الإفادة منها كما تؤدى إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الفاقد منها[1].

---

[1] محمد مهدى عصر (دكتور) – محاضرات في المنظمات الأجتماعية الريفية – المعهد العالى للتعاون الزراعى – شبرا الخيمة – القاهرة – ص ص ٣١-٣٩.

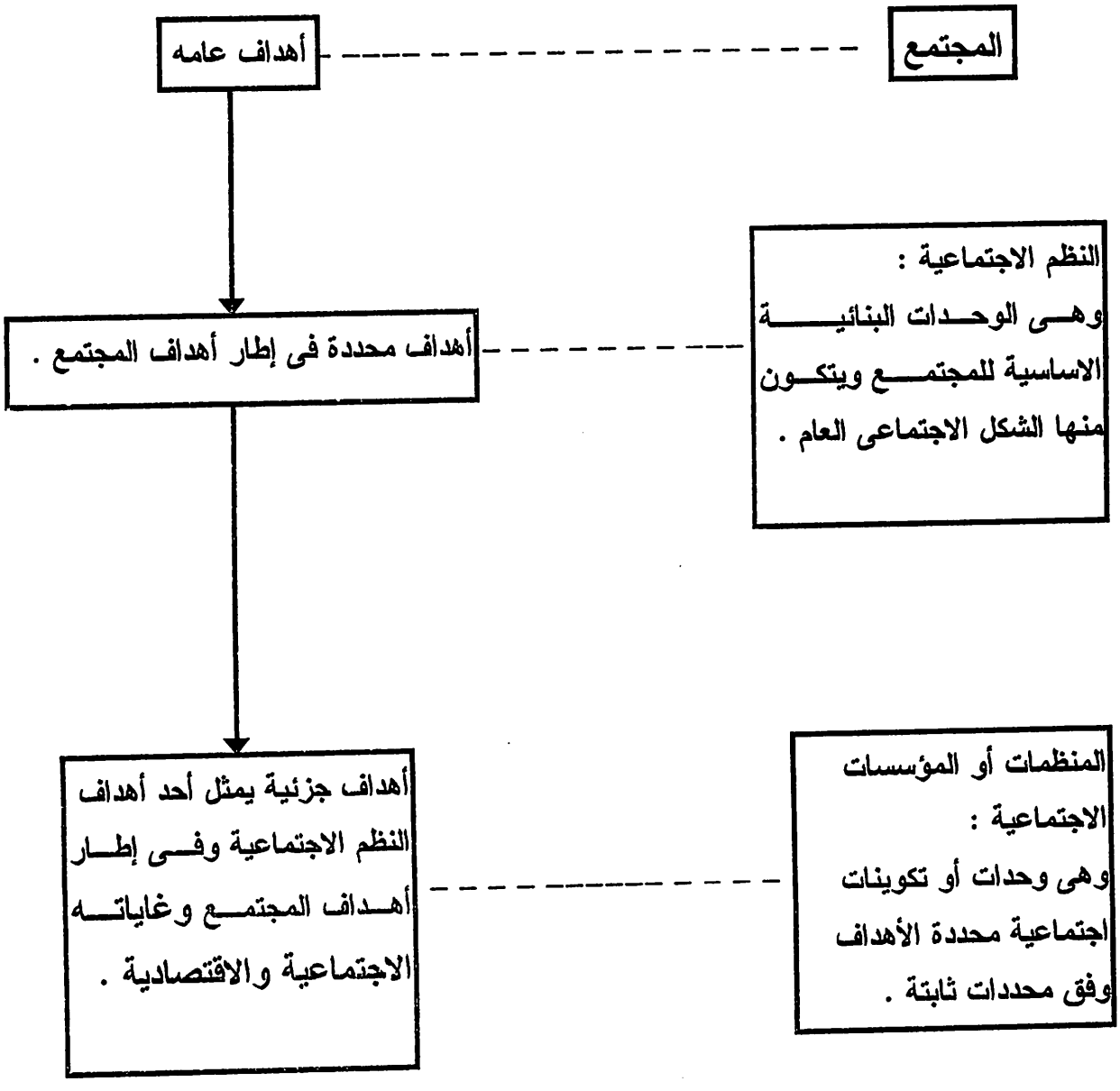

٢-٩ مشكلة الدراسة

إستندت التعاونيات الزراعية خلال فتره التخطيط المركزى إلى دعم الدولة لها بأعتبارها مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في القطاع الزراعى، ومع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى تقلص الدور الذى كانت تقوم به الكثير من التعاونيات الزراعية، وأصبح لزاما عليها أن تنافس القطاع الخاص في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى لأعضائها وتسويق انتجتهم وأن تقوم بالمشروعات الإنتاجية والخدمية التى تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافى لإستمرارها في النشاط،

ومن ثم أصبحت عملية تقييم أداء هذه التعاونيات - وبصفه منتظمه - في ضـــوء تطبيـــق برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى تكتسب أهمية بالغة خاصة أن التعاونيات الزراعية كانت قد أكتنفتها خلال فترة التخطيط المركزى البعض من المشاكل المتعلقة بأداء تلك التعاونيـــات مـــن أهمها:- (١) العجز الواضح عن تحقيق ما يصبوا إليها اعضاؤهـــا مـــن النواحـــى الإقتصاديـــة والإجتماعية، ويبدو ذلك واضحاً من الشعور العام لدى الغالبية العظمى من الأعضاء ومن العامـــه والخاصة على حد سواء تجاه هذه التعاونيات لأن دورها غير فعال بالنســـبة لهـــم٠ (٢) ضعـــف الإمكانيات المالية للتعاونيات على مختلف المستويات وبالتالى عدم إمكانيتها الإحتفاظ بمركز مـــالى وتمويلى قوى ومتين يمكنها من أداء وظائفها٠ (٣) ضعف كفاءة الإدارة الإقتصادية في التعاونيـــات وعدم قدرتها على الإحتفاظ بتركيب تنظيمى وإدارى يميز طبيعتها التخصصية من ناحية تنظيمـــها وإدارتها والعلاقات القائمة بينها وبين اعضائها من ناحية، وبين غيرها من المؤسسات والمنظمـــات الأخرى من ناحية أخرى٠

٩-٣ أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة عامة الوقوف على بعض أهم المشكلات الـــتى تتعـــرض لهـــا التعاونيات الزراعية في مصر خلال تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى في قطاع الزراعة بهـــدف الوصول إلى بعض النتائج والخروج ببعض التوصيات التى قد تساعد مخططى ومنفذى السياســـة التعاونية الزراعية في مصر على تطوير هذه التعاونيات ودعم دورها في التنمية الزراعية خاصـــة، والتنمية الريفية المتكاملة العامه٠

٩-٤ مفهـــوم التعاون :

منذ أن خلق الله الإنسان وأرسى له قواعد التعامل٠ وهو يحث النـــاس علـــى التعـــاون ومشاركة الآخرين فيما يصيبهم من خير أو شر٠ فقد أورد الانجيل اشارات وتوجيهات تدعوا إلى التعاون مثل (ان تقولوا جميعا قولا واحد ولا يكون بينكم انشقاقات بل كونوا كـــاملين في فكـــر واحد ورأى واحد) رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنشوس آية رقم ١١ ، (ولكن الكـــل أيها الأحياء لاجل بنيانكم) رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنشوس - الاصحاح الثانى عشـــر الآية رقم ١٩، و(بهذا اوصيكم حتى تحبوا بعضكم بعضا) انجيل يوحنا - الاصحـــاح الخـــامس عشر اية ١٦، ١٧ وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (وتعاونوا علـــى البر والتقـــوى ولا تعـــاونوا على الاثم والعدوان) سورة المائدة الآية رقم ٢ ، وقوله تعـــالى (واعتصمـــوا بحبـــل الله جميعـــا ولا تفرقوا) سورة آل عمران - الآية رقم ١٠٣ ، وجاء في الحديث الشـــريف : (الله في

عون العبد ما كان العبد في عون اخيه) رواه مسلم ، و(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا) رواه البخارى ومسلم ، و(مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) رواه البخارى ومسلم.

فالأديان وهى أعلى مراتب المثل الاخلاقية والاجتماعية دعت إلى التعاون والعمل المشترك من اجل مصلحة الجماعة.

كذلك يذخر التراث العربى في حكمه وامثاله ما يعزز روح التعاون بين الأفراد من اجل المصلحة العامة مثل " المرء قليل بنفسه كثير بأخوانه " وقد بدأ التعاون في الظهور بتعقد ملامح الحياتين الاجتماعية والاقتصادية ، بزيادة اعداد الانسان وتعقد علاقاته، وتغيير شكل مجتمعاته من البسيط إلى المركب. أى من التواجد في العائلة إلى القبيلة إلى البدنه إلى المجتمع القروى فالمدينة فالدولة، وخلال مراحل التطور هذه حاول الانسان جاهداً أن يؤمن حياته الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون الفطرى مع الآخرين والذى مازالت آثاره تمارس حتى اليوم في الريف كتقديم الفلاحين لما يسمى بالنقطة في مناسبات الأفراح والمسرات . وهى عبارة عن معونة نقدية أو عينية لصاحب الفرح الذى يقوم بردها لصاحبها في مناسبات مماثلة ، والمعاونة في حالات الوفاة بتقديم " الصوانى" التى تحوى اصنافاً من الطعام لصاحب المآتم ، ولمن يحضرون لمواساته في مكان يتعاون الجميع في انشاؤه واعداده لهذه المناسبات. وتعاون المزارعين في اعمال الحرث والبذر والرى والحصاد هى مثال جيد لما كان يحدث منذ عقود من الزمان والأمثلة كثيرة تدل على تأصل روح التعاون في نفوس الفلاحين في مختلف اوجه النشاط باعتباره نابعاً بطريقة فطرية من احتياجاتهم وثقة به واعترافاً منهم بفائدته وهو ما يعرف " بالتعاون غير المقصود ".

أما التعاون المنظم في العهود الحديثة، فهو ما يعنى التعاون المقصود والذى ظهر على يد رواد التعاون والمفكرين الاجتماعيين أمثال روبرت اوين ، وفوريه رايفايزن... الخ. حيث أقام الانسان تعاونيات للأنتاج، وأخرى للأستهلاك وثالثة للتسويق، ورابعه للأقراض. وقد خاضت المجتمعات البشرية تجارب عديدة في هذا الشأن فشل البعض منها ونجح البعض ورسخت قدماه كركيزة أساسية في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية " ، ويشير مفهوم التعاون إلى اتحاد قدرات فردين أو اكثر وتناسقها معا بحيث تكون مجهوداً مشتركاً للوصول إلى نتائج مرجوة. ويشير اليه البعض على انه اتحاد جهود مجموعة من الأفراد أو الهيئات لهم غاية واحدة أو هدف

يعملون على تحقيقه بكل السبل والوسائل المشروعة التى في امكانهم، وبحيث يستفيدون جميعاً من تحقيق هذا الهدف ، وهذه الصورة من التعاون هى ما تشكل الاطار العام لعلم التعاون[١].

ويرى المنيزع ان التعاون نظام اقتصادى اجتماعى يستهدف تنظيم موارد الأفراد لاستخدامها في شتى صور النشاط الاقتصادى سواء كان صناعياً أو زراعياً أو خدمياً للوصول بالاعضاء إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية والنعيم[٢].

في حين يرى شبانه التعاون بأنه ترابط مجموعة من الأفراد على اساس من الحقوق والألتزامات المتساوية للمواجهة والتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية سواء كانوا منتجين أو مستهلكين[٣].

ويشير الامام إلى التعاون بأنه نظام اقتصادى اجتماعى يعتمد في جوهره على فكر نظرى وواقع تنفيذى. ووحدة العمل فيه الجمعية التعاونية التى تتكون من أفراد بوصفهم منتجين أو بوصفهم مستهلكين يسهمون في رأس مالها وينفذون عن طريقها مشروعاً عملياً اقتصادياً واجتماعياً في حدود القوانين العامة ويتعاملون مع هذا المشروع ويديرونه ، ويراقبونه.

ويحولون عن طريقة اسلوبهم الفردى في الانتاج والتوزيع والخدمات إلى اسلوب جديد يتم في اطار العمل المشترك للتحرر من الاستغلال وذلك بالسير على مبادئ التعاون، وتقاليده ، ونظمه الثابته[٤]. ويؤكد أبو الخير ذلك بقوله ان التعاون نظام اقتصادى اجتماعى ينبثق من صميم احتياجات الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على اساس مسئولية المالك صاحب الشئ والادارة المشتركه في اطار من الايمان بخدمة المجتمع ويستهدف ليس فقط انتفاع الاعضاء بالخدمات واقتسام الفائض بالنسبة للمعاملات لتحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية، بل ايضا النهوض بهم إلى مستوى اخلاقى رفيع يجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع

---

(١) حسين عبد الوهاب ابراهيم (دكتور) – محاضرات في التعاون الزراعى لطلبة الدراسات العليا – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس – ص٦.

(٢) عبد الحميد مطر المنيزع (دكتور) – محاضرات في الزراعة التعاونية – أستنسل قسم الأقتصاد الزراعى – زراعة أسكندرية ١٩٨٤ – ص ٢٣.

(٣) زكى محمود شبانه (دكتور) – الاقتصاد والتعاون الزراعى – المعالم الرئيسية في البنيان التعاون الزراعى – المكتبة الاقتصادية – دار المعارف ١٩٦٦، ص ١٥.

(٤) أحمد زكى الأمام (دكتور) – التعاون بين الفكر والتطبيق – مكتبة عين شمس – ١٩٥٩ – ص ٢٣.

الديمقراطى السليم الذى يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ويؤمن بـــالفرد ويحفـــزه إلى اطلاق اقصى طاقاته وامكانياته للإسهام في اعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل[١].

ويعرف خليل التعاون بأنه عباره عن ترابط أو تضامن بين مجموعة من الأفراد على أســس مغايره لتلك التى يعترف بها المجتمع وذلك بغرض أو بهدف التغلب على ما قد يتعرضون له مـــن أوجه استغلال متعددة دون أى سعى لعمل أو تكوين الأرباح النقدية[٢].

من العرض السابق يتضح أن التعاون نظام اجتماعى واقتصادى يجمع بين الأفراد الذيـــن تربطهم غاية واحدة على اساس الحقوق والواجبات، ويدار بطريقة ديمقراطيـــة لاشـــباع هـــذه الغايات.

٩-٥ مفهوم التعاونية:

يتحقق التعاون عملا على يد منظمات خاصة تسمى بالجمعيات التعاونية. حيث تضـــم كل منها عـــددا معينا من الاشخاص اجتمعوا في صعيد واحـــد للتعاون في سبيل تحقيق غـــرض معين [٣].

ويعرف فكرى التعاونية بأنها مجتمع قانونى مشترك لتبادل النفع يضم قوى افراد يتفقـــون في روح المشاركة والمصالح، حيث تتجمع هذه القوى في مجهود موحد، تحت اشـــرافهم بطريقـــة ديمقراطية ، لكى يحصلوا منها مباشرة لأنفسهم على مغانم اقتصادية اجتماعية مشتركة، علـــى ان يتقاسموا هذه المغانم بطريقة عادلة وفقا لاسهام كل منهم في انتاجها بعد خصم نصيـــب المجتمـــع منها[٤].

٩-٦ لمحة تاريخية عن التعاون في مصر :

لم تعرف مصر التعاون بشكله المنظم قبل عام ١٩٠٨ حيث حلت بالبلاد أزمة اقتصاديـــة بسبب الاعتماد الكامل على رؤوس الأموال الأجنبية التى تم سحبها. حيث ترتب علـــى ذلـــك

---

(١) كمال حمدى أبو الخير (دكتور) – التطبيق التعاون المصرى – مكتبة عين شمس – ١٩٧٩ – ص ١٨.

(٢) حسين عبد الوهاب ابراهيم (دكتور) – محاضرات في التعاون الزراعي لطلبة الدراسات – مرجع سبق ذكره.

(٣) جابر حماد عبد الرحمن (دكتور) – أقتصاديات التعاون الزراعى – دار النهضة العربية – ١٩٧١.

(٤) مصطفى فكرى (دكتور) دور التعاون في البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى – رسالة دكتوراة – زراعة اسكندرية – ١٩٦٢ – ص٦.

ظهور الأزمة المالية. ووقوع الفلاحين بصفة خاصة تحت وطأة الحاجة. ولقد عملت هذه الظروف كعامل دفع لأحد ابناء مصر ومفكريها. وهو عمر لطفى الذى فكر في دراسة نظام التعاون في ايطاليا على يد لويجى لوتزاتى. في محاولة لتطبيقة في مصر ودفع الخطر من على كاهل المزارعين وعند ما عاد أنشأ نقابة تعاونية بأسم (شركة التعاون المالى) في ديسمبر ١٩٠٩، ثم انشأ أول نقابة تعاونية زراعية في قرية شبرا النملة بمركز طلخا عام ١٩١٠- والتى تحولت بعد ذلك إلى جمعية تعاونية عام ١٩٢٩ ، وبعد وفاة عمر لطفى تعهد اخوه احمد لطفى الحركة التعاونية، وانشأ النقابة المركزية العامة لتكون بمثابة اتحاد عام للجمعيات التعاونية وتؤدى في نفس الوقت مهمة الجمعيات التعاونية للأتجار بالجملة، وقد اتسمت الجمعيات التى أنشأت في تلك الفترة بالضعف لأسباب عديدة منها عدم وجود هيئة للأشراف والرقابة على الحركة التعاونية وتدعيمها، وعدم رعاية الدولة ومساندتها، وعدم اصدار قانون ينظم عملها، وخوف الاقطاعين من تجمع الفلاحين، اضافه إلى عدم وجود هيئات أو بنوك تقوم بتمويل الحركة التعاونية[١]. وعندما رأت الدولة ضرورة حماية هذه التعاونيات وتدعيمها لما يمكن أن تقوم به من دور عظيم في خدمة القطاع الزراعى. أصدرت أول قانون للتعاون برقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ والخاص بشركات التعاون الزراعى، كما أنشأت في وزارة الزراعة قسم التعاون لتسجيل الشركات التعاونية الزراعية والتفتيش عليها، ولقد اعترف القانون بشخصيتها المعنوية. ويسر لها سبل الاقراض، وفي ظل هذا القانون تكونت شركات تعاونية كثيرة، لكنه لم يعترف بأنواع الجمعيات التعاونية الأخرى.

ولقد تبع القانون الأول سلسلة متعاقبة من القوانين الخاصة بالتعاون مثل قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤، وقانون الاصلاح الزراعى ٧٨ لسنة ١٩٥٢، ثم مشروع الائتمان التعاونى الزراعى في عام ١٩٥٥، فقانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦، ثم انشئت المؤسسة التعاونية المصرية الزراعية بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠، والقانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالتعاون الزراعى[٢]. والذى ألقى على التعاونيات عبء المساهمة في تنمية الاقتصاد القومى، وتنفيذ خطط الدولة في المجالات الزراعية، ويلزمها بتخطيط برامجها ونشاطها وفقا لتلك الخطط [٣] وأخيرا القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وهو المعمول به حاليا في هذا المجال.

---

[١] محمود فوزى ابراهيم – الأدارة في التعاونيات - الأتحاد التعاون المصرى – بدون تاريخ – ص ص ٥٧-٦٤.

[٢] على عبد الرحمن – التعاون الزراعى في مصر - سلسلة كتب الثقافة الريفية – مجلس الاعلام الريفى – العدد ١٠٤ – ١٩٧٩ – ص ص ١٤-٣٢.

[٣] رفعت عبد الباقى النحار (دكتور) – التعاون الزراعى في ج.م.ع ، دراسة تحليلية لآثار بعض الخدمات الاقتصادية للتعاون الزراعى على الانتاجية الزراعية المصرية - رسالة دكتوراة – قسم الأقتصاد الزراعى – زراعة القاهرة - ١٩٧٢ – ص ٥٧.

ولعل تعدد صدور هذه القوانين كان مرجعه ضرورة مناسبة هـذه القوانـين للتغـيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، السائدة في كل فترة ، وبما يخـدم الأهـداف الاقتصاديـة والاجتماعية بخطط التنمية بها .

٩-٧ مفهوم التعاونية الزراعية :

تعتبر التعاونيات الزراعية الوحدات أو المنظمات الأساسية في البنيان التعاونى الزراعـى بشكل عام. حيث يرى كثير أنها منظمات اقتصادية اختيارية مملوكه لاعضائها المتعـاملين معـها والذين يديرونها لمصلحتهم. أما يولدنج فيعرفها بأنها شركات مساهمة يجرى تمويلها كليـة عـن طريق سندات تحصل على فائدة ثابته ويمتلكها الأعضاء الذين يبيعون عن طريقها أو يشترون منـها كما تؤول ارباحها بالتبعية إلى هؤلاء الأفراد الذين يتعاملون معها بائعون كانوا أو مشترون وفقـاً لنسب تعاملهم معها أى بنسبه شرائهم منها أو بيعهم لها. بينما يشير بلا ترتكـز إليـها بأنهـا منشـأة اقتصادية اختيارية يسيطر عليها اعضاؤها بطريقة ديمقراطية ويديرونها لا للحصول علـى ارباح بـل للحصول على مغانم معينه لهؤلاء الأعضاء في مقدمتها الحصول على سـعر أحسـن للسلع التى يبيعونها أو يشترونها .

وتركز المفاهيم السابقة فيما يبدو على الطبيعة الاقتصادية للتعاونية دون ما تنويه اطلاقـاً للهدف الاجتماعى الذى أنشأت من اجله وفي هـذا المجـال يقـول شـارزوباكن ان الهـدف للتعاونيـات التسويقية الزراعية هو حصول اعضائها على السعر الأحسن لمشترواتهم ومبيعـاتهم أما الهدف النهائى من انشاء هذه التعاونيات فهو رفع مستوى المعيشة. ثم يضيف فكرى[1] أنـه للتعميم يمكن القول بأن المتعاونين وهم يعملون على رفع مستوى معيشتهم أى وهـم يسـعون لتحقيق هدف اجتماعى معين ، نجدهم يستعينون بادارة اقتصادية معينة. ولـذا فأنـه عـرف التعاونية بأنها مجتمع قانونى مشترك لتبادل النفع يضم قوى افـراد يتفقـون في روح المشـاركة والمصالح حيث تتجمع هذه القوى في مجهود موحد موجه تحت اشرافهم بطريقة ديمقراطية لكـى يحصلوا منه مباشرة ولأنفسهم على مغانم اقتصادية واجتماعية مشتركة على أن يتقـاسموا هـذه المغانم بطريقة عادلة وفقاً لأسهام كل منهم في انتاجها بعد خصم نصيب المجتمع منه .

---

[1] مصطفى فكرى (دكتور) – المعارف الرئيسية في اقتصاديات التعاونية وأصولها الأشتراكية – قسم الاقتصاد الزراعى – زراعة الاسكندرية – ١٩٦٨ – ص ص ٢٢-٢٦.

ويذكر هننج[١] الجمعية التعاونية الزراعية بأنها تنظيم اختيارى لمجموعة اشخاص لغـــرض القيام بنشاط مشترك في انتاج أو تسويق أو تصنيع المنتجـــات الزراعيـــة أو تصنيـــع أو تقـــديم مستلزمات الانتاج أو الخدمات الانتاجية ، على أن تؤدى ذلك طبقا لمبادئ العدل وليس المســاواة حيث أن العائد من ذلك النشاط تقسم بواسطة العملاء على حساب استفادتهم من التنظيـــم " في حين يعرفها كمال وآخرون[٢] على أنها " وحدة اقتصادية تدار على أســـس ديمقراطيـــة يتنـــاول نشاطها أى فرع من فروع النشاط البشرى زراعى أو صناعى أو اجتماعى أو تجارى أو خدمـــات في سبيل خدمة مصالح اعضائها المادية والاجتماعية أو خدمة المجتمع بصفة عامة " .

وفي نظر قانون التعاون الزراعى رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ تعتبر الجمعية التعاونية الزراعيـــة وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة كما تسهم في التنميـــــة الريفية في مناطق عملها . وتتولى التعاونيات تقديم الخدمات المختلفة لاعضائها . وتسهم في التنمية الاجتماعية في منطقة عملها . وذلك بهدف رفع مستوى اعضاء التعاونيات وغـــيرهم اقتصاديـــاً واجتماعياً في اطار الخطه العامة للدولة[٣] .

٩-٨ الأهداف الأقتصادية والأجتماعية للتعاونيات الزراعية :

يكاد ألا يكون هناك اختلاف واضح بين أداء كافة المشتغلين والمهتمين بشئون الحركـــات التعاونية الزراعية المتخصصين منهم والعامة – على حد سواء – فى مختلـــف دول العـــالم ، فى مدى مايمكن أن تحققه التعاونيات الزراعية من تغيرات اقتصادية واجتماعية ملموسة وذات تأثـــير فعال فى تنمية البنيانات الاقتصادية الزراعية فى تلك الدول ، والتى يكون من شأنها العمل علـــى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للإعضاء المتعاونين وتطويرهم إجتماعياً كهدف نهائى للتعاونيـات الزراعية .

وفى سبيل تحقيق ذلك يلقى على كاهل التعاونيات الزراعية مهمة القيام بالعديد من المـهام أو الوظائف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة أو الضرورية للاعضاء التعاونين الزراعين والتى مـــن أهمها :-

---

[١] جامع مصطفى جامع (دكتور) – مبادئ علم التعاون – المعهد العالى للتعاون الزراعى – محاضرات للعام الدراسة ١٩٨٣/٨٢، ص٢٣.

[٢] حسن محمد كمال (دكتور) – محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية – مكتبة عين شمس – ١٩٦٨ ص ١٠.

[٣] على عبد الرحمن – الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – مركز عمر لطفى للتدريب التعاون – العدد السادس – الأسماعيلية – ص ٩.

١. المهام التى قد يعجز الزارع الفردى الضعيف إقتصادياً عن القيام بها بمفردة مثل (أ) إستخدام الميكنة العصرية وتوسيع نطاق عملها • (بـ) نشر وتعميم المستحدث من الوسائل والأساليب التكنولوجية وتطبيق نتائج التجارب المتقدمة فى الزراعة: (ج) الأعمال المتعلقة بإستصلاح الاراضى وتسويتها وردم المستنقعات وحفر الآبار والترع • وشق القنوات والمصارف وإنشاء السدود: (د) التأمين التعاونى على المحاصيل النباتية والحيوانية ضد مخاطر الزراعة. (هـ) تحويل المنتجات الزراعية الى سلع مصنعة والعمل على نشر الصناعات الصغيرة البيئية والحرفية •

٢. مباشرة إجراءات ومهام التسويق الزراعى التعاونى لمحاصيل الأعضاء •

٣. تقديم الخدمات التوريدية أو التجهيزية المتعلقة بمختلف مستلزمات وأدوات الانتاج الزراعى كالأسمدة والتقاوى والبذور ومواد العلف والأدوات الزراعية المختلفة وكذلك المهام التسليفية والإقراضية الخاصه بتقديم السلف أو القروض الزراعية النقدية اللازمة للقيام بكافة انواع النشاط الاقتصادى الزراعى •

٤. المساهمة فى إتباع الفن أو التكنيك الانتاجى الزراعى المتطور •

٥. تقديم كافة الخدمات الاجتماعية الصحية والثقافية والعمرانية والترفيهية والقضاء على العادات الاجتماعية المتخلفة فى الريف وأهمها كثرة الإنجاب ومايترتب عليها من زيادة سكانية تلتهم عوائد موارد عمليات التنمية •

٦. تأكيد أسس ومبادىء الديمقراطية التعاونية السليمة لدى افراد التعاونية •

وبصفة عامة القضاء على مختلف العلل والمساوىء والأمراض الاقتصادية والاجتماعية التى تكمن فى البنيانات الاقتصادية الزراعية وفى حياه الأفراد عامة •

ولاجدال فى أن قيام التعاونيات الزراعية بالمهام أو الوظائف سالفة الذكر يترتب عليه تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لها •

الهدف الاقتصادى الرئيسى للتعاونيات الزراعية :

أن الهدف الاقتصادى الأساسى للتعاونيات الزراعية هو العمل على زيادة صافى دخول الأعضاء التعاونيين الزراعين بصفتهم منتجين ومسوقين لمنتجاتهم الزراعية والذى ينعكس أثره بالتالى على رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأعضاء •

أن زيادة صافى دخول الأعضاء يتحقق لو أن التعاونية الزراعية عملت علـى تحقيـق أى زيادة فى جملة دخولهم أو لو انها استطاعت تخفيض جملة تكاليفهم الانتاجية وفقاً لما هو مبـين فى المعادلات الأتية :

صافى الدخل = اجمالى الدخل - إجمالى التكاليف (١)

حيث أن :

إجمالى الدخل = عدد الوحدات المنتجة × سعر الوحدة من الناتج (٢)

إجمالى التكاليف = عدد وحدات عناصر الانتاج المستخدمة × سعر كل وحدة منها (٣)

ومن ثم يمكن القول أن تحقيق التعاونيات الزراعية لهدفها الاقتصادى الأساسى عن طريـق زيادة إجمالى دخول الأعضاء يتم اذا ماهى ساهمت فى العمل على زيادة كمية ماينتجه اعضاؤهـا من سلع وخدمات زراعية من ناحية وإذا ماهى ساهمت أيضاً أو بالمثل على رفع السـعر الـذى تباع به الوحدة من هذه السلع أو الخدمات . كما أن سعى التعاونيات الزراعية نحـو تحقيـق هدفها الاقتصادى المذكور عن طريق تخفيض إجمالى التكاليف الانتاجية لأعضائها يكون مرهونـاً بنجاحها فى العمل على تقليل كمية مايستخدمه الأعضاء من عناصر إنتاجية مع العمل فى نفـس الوقت على الحصول على هذه العناصر الإنتاجية بأسعار منخفضة[١] .

٩-٩ انماط التعاونيات :

يتكون البنيان التعاونى من انماط مختلفة يمكن التمييز بينها طبقا لعـدة أسـس وضحـها المنيزع فيما يلى[٢] :-

١- بالنسبة للأختيار والاجبار: وتقسيم التعاونيات وفقا لذلك الى :

تعاونيات العضوية الاختيارية، وتعاونيات العضوية الاغرائيـه، وتعاونيـات العضويـة الارغامية أو الاجبارية .

٢- بالنسبة لمنطقة العمل : يمكن تقسيم التعاونيات بالنسبة للمنطقة الـتى تباشـر فيـها التعاونية نشاطها الى : تعاونيات محليـة، وتعاونيـات اقليميـة، وتعاونيـات وطنيـة، وتعاونيـات قومية، وتعاونيات دولية أو عالمية .

---

[١] حسين عبد الوهاب (دكتور) ، ابراهيم محرم (دكتور) - الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى - محاضرات استنسل - قسم الاقتصـاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - شبرا الخيمة - ١٩٨٥/١٩٨٦- ص ص ١٦١ - ١٦٤ .

[٢] مصطفى فكرى (دكتور) - المعارف الرئيسية في أقتصاديات التعاونية وأصولها الأشتراكية - مرجع سبق ذكره - ص ص ٢٩-٣٠.

٣- بالنسبة لشخصية الأعضاء: وتقسم التعاونيات تبعا لذلك الى : تعاونيات محلية، وتعاونيات مشتركة، وتعاونيات مركزية أو اتحادية ، وتعاونيات مركزه ، وتعاونيات مختلطة .

٤- بالنسبة لصفه الأعضاء: ينضم العضو للتعاونية أما بصفته مستهلكاً أو بصفته منتجاً، ومستهلكاً . وعلى ذلك تقسم التعاونيات الى : تعاونيات استهلاكية، وتعاونيات انتاجية، وتعاونيات متعددة الأغراض . في حين يرى جامع ان الجمعيات التعاونية تختلف كوسيلة لادارة الأعمال الاقتصادية في اغراضها واشكالها وطرق تمويلها والوظائف التى تقوم بها . ولذلك فأنها تقسم الى عدة أنواع طبقاً للأساس الذى يستخدم للتقسيم كما يلى:

أولا: طبقاً للنشاط الاقتصادى: أى طبقا للوظيفة الاقتصادية التى تؤديها وتقسم الى جمعية متعددة الأغراض، وجمعية متخصصة .

ثانياً: الجمعيات التعاونية طبقا لمجال نشاطها وتقسم الى جمعية زراعية، وجمعية صناعية، وجمعية تجارية، وجمعية تعدينية، وجمعية سمكيه، وجمعية منزلية أو خدمات .

ثالثا: الجمعيات التعاونية طبقا لمستوى نشاطها أى لمنطقة عملها في البنيان الاقتصادى وتقسم الى جمعية محلية، وجمعية اقليمية، وجمعية قومية (وتشمل نوعان - جمعية عامة وجمعية مركزية) .

رابعا: الجمعيات التعاونية من الناحية القانونية وتقسم الى : جمعية عرفيه، وجمعية مشهرة، وجمعية حرة، وجمعية موجهة .

خامسا: الجمعيات التعاونية من الناحية المالية وتقسم الى : جمعيات ذات عضوية يشترط لها شراء اسهم، وجمعيات لايشترط لعضويتها دفع قيمة أسهم ، وجمعيات ذات مسئولية محدودة وجمعيات ذات مسئولية غير محدودة .

سادسا: الجمعيات التعاونية من الناحية التنظيمية وتقسم الى : جمعيات اختيارية وأخرى اجبارية . وعادة لايستخدم تقسيم واحد في تعريف أى جمعية تعاونية، ولكن توصف الجمعية التعاونية طبقا لعدة تقسيمات .

٩-١٠ البنيان التعاونى الزراعى المصرى ودورة في عملية التنمية:

يتكون البنيان التعاونى الزراعى المصرى من الاتحاد التعاونى الزراعى في القمة ثم من التعاونيات الزراعية في مستوياتها المختلفة[١].

ونظراً للتقسيم الحالى للجمهورية فإن البنيان التعاونى يتم تقسيم مستوياته تبعا لذلك الى[٢].

أ- مستوى القرية أو البندر : تتواجد الجمعيات التعاونية المحلية المتعددة الأغراض ، والأخرى النوعية.

ب- على مستوى المركز الادارى: تتواجد الجمعيات التعاونية المشتركة (متعددة الأغراض).

جـ- على مستوى المحافظة: جمعيات متعددة الأغراض (الجمعيات المركزية والجمعيات الفرعية).

د- على مستوى الجمهورية : تتكون الجمعيات العامة مثل الجمعية العامة للإصلاح الزراعى، والجمعية العامة لاستصلاح الاراضى، والجمعية التعاونية الزراعية العامة متعددة الأغراض. والجمعية العامة لمنتجى البطاطس، والجمعية العامة لمنتجى القطن، والجمعية العامة لمنتجى الأرز...الخ.

وجمعيات نوعية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية ، ومن هذه الجمعيات العامة يتكون الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى.

أ) التعاونيات المحلية متعددة الأغراض: وهى تكون على مستوى القرية أو البندر ويكون اعضاؤها من الأفراد وهى تتكون من عشرين (٢٠) عضوا على الأقل من الأفراد المشتغلين بالزراعة أو الذين لهم مصالح متصله بها في المنطقة، ويشمل نشاطها مجالات الخدمات والانتاج والتسويق والتنمية الريفية التى تتطلبها حاجة اعضاؤها في منطقة عملها وبصفه خاصة ما يلى: بحث التركيبات المحصولية للدورات الزراعية، ومتابعة تنفيذ الخطة التى يتفق عليها في اطار الخطه العامة للدولة في منطقة عمل الجمعية، وتخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الانتاجية طبقا لامكانياتها الاقتصادية بما في ذلك مشروعات التصنيع الزراعى، والانتاج الحيوانى، وتربية الدواجن وتربية النحل أو

---

[١] على عبد الرحمن – الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية – مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥.

[٢] على عبد الرحمن – التعاون الزراعى في مصر – سلسلة كتب الثقافة الريفية – مجلس الأعلام الريفى – العدد ١٠٤ ، ١٩٧٩- ص٤٧.

الصناعات الريفية البيئية أو استصلاح الاراضى، والمساهمة في تنظيم زراعة الأرض، وتجميع الاستغلال الزراعى للنهوض بالزراعة وفقا للأسس العلمية وذلك بالتعاون مع اجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى، والقيام بعمليات تسويق المحاصيل تعاونيا للأعضاء، والحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل المشروعات الانتاجية والخدمية اللازمة لها بصفتها الاعتبارية ولاعضائها الراغبين في التعامل معها طبقا للقواعد الموضحة باللائحة التنفيذية، والتوسع في الميكنة الزراعية بتوفير الآلات الحديثة لمختلف العمليات، وتدريب العاملين عليها وتنظيم ادارتها وتشغيلها وصيانتها بأسلوب اقتصادى سليم وإدارة واستغلال مشروعاتها واراضيها وكذا الاراضى التى يعهد اليها بها من قبل الشخصيات الاعتبارية والافراد، والمساهمة في آداء الخدمات العامة لاعضائها بالتعاون مع الاجهزة المختلفة وخلق الوعى الادخارى بين الاعضاء وتنظيم أستثماره.

ب) جمعيات المراكز والأقسام متعددة الأغراض وتسمى بالجمعيات التعاونية المشتركة: ويكون اعضاؤها من التعاونيات المنشأه على مستوى القرية أو البندر، وتقوم الجمعيات المشتركة بمعاونة الجمعيات المكونة لها في جميع مجالات آداء وظائفها، والقيام بأنشاء مشروعات لخدمة اعضائها من الجمعيات المحلية مثل انشاء الورش الثابته أو المتنقله للقيام بعمليات اصلاح وصيانه وعمرة جميع أنواع الآلات والمعدات التى تمتلكها الجمعيات واعضاؤها بما يحقق التشغيل الأمثل للآلات ، والاشراف على ادارة وتشغيل هذه الآلات والتفتيش عليها، وانشاء مشروعات التصنيع الزراعى والصناعات الريفية وادارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الاعضاء، وانشاء المخازن أو الثلاجات لتخزين مستلزمات الأنتاج وحفظ المحاصيل، وتملك وتشغيل وسائل النقل لخدمة اعضائها والمساهمة في عمليات تسويق محاصيل الاعضاء تعاونيا[1]

ج) جمعيات المحافظة متعددة الأغراض : وتسمى بالجمعية المركزية ويتكون اعضاؤها من التعاونيات المنشأة على مستوى القرية أو البندر، وتتولى دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في آداء وظائفها وعلى الأخص ما يلى : انشاء وحدة فنيه تتولى عملية الرقابة والأشراف والتفتيش على الأعمال الادارية والمالية والحسابية المخزنية والدفترية بالنسبة

---

[1] حسن أبو السعود – قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١– سلسلة أخترنا للفلاح – العدد ١٢ لسنة ١٩٨١ – ص ١٤.

الى جمعيات المحافظة، وترشيد العمل الادارى والمالى واقتراح النظـــم المثلـــى للعمليـــات الحسابية والمالية والإدارية، وإنشاء مركز تدريب على مستوى مركزى يتولى عمليـــــات التدريب التعاونية والفنيه والإدارية لأعضاء التعاونيات والجهاز الوظيفى بهـــا، وانشـــاء مشروعات للتصنيع الزراعى والصناعات الريفية وادارتها وتشغيلها لصـــالح الجمعيـــات الأعضاء، ونشر الوعى التعاونى على مستوى المحافظة وبمختلف الأساليب ، وتوفير قطـــع الغيار اللازمة للآلات المملوكة للجمعيات واعضاؤها وانشـــاء ورش مركزيـــة للقيـــام بعمليات الاصلاح التى لا تستطيع ورش الجمعيات المشتركة القيام بها .

د- **الجمعيات العامة:** تتكون على مستوى الجمهورية واعضاؤهـــا الجمعيـــات المركزيـــة وتتـــولى معاونة الجمعيات المنتمية لها في آداء وظائفها وعلى الأخص توفير احتياجـــــات الأعضاء من الآلات وقطع الغيار ومستلزمات الانتـــاج المختلفـــة والاسمـــدة والبـــذور والمبيدات سواء من الانتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد ، القيام بعمليـــــات التســـويق التعاونى للأنتاج على مستوى الجمهورية ، تصدير المنتجات لحســـاب اعضائـــها وفقـــا للقواعد المقرره قانونا، تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى بين الجمعيات على مســـتوى الجمهورية - انشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادى في كل مجال من مجـــالات الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى واستصلاح الاراضى ، انشاء مشروعات كبرى علـــى أسس تعاونية وعلى الأخص انشاء مصانع للأعلاف والاسمدة والمبيدات أو قطـــع غيـــار الآلات وإنشاء صناعات زراعية على مستوى الجمهورية للتعبئة ولتصنيع بعض المحـــاصيل الزراعية بما في ذلك مشروعات تصنيع الألبان واللحوم والاسماك وتجفيف وعصير وتعبئـــة الخضر والفاكهة، خدمة وحدات البنيان التعاونى الذى تشرف عليه عن طريـــق اجـــراء البحوث المتخصصة واللازمة وتقدم العمل بها وتنظيم برامج التدريب للأجـــهزة الفنيـــه والادارية ولاعضاء التعاونيات ، ومباشرة اعمال الارشاد والتوجيه، وتوصيل الخـــبرات والمعلومات المستحدثة وذلك عن طريق وحدات البنيان التعاونى التالية لها ومتابعة النشاط التعاونى في مختلف مستويات البنيان وإمساك السجلات المتخصصة التى تساعد على رسم السياسة واعداد البرامج المناسبة[1] .

---

[1] فارس عياد شاكر جاد الله – دراسة تحليلية في الكفاءة الادارية للتعاونية الزراعية بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه – زراعة القاهرة قسم الأقتصاد الزراعى ١٩٧٩ – ص ص ٨٥-٨٦.

هـ- الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى : ومنطقة عمله تشمل مستوى الجمهورية ويعتبر قمة البنيان التعاونى الزراعى المصرى ويتكون من الجمعية التعاونية الزراعية العامة ومن الجمعية العامة للاصلاح الزراعى ومن الجمعية العامة لاستصلاح الاراضى ومن جميع تعاونيات المحافظات ومن التعاونيات النوعية التى يشمل منطقة عملها أكثر من محافظة أو تعمل على مستوى الجمهورية - ويكون للأتحاد جمعية عمومية تتكون من اعضاء مجالس ادارة التعاونيات المشار اليها ويتولى الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى بصفه خاصة التنسيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية العامة في الحدود التى تقرها هذه الجمعيات فيما يتعلق بتحقيق اغراضها والدعوة للحركة التعاونية للتنمية الزراعية والاعلام بها ورعايتها وتنميتها ، بما في ذلك أصدار الصحف والمجلات والدوريات التعاونية - عقد المؤتمر التعاونى الزراعى العام كل اربعة سنوات ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ، وتنظيم عقد المؤتمرات التعاونية المتخصصة وذلك عن طريق الجمعيات التعاونية العامة المعنيه، المشاركة في التنسيق بين القطاع التعاوني الزراعي وسائر القطاعات التعاونية الأخرى والربط بينها[1]- تمثيل الحركة التعاونية الزراعية في الخارج وذلك بالأشتراك في عضوية المنظمات التعاونية الدولية والاقليمية والعربية والاشتراك في المؤتمرات الخارجية وتبادل الخبرات التعاونية مع مختلف المنظمات الدولية وقبول العون الفنى والمادى من المنظمات التعاونية الخارجية وانشاء مشروعات مشتركة معها لخدمة أغراضه وذلك كل بموافقة وزير الزراعة - تقديم الاقتراحات الخاصة بالتشريعات التعاونية الزراعية[2] .

٩-١١ مجتمع الدراسة :

وفي ضوء ما تقدم فإنه سوف يتم تركيز الدراسة على الجمعيات العامة وذلك لأنها تعكس أداء الجمعيات المحلية والمركزية ويبلغ عدد الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٢ جمعية تعاونية عامه وهى:-

١- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية .
٢- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز ومحاصيل الحبوب .
٣- الجمعية التعاونية العامة لتسويق الخضر والفاكهة .
٤- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البصل والثوم .

---

(١) كمال حمدى أبو الخير (دكتور) - التطبيق التعاون المصرى - مكتبة عين شمس ١٩٧٩ - ص ص ٢١٢-٢٢٣.

(٢) المصلحى محمد فرج - التعاونيات الزراعية والتنمية المتكاملة للبيئة الريفية - رسالة ماجستير - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٩٣ - ص ص ٨-٢٠.

٥- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القصب.

٦- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن.

٧- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس.

٨- الجمعية التعاونية العامة متعددة الأغراض.

٩- الجمعية التعاونية العامة لتنمية الثروة الحيوانية.

١٠- الجمعية التعاونية العامة المتحدة لمنتجى الخضر والفاكهة بالاسكندرية.

١١- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الكتان.

١٢- الجمعية التعاونية العامة للميكنة الزراعية.

وفي ضوء الإمكانيات المحدودة للدراسة في القدرة على تغطية كافة التعاونيات العامة من الناحية المادية والزمنية، فكان لابد وأن تعتمد هذه الدراسة على عينة ممثلة لهذه الجمعيات متضمنة كافة البيانات والمعلومات والميزانيات لها، وفي ضوء ذلك فقد أختيرت ثلاثة جمعيات زراعية عامة على مستوى الجمهورية لكى يشملها الجزء التحليلى، ألا وهى الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس والقطن والأرز.

ويوضح الجدول رقم (٨) ترتيب ج.م.ع بين دول العالم الرئيسية المنتجه للقطن الشعر والأرز (الصيفى ، النيلى)، والبطاطس والفول السودانى والمحاصيل السكرية والسمسم والبصل وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفتره (١٩٩١-١٩٩٣) ويتبين منه أن ترتيب ج.م.ع بين الدول المنتجه للأرز رقم (١) حيث بلغ متوسط مساحة المحصول نحو ١٢٠٠ ألف فدان ومتوسط محصول الفدان بالطن نحو ٣,٢٠٠ طن، بينما يقع ترتيب ج.م.ع رقم ٣ بين الدول المنتجه للقطن حيث بلغ متوسط المساحة نحو ٨٥٩ ألف فدان، متوسط محصول الفدان نحو ٨,٣ قنطار مترى، وكذلك وقع ترتيب ج.م.ع رقم ١٦ بين الدول المنتجه للبطاطس حيث بلغ متوسط مساحة المحصول بالفدان ١٥٥ ألف فدان ومتوسط محصول الفدان حوالى ٨,٣ طن وقد تم أختيار تلك الجمعيات نظرا لما تتسم به المحاصيل التى تعمل بها هذه الجمعيات من أهمية إستراتيجية في الوقت الراهن علاوة على تميز تلك التعاونيات عن غيرها من حيث نشاطها ومدى تكيفها مع الظروف الراهنة التى تمر بها التعاونيات.هذه بالإضافة إلى أكتمال الهيكل التنظيمى لتلك التعاونيات بالمقارنة بغيرها ، كما يتضح من الجدولين رقمى (٢،١) بالملحق وأية ذلك ما يلى:-

١- أن تعاونيتين فقط (الأرز ، البطاطس) من الثلاث تعاونيات محل الدراسة تستحوذان على (٥٠%) نصف درجة كل من نائب المدير والمستشار المتاحه للتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية.

جدول (٨)

جدول يوضح ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم الرئيسية المنتجه للقطن والأرز والبطاطس والفول السودانى والمحاصيل السكرية والبصل والسمسم وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفتره من ١٩٩١ - ١٩٩٣

المحصول	الرتب الإنتاجية	متوسط مساحة المحصول بالألف فدان	متوسط إنتاجية الفدان بالطن	ملاحظات
القطن	٣	٨٥٩	٨,٢٦٤	ترتيب سوريا (١)
الأرز	١	١٢٠٠	٣,٢٠٠	
البطاطس	١٦	١٥٥	٨,٣٢٢	ترتيب هولندا (١)
الفول السودانى	٤	٥٦	١٢,٧٧٣	
السمسم	٢	٥٩	٤,٢٥٩	
المحاصيل السكرية	٣	٢٧٢	٤٣,٤٤٥	
البصل	٥	٦٠	٩,٨٠١	

* الإنتاجية: قنطار مترى

المصدر : وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى - قطاع الشئون الإقتصادية ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى - الإدارة العامة للإحصاء ، النشرة الإقتصادية لعام ١٩٩٦.

٢- أن تعاونيتين فقط (القطن ، البطاطس) من الثلاث تعاونيات محل الدراسة تسيطران على نحو ٦٥,٥% من درجة مدير الأدارة المتاحة للتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية.

٣- يوجد بالجمعية العامة لمنتجى البطاطس بمفردها ٦٥,٢%، ٦٦,٧%، ٦٨%، ٧٠%، ٧٧,٨% ، ٨٣,٣% من درجة مساعد مدير، ميكانيكى، خفير ، رئيس فرع ، رئيس قسم ، عامل فنى على الترتيب من الموجودين بالتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية ، وهو ما يؤكد نقل تلك التعاونية المختارة من ضمن عينة الدراسة سواء على مستوى الكوادر الوظيفية العليا أو المتوسطة أو الدنيا.

٤- أن حوالى ٧٠% من المهندسين والفنيين الموجودين بالتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية موجودين بالتعاونيات الثلاث محل الدراسة (١١,١% الأرز، ٢,٨% القطن، ٥٥,٥% البطاطس) وغير ذلك من الأهميات النسبية التى يمكن أستقراءها من الجدولين المشار اليهما أعلاة.

شكل يوضح بنيان التعاونيات النوعية التسويقية.

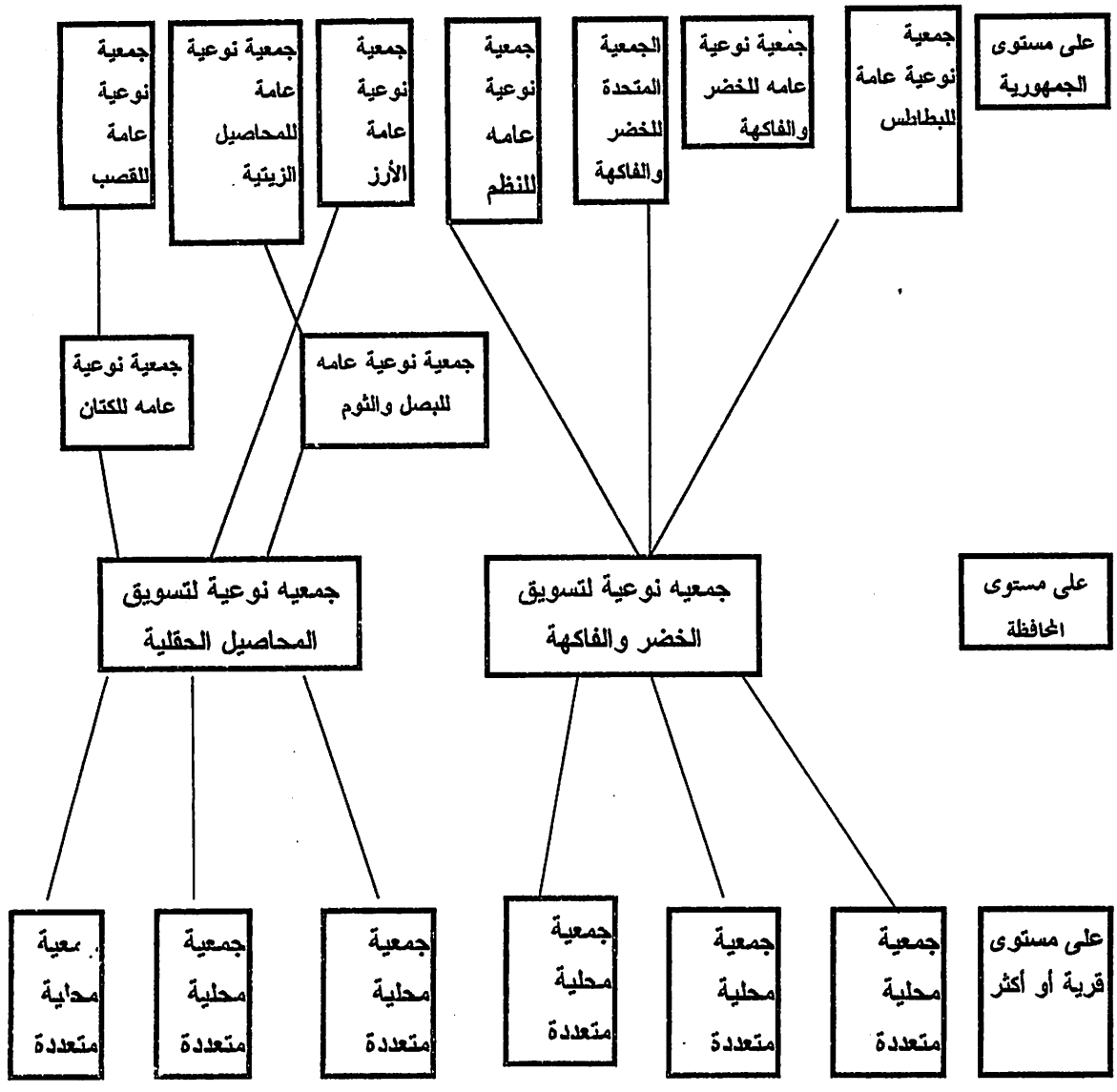

المصدر :-

ثناء النوبى احمد سليم – تقييم أداء بعض التعاونيات الزراعية في مصر– رسالة دكتوراة – زراعة عين شمس – قسم الاقتصاد الزراعى – شبرا الخيمة – ١٩٩٩ .

٩-١٢ تحليل الهياكل المالية والتمويلية للتعاونيات محل الدراسة :

اتسمت السياسة التعاونية الزراعية في مصر خلال الفترة ١٩٦١/٦٠-١٩٩١/٩٠ بأنها كانت سياسة تمييزية لصالح تحقيق سياسة الدولة في القطاع الزراعي وبقية قطاعات الاقتصاد القومي على حساب الحركة التعاونية والقطاع التعاوني الزراعي نفسه، حيث اتسمت هذه المرحلة بتدخل الدولة في تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية فقامت بتطبيق نظام التوريد الإجباري أو الحكومي على عدد كبير من الحاصلات الزراعية والذى أطلق عليه تجاوزاً بالتسويق التعاوني ، وإعتبرت التعاونيات الزراعية ولفترة طويلة من المنافذ الرئيسية لتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي والخامات المدعمة المنتجة محلياً والمستوردة على المنتجين الزراعيين ولم يكن لهذه التعاونيات آى دور في مكونات الإئتمان والتمويل الزراعي بالإضافة إلى إنعدام دور التعاونيات الزراعية في تحديد التركيب المحصولى للدورات الزراعية التى تتناسب مع ما يلائم ظروف وأحوال أعضاء التعاونيات وإهتماماتهم وطبيعة أراضيهم، بل وعلى الرغم من النظر إلى التعاونيات الزراعية بإعتبارها أداة من أدوات الدولة في تنفيذ خططها القومية للتنمية وبإعتبار إنها تمثل جزءاً من كيان ومؤسسات وأجهزة القطاع الحكومى، فإن هذه التعاونيات وجهت لعدم تحديد وإدراج دور محدد لها في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية سواء الخمسية أو السنوية من ناحية الإستثمارات وبرامج التنفيذ وغيرها مما أفقد التعاونيات الزراعية عنصراً رئيسياً من عناصر نجاحها .

وإبتداء من عام ١٩٨٧/٨٦ بدأت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى الذى تضمن العديد من مقاييس إصلاح السياسة السعرية والتسويقية الزراعية وتلك المتعلقة بالإصلاح المؤسسى في القطاع الزراعى ، بالإضافة إلى مقاييس الإصلاح الإقتصادى لقطاع الزراعة في مصر ذات العلاقة بإمكانية تطوير دور التعاونيات الزراعية والتغلب على المعوقات التى واجهتها خلال فتره ما قبل البدء في تطبيق مكونات هذا البرنامج وقد تضمنت هذه المرحلة العديد من الملامح التى من أهمها ما يأتى[١]

(أ) إلغاء نظام التوريد الإجبارى والتسعير الحكومى وتحديد المساحات المزروعة .

(ب) زيادة أسعار المحاصيل الخاضعة للتوريد الإجبارى والتسعير الحكومى لتقترب من السعر العالمى .

(ج) إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج .

---

[١] سعد زكى نصار (دكتور) ، الآثار الإقتصادية لسياسات وبرامج الإصلاح في قطاع الزراعة في مصر -١٩٩٠.

(د) إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال إستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج.

(و) التحول التدريجى لبنك التنمية والائتمان من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعى إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية.

(ز) تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية لتعكس سعر الفائدة التجارى.

(ح) قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والمعونة الفنية والسياسات الإقتصادية الزراعية والإحصاء دون الدخول في مزاولة الإنتاج أو التوزيع.

ومن ثم يمكن القول أن مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى في قطاع الزراعة في مصر تمثل أحد الركائز الأساسية لإحداث التنمية الزراعية ومنطلقاً رئيسياً لإستراتيجية حديثة للتعاون الزراعى تستهدف تحديد دوره في تحقيق تلك التنمية، وتمكن التعاونيات الزراعية من التغلب على بعض معوقات تطورها التى واجهتها خلال العقود الثلاثة (الستينات ، السبعينيات ، الثمانينات) وعليه فإن الوقوف على بعض جوانب آداء التعاونيات الزراعية في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى في القطاع الزراعى وتقييم هذا الإداء قد يساعد في معالجة المشكلات التى قد تنجم عن التطبيق سواء من داخل التعاونيات أو من خارجها وبالتالى يمكن وضع الحلول المناسبة مع ربطها بالمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المعاصرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجوانب الإيجابية التى تنتج عن التقييم يمكن تدعيمها وتعميقها لتشمل كافة التعاونيات المكونه للبنيان التعاونى الزراعى.

ويشهد المجتمع المصرى حالياً الكثير من التحولات الإقتصادية والإجتماعية الجذرية والتى لا يجب على القطاع التعاونى أن يكون بعيداً عن الساحة وخاصة أن القطاع الخاص يقتحم حالياً شتى المجالات والقطاع العام ينسحب لذا فالقطاع التعاونى يجب أن يواجه التغيرات الحديثة خاصه وأن الحركة التعاونية الزراعية المصرية من أقدم الحركات التعاونية في العالم الثالث ولها تراث وتقاليد عريقة في مجال التطبيق التعاونى وأصبح القطاع التعاونى في الوقت الراهن مطالب بأن يمارس دور فعال في تجديد المجتمع وتوفير إحتياجات الإنسان المتجددة والمستمرة بالجودة العالية والأسعار الملائمة بحيث تحميه من كل صور الإستغلال وحتى يحقق النظام التعاونى الرفاهية الإجتماعية للملايين من الإفراد. ولقد كان لبرنامج الاصلاح الأقتصادى أثره على البنيان التعاونى الزراعى وهو ما يمكن أستقراءه من التحليل الأقتصادى المتضمن بجداول الملحق من رقم (٣) حتى رقم (١٤) (أنظر الملحق الاحصائى الخاص بدراسة الحالة آخر البحث) .أن حساب الأرباح والخسائر للتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية قد خلص إلى ما يلى :

١- أن جميع التعاونيات العامة قد حققت أرباحاً عدا جمعية واحدة كانت متعادلة وهى الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية وواحدة أخرى خاسرة وهى الجمعية العامة لمنتجى البطاطس تقدر خسارتها بنحو ٣,١ مليون جنيه.

٢- أن أجمالى صافى ربح التعاونيات العامة والبالغ نحو ٢,٤ مليون جنيه لم يرقى بحال من الأحوال إلى خسارة تعاونية عامة واحدة وهى العامة لمنتجى البطاطس. والتى بلغت خسارتها في ١٩٩٩/٦/٣٠ نحو ٣,١ مليون كما سبق الإشارة وقد جاء تدنى صافى الربح مقارنه بصافى الخسارة أنعكاساً طبيعياً لأنخفاض الكفاءة الاقتصادية للتشغيل التى تجلت في تعاظم بند المصروفات (١٠٥٣٢٥٢٧ جنيها) مقارنه ببند الإيرادات (٩٨٩١٢٣٣ جنيها)، حيث شكل بند المصروفات نحو ١٠٦,٥% من بند الإيرادات ، وهو الأمر الذى يختلف ومنطق النظرية الإقتصادية.

٣- أن الأستقراء الدقيق للأهمية النسبية لبند صافى الربح المتضمن بالجدول رقم (٤) بالملحق يشير إلى أن الجمعية العامة للميكنة الزراعية (٣٣,٩%) قد جاءت في مركز الصدارة تليها الجمعية العامة متعدده الأغراض (٢٦,٣%) وهو ما يعنى صراحة أفتقار التعاونيات الزراعية البحته إلى التشغيل الاقتصادى وأنحساره في التعاونيات التأجيرية والتجارية ، ولا أدل على ذلك من أن التعاونيتين محل الدراسة - بعد أستبعاد الجمعية العامة لمنتجى البطاطس الخاسرة - الأرز والقطن كان صافى الربح الخاص بهما ١٠%، ٢,٩% على الترتيب من أجمالى صافى ربح التعاونيات العامة على مستوى الجمهورية.

٤- قد يرى المهتمين بالدراسات الإقتصادية التاريخية للتعاونيات الزراعية المصرية أن التحليل أعلاه جائرا في تقييم اداء التعاونيات الزراعية وهم يستندون في ذلك إلى ما تضمنه الجدولين رقمى ٦،٥ بالملحق من تطور زمنى موجب في صافى الربح والعائد على المعاملات والفائض بالإضافة إلى أنه بالأمس القريب وقبل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى- كان البنيان التعاونى الزراعى بكامله يعتمد على أعانات سد عجز من الخزانه العامة للدولة تحت أدعاء أن التعاون لايهدف إلى الربح، ومن ثم - فإنه من وجهة نظرهم - يعتبرون أن ما تم انجازه هو حراك موجب لايمكن انكاره. ويعتبر بمثابة نقطة أنطلاق Take Off للبنيان التعاونى الزراعى المصرى أو على أقل التقديرات اقامة له من عثرته التى أستمرت زهاء نصف قرن من الزمان وعلى الجملة أى كان منحى التحليل الاقتصادى والمحاسبى فإن ما يمكن الاتفاق عليه هو هشاشة المركز المالى للبنيان التعاونى

الزراعى بصفه عامة والتعاونيات محل الدراسة بصفة خاصة وهو ما سوف ينعكس في ضآلة دور التعاونيات في مجال التنمية الأجتماعية كما ستوضحه الدراسة فيما بعد.

٥- أنعكس الأداء الاقتصادى المتردى المشار إليه اعلاه في :-

أ- أنخفاض النقدية السائلة بالبنوك حيث تدهورت من ٥٢٢ ألف جنيها في ١٩٩١/٦/٣٠ لتصبح ١٨١ ألف جنيها في ١٩٩٦/٦/٣٠ ممثلة بذلك ٣٤,٧% مما كانت عليه في سنة الأساس وذلك في العامة لمنتجى البطاطس، وبدت الأمور أكثر سوءاً في العامة لمنتجى الأرز التى تدهورت فيها النقدية السائلة من ١٨٦ ألف جنيها في ١٩٩٢/٦/٣٠ لتصبح فقط الفين جنيها في ١٩٩٦/٦/٣٠ ممثلة بذلك ١.١% مما كانت عليه في سنة الأساس.

ب- أرتفاع أرصدة المدينون حيث قفزت من ١٦٩٨ ألف جنيها في ١٩٩٢/٦/٣٠ لتصل إلى ٩١٥٤٦ ألف جنيها في ١٩٩٦/٦/٣٠ ممثلة ٥٣٩٠% مما كانت عليه في سنة الأساس في الجمعية العامة لمنتجى البطاطس ، وتبدو سياسة التحصيل في أفشل صورها في الجمعية العامة لمنتجى القطن التى يقفز فيها رصيد المدنيون من ٣٠٠٠ جنيها في ١٩٩٢ ليصل ٩١٤٠٠٠ جنيها في ١٩٩٥ ليشكل بذلك رصيد السنه الأخيره نحو ٣٠٤٦٦% مما كان عليه في تلك التعاونية في سنة الأساس.

ج- على الرغم مما خلصت اليه المؤشرات السابقة جميعاً من تراجع إلا أن مؤشر الأصول الثابته قد سار في اتجاهاً معاكساً تماماً حيث أرتفعت قيمة الأصول الثابته للتعاونيات الثلاث البطاطس ، والقطن ، الأرز من ٥٤٢٤، ٨، ٢ ألف جنيها في عام ١٩٩٢ إلى ٩١٠٤، ٢٧، ٩٥ ألف جنيها على الترتيب في عام ١٩٩٦ وهو ما يفهم على أنه تلاعب في أعادة تقييم الأصول الثابته حتى يمكن أبراز الميزانية العمومية في الشكل المحاسبى التى يراد لها أن تظهر به، ولعل ذلك يذكرنا بما يتردد دائما في مناقشات الجمعيات العمومية للحسابات الختامية في شركات قطاع الأعمال العام من أن المحاسبة علم أم فن فيكون الرد دائما أنها فن أكثر من كونها علم، ويؤكد صحة ما ذهب اليه التحليل أعلاه ما تضمنه الجدول رقم (٨) بالملحق من أنه منذ عام ١٩٨٢ الذى أنشأت فيه ثلاجة دمنهور بسعه تخزينية تقدر بنحو ٦٠٠٠ طن بطاطس لم يتم اضافة أية توسعات أخرى وتبدو مصداقية ذلك جليه من الثبات المطلق للرصد الأستثمارى بالجمعية العامة لمنتجى

البطاطس خلال السنوات ١٩٩٦/٩٣ عند أستثمارات قدرهـا ٢٠٦٣ ألـف جنيها سنوياً في الوقت الذى أنتابت فيه أستثمارات الجمعية العامة لمنتجى القطـن والأرز تراجعاً واضحاً فضلاً عن هشاشتها كما يتضح من الجـدول رقـم (٩) بالملحق.

٦- أنعكست ظلال السياسة النقدية للإصلاح الاقتصادى على البنيان التعاونى من خلال مـا حرصت عليه تلك السياسة المنتهجة من وضع سقوف ائتمانية لاينبغى تجاوزهـا أقـراراً لسياسة ائتمانية مفادها ضرورة الزام المنشأت الاقتصادية بالاعتماد تمويلياً على الـذات ، ويبدو ذلك واضحاً وجلياً من الجدول رقم (٩) حيث أنعدمت تماماً القروض الممنوحـة للتعاونية العامة لمنتجى القطن والأرز خلال سنى فترة الدراسة بينما تناقصت القـروض الممنوحة للجمعية العامة لمنتجى البطاطس من ٦ مليون جنيه عـام ١٩٩٣ إلى ٢مليـون عام ١٩٩٥ ثم إلى الانعدام التام في ١٩٩٦.

ومما يزيد من إيجابية هذا التوجه هو الأضطراد في الاتجاه العام للودائع حيث تزايـدت في الجمعية العامة للبطاطس من ٢٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣ إلى ٤١,١ مليون جنيه عـام ١٩٩٥، بينما قفزت أرصدة الودائع الخاصة بالجمعية العامة لمنتجى القطن من ٢مليـون جنيه عام ١٩٩٢ إلى نحو ٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٦.

٧- أنعكس أنخفاض كفاءة التشغيل الاقتصادى للتعاونيات محل الدراسـة في تـدنى قيمـة الفوائض المحققة، الأمر الذى لم يتسنى معه تعلية رأس المال فبات ثابتاً أو شبه ذلك حيـث أستمر طول سنى فترة الدراسة بالجمعية العامة لمنتجى البطاطس عند ١١٣ ألف جنيـها دون أدنى زيادة تذكر وبالجمعية العامة لمنتجى القطن والأرز بقى رأس المال أيضـاً ثابتـاً عند ٣١، ٢١ ألف جنيها تقريباً على الترتيب كما هو موضح بـالجدول رقـم (١٠) بالملحق، بينما كانت الوضعية مختلفة تماماً سواء فيما يتعلق بالأحتياطى العام أو القـانونى الذى وصل رقمه القياسى في الجمعية العامة لمنتجى البطـاطس إلى ٢٠٢%، ١٦٠٨% على الترتيب ، بينما كان ١١١%، ١٧٠% للأحتياطى العام والقانونى على الـترتيب في الجمعية العامة لمنتجى القطن، ووصل إلى ١٠٣%، ١٢٢% لهما ايضا على الـترتيب في الجمعية العامة لمنتجى الأرز وما كانت هذه الزيارات في الأحتياطى العام والقـانونى إلا انعكاس صادق وأمين للصورة الضبابيه للأحوال المالية المستقبلية لدى الأدارة المالية لتلك التعاونيات.

٨- أنعكست هشاشة المراكز المالية والتمويلية للتعاونيات محل الدراسة - كما سبق الإشارة- في عدم مقدرة تلك التعاونيات في القيام بما يناط بها من مهام اقتصادية وأجتماعية كما هو موضح في الجدول رقم (١١) بالملحق وذلك على النحو التالى:-

أ- عدم المقدرة على تكوين أحتياطيات (الأحتياط القانونى ٢٠%) يعتد بها، حيث كان متوسط الخمس سنوات ١٩٩٦/٩٢ للجمعية العامة لمنتجى القطن، الأرز، البطاطس هو ٤٥,٦، ٦٣، ٢١٦,٨ ألف جنيها على الترتيب وهو كما يتناقض مع مبدأ تدعيم مصادر التمويل الذاتى للحركة التعاونية.

ب- أن حوافز مجلس الأدارة (١٠%) كانت ضئيله للجمعية العامة للأرز، القطن ، البطاطس للحد الذى كان متوسط الخمس سنوات ١٢، ٨٣,٢، ٩٥ ألف جنيها على الترتيب ، وتلك الضآلة تتناقض ومبدأ تحسين أوضاع العاملين بالتعاونيات.

ج- أن متوسط الخمس سنوات ١٩٩٦/٩٢ للخدمات العامة والاجتماعية والتدريب التعاونى ورعاية العمال الزراعيين للتعاونيات العامة للأرز، القطن، البطاطس محل الدراسة كانت ٦,٢، ١١,٤، ٥٢,٢ ألف جنيها على الترتيب وهو ما لا يمكن معه الأهتمام ببرامج التنمية الحضارية للمجتمع الريفى مثل تدعيم خدمات المواصلات والاتصالات ومشروعات الطفولة والشباب التعاونية، والتخطيط العمرانى، والأقراض لأغراض اجتماعية وتدعيم الخدمات الثقافية والصحية والدينية والترويحية وتقديم الأعانات والمساعدات الخيرية كتقديم الاعانات الموسمية والعاجلة عند الضرورة للمحتاجين والأرامل والأيتام والعجزه من أهل القرية[١]

٩- أفرز الضعف المالى للتعاونيات محل الدراسة أنخفاض شديد في مخصصات التعليم والتدريب التعاونى، حيث بلغ أجمالى ما خصصته الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية - كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) بالملحق - لهذا البند نحو ٣٦٦ ألف جنيها ، وهو ما لا يتناسب مع ما يستهدفه التعاون من نشر للتعليم بصفه عامة والتعليم التعاونى بصفه خاصه[٢]. وعلى ضآلة مخصص التعليم والتدريب التعاونى بشكل عام والمشار إليه

---

[١] ابراهيم محرم (دكتور) - أستراتيجية مقترحه للتعاون الزراعى في مصر - نشرة بحثية ١٨٥٦ زراعة عين شمس - شبرا الخيمة - يونيه ١٩٨٢ - ص ٧٢.

[٢] عز الدين همام أحمد (دكتور) - دراسات في الاقتصاد الزراعى - القاهرة - ١٩٦١ - ص ٧٢.

أعلاه، فقد تبدو الضآلة أكثر وضوحاً إذا ما علمنا أن ما خصصته الجمعية العامة لمنتجى الأرز لم يزد عن ٢% من الرقم العام المشار إليه أعلاه.

١٠- وأخيراً يوضح الجدولين رقمى ١٣، ١٤ بالملحق ما خصص للخدمات الخيرية والعامة، فقد كان للأولى ٢٠٣ ألف جنيها بينما للثانية ٣٤٢ ألف جنيها، فإذا ما علم أن الخدمات العامة يندرج تحتها - كما سبق الإشارة - خدمات المواصلات والاتصالات والتخطيط العمرانى وغيرها، وأن الخدمات الخيرية تتضمن الأعانات والمساعدات للأرامل والأيتام والطلبة المحتاجين ، فهل لهذين الرصدين البالغى التواضع- والمشار إليهما أعلاة- من أمكانية للتحقيق الجزئى والبسيط من هذه المستهدفات؟.

ولما كان التمويل هو عصب الحركة التعاونية كما أشرنا أعلاه ، فثمة سياستين لابد من الأخذ بهما فى نفس الوقت ، الأولى تتعلق بضرورة وجود مصدر تمويل للحركة التعاونية يعمل على ذات الأسس الاقتصادية والاجتماعية للتعاون أى انشاء بنك تعاونى ، والثانية تتعلق بضرورة العمل على تشجيع مساهمة الأعضاء فى توفير التمويل اللازم لأنشطة التعاونيات .

أ- إنشاء بنك تعاونى :

يلاحظ أن القطاعين العام والخاص موجودين فى النشاط الزراعى جنباً إلى جنب مع القطاع التعاونى ونظراً لأن كل قطاع من هذه القطاعات الثلاث له طبيعته الخاصة وأسلوبه المعين فى العمل فإنه من المنطقى أن يتواجد لديه فى نفس الوقت مصادر التمويل التى تتوافق مع هذه الطبيعة وذلك الأسلوب . وطالما أن القطاع العام الزراعى يتملك بالفعل مصدر التمويل الخلص به وهو بنك التنمية والإئتمان الزراعى المملوك بالكامل للدولة ، علاوة على توافر فرص تمويل هذا القطاع من مجموعة من بنوك القطاع العام الأخرى ، وطالما أيضاً أن القطاع الخاص الزراعى متاح له عديد من البنوك الخاصة الوطنية والمشتركة ليتعامل معها وفقاً لمعايير هذا القطاع الخاص - فإن القطاع التعاونى الزراعى من حقه أن يكون له مصدرة التمويلى المتخصص الذى يتفهم ظروف العمل التعاونى وطبيعته وأسلوبه ومعاييره فى شكل بنك تعاونى . بل أن حرمان القطاع التعاونى من هذا الحق معناه إيقاف نموه ويجعله بصفة مستمرة تابعاً للقطاع الحكومى الذى يملك المصدر الوحيد المتاح حالياً لتمويل التعاونيات . وفى هذا الصدد فإن راس مال هذا البنك التعاونى المقترح - يمكن تدبيرة بصورة فورية من قدرات التمويل الذاتى المتاحة حالياً فى القطاع

التعاونى الزراعى ، وإنشاء هذا البنك هو أعمال لنص المادة رقم ١٧ من قانون التعاون الزراعى الحالى .

ولاشك أنه من واجب الحكومة مساعدة هذا البنك لعودة بعض حقوق التعاونيات الزراعية اليها ، إذ أن الحكومة حينما أممت بنك التسليف الزراعى التعاونى وحولته الى مؤسسة حكومية كان للتعاونيات حينذاك ربع رأس مال هذا البنك وفقاً لأسعار عام ١٩٤٥ وهو العام الذى سددت فيه التعاونيات قيمة هذه المساهمة . والتى إذا أرتأت الحكومة ردها الى التعاونيات الآن فقد تزيد قيمتها الحالية كثيراً عن قيمة رأس مال البنك اليوم . ومن جهة أخرى فإن العديد من بنوك القرى والمندوبيات التى أنشأها بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى القرى قد أقامها على الأصول العينية المملوكة للتعاونيات الزراعية من مقرات ومخازن ، وبعد إستيلاء البنك عليها فإن التعاونيات الزراعية فى طريقها الى إستعادتها بحسب نص قانون التعاون الزراعى فى هذا الشأن خاصة بعد أن صدر فعلاً القرار الوزارى التنفيذى لذلك . ولاشك انها ستكون القاعدة الاساسية لمنشآت البنك ومرافقة . وسواء تم الأخذ بهذه السياسة أو غيرها فإن وجود بنك تعاونى تتملكه التعاونيات . هو أمر لامفر من قبوله اذا ماأريد حقاً وفعلاً قيام حركة تعاونية تستحق هذه الصفة والتى من أهم أبعادها الاعتماد على النفس .

(ب) تشجيع الأعضاء على المساهمة فى توفير التمويل اللازم لأنشطة التعاونيات :

ويمكن أن تتضمن هذه السياسة إصدار أسهم ممتازة بأسعار فائدة مناسبة لزيادة مساهمة الأعضاء على المساهمة فى تمويل مشروعات وأنشطة معينة تقوم بها التعاونية وبالتالى يمكن أن يحصلوا على ٢٥% من الفائض المتحقق فى هذه المشروعات (وفقاً للقانون التعاونى الزراعى الحالى) بالإضافة الى فرصتهم فى زيادة عائد المعاملات الخاصة بهم يتعاملهم مع التعاونية فى هذه المشروعات وإن كان يقترح زيادة النسبة المخصصة للتوزيع من فائض المشروعات على المساهمين الى ٣٥% . وأيضاً يمكن الأخذ بأساليب مختلفة لتشجيع الأعضاء على الأدخار لأغراض تأمينية مختلفة ويتولى بنك التعاون إستثمارها فى المشروعات التعاونية ، وأساليب التمويل الدائرى المعروفة تعاونياً [1] .

---

[1] ابراهيم محرم (دكتور) – استراتيجية مقترحة للتعاون الزراعى فى مصر – نشرة بحثية رقم ١٨٥٦- ج.م.ع – جامعة عين شمس – كلية الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعى – شبرا الخيمة – يونيه ١٩٨٦ . ص ص ٣٨ – ٤٢ .

٩-١٣موجز وخاتمـــــة

أستندت التعاونيات الزراعية خلال فترة التخطيط المركزى إلى دعم الدولة لها بأعتبارهـــا مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطـــاع الزراعى. ومع بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الزراعى تقلص الدور الذى كانت تقـــوم به الكثير من التعاونيات الزراعية وأصبح لزاما عليها أن تنافس القطاع الخاص في مجالات توفـــير مستلزمات الإنتاج الزراعى لأعضائها وتسويق انتاجهم وان تقوم بالمشروعات الانتاجية والخدميـة التى تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافى لإســـتمرارها في النشـــاط ومـــن ثم أصبحت عملية تقييم اداء هذه التعاونيات - وبصفه منتظمة - في ضوء تطبيق برنامج الإصـــلاح الاقتصادى الزراعى تكتسب أهمية بالغة خاصة أن التعاونيات الزراعية كانت قد أكتنفتها خـــلال فترة التخطيط المركزى البعض من المشاكل المتعلقة بأداء تلك التعاونيات من أهمها العجز الواضح عن تحقيق ما يصبوا إليها اعضاؤها من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ويبدو ذلك واضحاً مـــن الشعور العام لدى الغالبية العظمى من الاعضاء ومن العامة والخاصة على حد سواء تجـــاه هـــذه التعاونيات لأن دورها غير فعال بالنسبة لهم، ضعف الامكانيات المالية للتعاونيات علـــى مختلـــف المستويات وبالتالى عدم إمكانيتها الإحتفاظ بمركز مالى وتمويلى قوى ومتـــين يمكنـــها مـــن اداء وظائفها وما هذا إلا أنعكاس لضعف كفاءة الادارة الاقتصادية في تلك التعاونيـــات وتســـتهدف الدراسة بصفة عامة القيام بالفحص والبحث والدرس لأهم المشكلات التى تتعرض لها التعاونيـلت الزراعية في مصر خلال تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى في قطاع الزراعة بهدف الوصـــول إلى بعض النتائج والخروج ببعض التوصيات التى قد تساعد مخططى ومنفـــذى السياســـى التعاونيـــة الزراعية في مصر على تطوير هذه التعاونيات ودعم دورها في التنمية الزراعية خاصـــة والتنميـــة الريفية المتكاملة عامة، وهو ما وصلت إليه الدراسة من خلال التحليل المالى والاقتصادى لثـــلاث تعاونيات عامة هى الجمعية العامة لمنتجى البطاطس والأرز والقطن خلال الفـــترة الزمنيـــة ٩٢-١٩٩٦ بما خلص في التحليل الأخير إلى هشاشة المركز المالى والتمويلى الناشئ عن انخفاض كفاءة التشغيل الاقتصادى وهو الأمر الذى أدى إلى انعدام وتدنى فوائض تلك التعاونيات بما لا يمكنـــها من القيام بدورها الاقتصادى فحسب بل ودورهات الأجتماعى أيضاً ، الأمر الذى يستوجب معه ضرورة المضى قدماً في برنامج الاصلاح الاقتصادى لاعادة هيكله البنيان التعاونى - وذلك مـــن خلال الأسراع بإنشاء البنك التعاونى وكذا تشجيع التمويل التعاونى الزراعى الذاتى - ووضعـــه في مساره الصحيح حتى يتسنى له القيام بالدور المنوط به اقتصادياً واجتماعياً بصفته في التحليـــل الأخير أحد صور الجمعيات الأهلية.

ملحق احصـــــائى خـــاص
بدراسة الحـــالة

جدول رقم (١) أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامه على مستوى الجمهورية

واعضائها وجهازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	مدير الجمعية	نائب المدير	مستشار	مدير إدارة	مساعد مدير	رئيس فرع	رئيس قسم	مهندسين وفنيين	محاسبين ومراجعين	مالية خزينة وكاتب وموظفين	سائق	ميكانيكى	عامل فنى	ساعى ومندوبين	خفير	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدد الجمعيات الأعضاء
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١٣	١٤
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٤	١	٣	١	١	٠	١	١	٢٢	١١
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	١	٠	٢	٠	٠	٢	٠	١	٢	٠	٢	٠	٠	١	٣	١٨	١٧
٤	الجمعية العامة لمنتجى البصل والثوم	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١٥	١٢
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٢	٠	٠	٠	١	٠	٢١	١٣
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	١	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٣	٠	٠	٠	١	٠	٢٣	٤
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	١	٣	٩	١٦	١٥	٧	٢٨	٢٠	٢٨	١٥	٤	٢	٥	١٣	١٧	١٧	١٥
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١	٠	٠	٤	٦	٠	٥	١	٠	٣	٣	٠	١	٢	٢	٢٢	٢٣
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	١	٤	٣	١	١	٠	١	٦	٦	٩	٣	٠	٠	٤	١	٢٢	٤٧٣
١٠	الجمعية المتحدة العامه للخضر والفاكهة بالاسكندرية	١	٠	٠	٤	١	٠	٠	٠	٢	٣	١	٠	٠	١	١	١٨	٧
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١١	٣
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٢	٢	٠	٠	١	٠	١٢	٣٧
	الاجمالى	١٢	٨	٢٠	٢٦	٢٣	١٠	٣٦	٣٦	٤٢	٤٣	١٦	٣	٦	٢٨	٢٥	٢١٤	٦٢٩

جدول رقم (٢) نسبة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية

ونسبة أعضائها وحجازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	نائب المدير	مستشار	مدير إدارة	مساعد مدير	رئيس فرع	رئيس قسم	مهندسين وفنيين	محاسبين ومراجعين	مالية خزينة وكاتب وموظفين	سائق	ميكانيكى	عامل فنى	ساعى ومندوبين	خفير	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدد الجمعيات الأعضاء
١	الجمعيات العامة لمنتجى اشاصيل الزينية	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٢,٨	٠	٢,٤	٠	٠	٠	٣,٦	٠	٦,١	٢,٢
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	١٢,٥	٥	٠	٠	٠	٠	١١,١	٢,٤	٧	٦,٢	٣٣,٣	٠	٣,٦	٤	١٠,٣	١,٧
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	٠	١٠	٠	٠	٢٠	٠	٢,٨	٤,٨	٠	١٢,٥	٠	٠	٣,٦	١٢	٨,٤	٢,٧
٤	الجمعية العامة لمنتجى البصل والثوم	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٤	٠	٠	٠	٣,٦	٠	٧	١,٩
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	٠	٠	٣,٨	٠	٠	٠	٢,٨	٢,٤	٤,٦	٠	٠	٠	٣,٦	٠	٩,٨	٢,١
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	٠	٥	٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٧	٠	٠	٠	٣,٦	٠	١٠,٧	٠,٦
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٣٧,٥	٤٥	٦١,٦	٦٥,٢	٧٠	٧٧,٨	٥٥,٥	٦٦,٦	٣٥	٢٥	٦٦,٧	٨٣,٣	٤٦,٣	٦٨	٧,٩	٢,٤
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	٠	٠	١٥,٤	٢٦,١	٠	١٣,٩	٢,٨	٠	٦,٧	١٨,٨	٠	١٦,٧	٧,١	٨	١٠,٣	٣,٧
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	٥٠	١٥	٣,٨	٤,٣٥	٠	٢,٨	١٦,٦	١٤,٢	٢٠,٩	١٨,٨	٠	٠	١٤,٢	٤	١٠,٣	٧٥,٢
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالاسكندرية	٠	٠	١٥,٤	٤,٣٥	٠	٠	٠	٤,٨	٧	٦,٢	٠	٠	٣,٦	٤	٨,٤	١,١
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	٠	٥	٠	٠	٠	٥,٥	٠	٠	٢,٤	٠	٠	٠	٣,٦	٠	٥,٢	٠,٥
١٢	الجمعية العامة للميكنه الزراعية	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٥,٦	٤,٨	٤,٦	١٢,٥	٠	٠	٣,٦	٠	٥,٦	٥,٩
	الإجمالى	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول السابق

جدول رقم (٣)

حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية	الإيرادات	المصروفات	صافى الربح	صافى الخسائر	ملاحظات
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	٦٤٩٣٧	٦٤٩٣٧	٠	٠	
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	٥٣٦٢٢٩	٢٩٢٤١٦	٢٤٣٨١٣	٠	
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	١٩٢٠١٠	١٩١٠٧٥	٩٣٥	٠	
٤	الجمعية العامه لمنتجى البصل والثوم	١٣٩٦٠٣	٥٠١٠٧	٨٩٤٩٦	٠	
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	٣٢١٧٥٢	٢٥١٥٧٨	٧٠١٧٤	٠	
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	٤١٥٣٢٦	٣٧٢١٨	١٠٨١٠٨	٠	
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٤٢٣١٧٢٥	٧٣٢٢١٢٦	٠	٣٠٩٠٤٠١	
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١٢٧٤٨٠٣	٦٣٠١٥٦	٦٤٤٦٤٧	٠	
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	١١١١٩٤٣	٧٢١٨٨٤	٣٩٠٠٥٩	٠	
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهه بالأسكندرية	٢٥٢٤٩٧	٢٠٢١٧٧	٥٠٣٢٠	٠	
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	٨٣٦٧٤	٦٣١٧٧	٢٠٤٩٧	٠	
١٢	الجمعية العامة للميكنه الزراعية	١٢٦٦٧٣٤	٤٣٥٦٧٦	٨٣١٠٥٨	٠	
١٣	الاجمالى	٩٨٩١٢٣٣	١٠٥٣٢٥٢٧	٢٤٤٩١٠٧	٣٠٩٠٤٠١	

المصدر : الادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية للأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية	الإيرادات	المصروفات	صافى الربح	صافى الخسائر	ملاحظات
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	٠,٧	٠,٦	٠	٠	
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	٥,٤	٢,٨	١٠	٠	
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	١,٩	١,٨	٠,٠٤	٠	
٤	الجمعية العامه لمنتجى البصل والثوم	١,٤	٠,٥	٣,٧	٠	
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	٣,٣	٢,٤	٢,٩	٠	
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	٤,٢	٢,٩	٤,٤	٠	
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٤٢,٨	٦٩,٥	٠	١٠٠	
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١٢,٩	٦	٢٦,٣	٠	
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	١١,٢	٦,٩	١٥,٩	٠	
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهه بالأسكندرية	٢,٦	١,٩	٢,٠٦	٠	
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	٠,٨	٠,٦	٠,٨	٠	
١٢	الجمعية العامة للميكنه الزراعية	١٢,٨	٤,١	٣٣,٩	٠	
١٣	الاجمالى	٠/٠١٠٠	٠/٠١٠٠	٠/٠١٠٠	٠/٠١٠٠	

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول السابق

جدول رقم (٥)

حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

القيمة بالألف جنيه

القيمة النقدية	الأيرادات					المصروفـــات					صافي الربح أو الخساره				
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
اسم الجمعية العامة															
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٧٦٦٠	٥٧٤٩	٦٠٣٢	٧٤٠٦	٤٢٣٢	٦٣٩٣	٤٤٣١	٤٥٩٨	٥٦٠٧	٧٣٢٢	١٢٦٧	١٣١٨	١٤٣٥	١٧٩٩	٣٠٩٠
الرقم القياسى (%)	١٠٠	٧٥	٧٨	٩٦	٥٥	١٠٠	٦٩	٧٢	٨٧	١١٤	١٠٠	١٠٤	١١٣	١٤١	٢٤٣
المتوسط خلال الخمس سنوات			٦٢١٥,٨					٥٦٧٠,٢					٥٤٥,٨		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن	٦٥٦	٨٢٧	١١٢٩	١٠٧٩	٣٢٢	٤٩١	٦٥٢	٦٦٤	٧٣٧	٢٥٢	١٦٤	١٧٥	٤٦٥	٣٤٢	٧٠
الرقم القياسى (%)	١٠٠	١٢٦	١٧٢	١٦٤	٤٩	١٠٠	١٣٢	١٣٥	٥٠	٥١	١٠٠	١٠٦	٢٨٣	٢٠٨	٤٢
المتوسط خلال الخمس سنوات			٨٠٢,٦										٢٤٣,٢		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز	٢٧	٤٤٥	٣١٢	٣٨٩	٥٣٦	١٤٤	٣٠١	٢٠٧	٢٤٤	٢٩٢	٧٣	١٤٤	١٠٥	١٥٥	٢٤٤
الرقم القياسى (%)	٠	١٠٠	٧٠	٨٧	١٢٠	٠	١٠٠	٦٨	٨١	٩٧	١٠٠	١٩٧	١٤٣	٢١٢	٣٣٤
المتوسط خلال الخمس سنوات			٣٧٩,٨					٢٣٧,٦					١٤٤,٢		

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ؛ إدارة الإحصاء ؛ وزارة الزراعة.

جدول رقم (٦) تطور المركز المالى للجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس في خلال الفترة من ١٩٧٥ : ١٩٩٥

(القيمة بالألف جنيه)

النشاط	السنة				
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥
رأس المال	٥٧,٢	١٣٢,٤	١٠٧,٤	١١,٥	١١٣,٥
معدل النمو %	–	١٣١,٥	(١٨,٩)	(٨٩,٣)	٨٨٦,٩
جملة الاحتياطيات والمخصصات	١١٥١	٤٠٨٣,٠	٨٥٣٧,٣	٢٢,٣١	٧٥٠٣٩
معدل النمو %	–	٢٥٤,٧	١٠٩,١	(٩٩,٧)	٣٣٦٢٤٦,٩
قيمة الأصول الثابتة	١٣٤٥	٣٥٤٤,٦	٩٤٣١,١	١١٦١٩,٢	١٦٨٩٧
معدل النمو %	–	١٦٣,٥	١٦٦,١	٢٣,٢	٤٥,٤
قيمة العائد على المعاملات	٤١,٧	٥٥,٣	١٩٧,٣	٣٨١,٨	٧٥٦
معدل النمو %	–	٣٢,٦	٢٥٦,٨	٩٣,٥	٩٨,٠١
قيمة الفائض	١١٠,٢	١٠٠,٥	٤٧٦,٤	٩١٢,٦	١٧٩٩,٣
معدل النمو %	–	(٨.٨)	٣٧٤,٠٣	٩١,٦	٩٧,٢

المصدر: الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٧)

الأرقام القياسية والمتوسطات لرصيد الأصول الثابتة والنقدية بالبنوك والمدينون

للجمعيات التعاونية الزراعية العامه محل الدراسة خلال الفترة ٩٢/١٩٩٦

القيمة النقدية	الأصول الثابتة					نقدية بالبنوك					مدينـــون				
اسم الجمعية العامة	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٦/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٦/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٦/٦/٣٠
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٥٤٢٤	٩٤٦	٧٦٩٦	٧٧٣٥	٩١٠٤	٥٢٢	٢٠٥	٦٩٧	٢٥٥	١٨١	١٦٩٨	٧٢٧	٢٠٢	١٧٤٩	٩١٥٤٦
الرقم القياسى (%)	١٠٠	١٧,٤	١٤١,٩	١٤٢,٦	١٦٧,٨	١٠٠	٣٩	١٣٣	٤٨,٩	٣٤,٧	١٠٠	٤٢,٨	١٢	١٠٣	٥٣٩٠
المتوسط خلال الخمس سنوات			٦١٨١					٣٧٢					٣١٨٤,٤		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن	٨	٣٠	٢٧	٤	٢٧	١٦٧	٢٨٠	١٥٧١	٤٨٩	١٩٢	٣	٤٩	٢٢٠	٩١٤	٨٠
الرقم القياسى (%)	١٠٠	٣٧٥	٣٣٧	٥٠	٣٣٧	١٠٠	١٦٧,٧	٩٤٠	٢٩٢	١١٥	١٠٠	١٦٣٠	٧٣٣٠	٣٠٤٦٦	٢٦٦٦
المتوسط خلال الخمس سنوات			١٩,٢					٥٣٩,٨					٢٥٣,٢		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز	٢	٢٦	٨٢	٩٠	٩٥	١٨٦	١٤٨	٨٦	١٥	٢	١١٩١	١٢٠٥	٧٦٧	١٤٠٥	١٨٤
الرقم القياسى (%)	١٠٠	١٣٠٠	٤١٠٠	٤٥٠٠	٤٥٥٠	١٠٠	٨٠	٤٦	٨	١,١	١٠٠	١,١	٦٤	١١٨	١٥
المتوسط خلال الخمس سنوات			٥٩					٨٧,٤					١١١٠,٤		

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ؛ إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (٨) أسماء الثلاجات التابعة للجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس وسنة إنشائها وسعة كل منها

السنة	م	اسم الثلاجة وموقعها	سعة الثلاجة بالطن
١٩٤٩	١	ثلاجة شبرا الخيمة	١٥٠٠
١٩٥٢	٢	ثلاجة بناحية زاوية البحر كفر بولين - مركز كوم حمادة	٣٠٠٠
١٩٦٤	٣	شطانوف مركز أشمون - المنوفية	٣٠٠٠
	٤	الطويلة - مركز طلخا - دقهلية	٣٠٠٠
	٥	الشوبك الغربى - مركز البدرشين - الجيزة	٣٠٠٠
١٩٧٣	٦	ثلاجة المنيا بمدينة المنيا	٣٠٠٠
١٩٧٦	٧	ثلاجة محافظة الغربية	٦٠٠٠
١٩٨١	٨	ثلاجة الصباحية بالاسكندرية	٦٠٠٠ منها ١٠٠٠طن ثنائى الغرض (تجميد /تبريد)
١٩٨٢	٩	ثلاجة دمنهور بمحافظة البحيرة	٦٠٠٠

المصدر : الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس ، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٩)

رصيد الأستثمارات والمساهمات والودائع والقروض للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ٩٢/١٩٩٦

القيمة بالألف جنيه

القيمة النقدية	الأستثمارات والمساهمات					الودائـــع					القـــروض				
اسم الجمعية العامة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٠,٩	٢٠٦٣	٢٠٦٣	٣٠٦٣	٣٠٦٤	٠	٢٦٦٧٥	٣٠٢١٦	٤١١٢٣	٣١٦١٤	١٠٥٠	٦٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٠
المتوسط خلال الخمس سنوات			٢٠٥٠,٧٨					٢٥٩٢٦	٠				٢٤١٠		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن	٤	٣	٠	٥٠٤	٥٠٣	٢٠٠٠	٢٢٥٠	١٧٠٠	٢٠٧٥	٢٤٥٠	٠	٠	٠	٦	٣٠٠
المتوسط خلال الخمس سنوات			٢٠٢,٨					٢٠٩٥					٦١,٢		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز	٠,٠٥		٠,٠٥	٠,٦	١٣٨٦	١٧٨٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المتوسط خلال الخمس سنوات			٦٤٣,٣٤												

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (١٠)

رصيد رأس المال والأحتياطيات للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ٩٢/١٩٩٦

القيمة بالألف جنيه

القيمة النقدية	رأس المال					احتياطى قانونى					احتياطى عام				
اسم الجمعية العامة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١٢٢٦	١٥٢٥٣	١٩٧١٧	٣٧٧٥	٢٤٧٧	٩٤٥٩	١٢٠٩٨	١٣٦٦٧	١٩	١٩١٢٠
الرقم القياسى (%)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢٤٤	١٦٠٨	٣٠٧	٢٠٢	١٠٠	١٢٧	١٤٤	٠,٢	٢٠٢
المتوسط خلال الخمس سنوات			١١٣					١٥١٥٦,٤							
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن	٣١	٣١	٣١	٣١	٤١	١٧٣٦	٢١١١	٢٤٣٣	٢٧٩٩	٢٩٦٥	١٣٣	١٤٣	١٣٣	١٣٤	١٤٨
الرقم القياسى (%)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٢	١٠٠	١٢١	١٤٠	١٦١	١٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١	١١١
المتوسط خلال الخمس سنوات			٣٣					٢٤٠٨,٨					١٣٦		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز	٠,٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٤٦	٦٧٨	٧٤٢	٧٨٨	٥٣٨	٦٩٧	٦٩٨	٧١٥	٧١٨	١٨١
الرقم القياسى (%)	١٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	١٠٠	١٠٤	١١٤	١٢٢	٨٣	١٠٠	١٠٠	١٠٢	١٠٣	٢٦
المتوسط خلال الخمس سنوات			١٦,٩					٦٧٨,٤					٦٠١,٨		

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (١١) توزيعات صافى الفائض للجمعيات العامة الثلاث
محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢-١٩٩٦

(القيمة بالألف جنيه)

القيمة النقدية لتوزيع صافى الفائض	الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس	الجمعية التعاونية لمنتجى القطن	الجمعية التعاونية لمنتجى الأرز
إحتياطى قانونى ٢٠%			
٩٢/٦/٣٠	٢٧١	٣٢	٣٢
٩٣/٦/٣٠	٢٣٥	٣٥	٦٤
٩٤/٦/٣٠	٢٥٦	٩٣	٤٦
٩٥/٦/٣٠	٣٢٢	٦٨	٦٤
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	حول إلى الاحتياطى القانونى لعدم خضوعة للتوزيع	١٠٩
متوسط الخمس سنوات	٢١٦,٨	٤٥,٦	٦٣
حوافز مجلس الادارة (١٠%)			
٩٢/٦/٣٠	٦٨	١٦	٦
٩٣/٦/٣٠	١١٨	١٧	١٢
٩٤/٦/٣٠	١٢٨	٤٦	٩
٩٥/٦/٣٠	١٦١	٣٣٧	١٢
٩٦/٦/٣٠	لم يحقق فائض	لم يخضع للتوزيع	٢١
متوسط الخمس سنوات	٩٥	٨٣,٢	١٢
خدمات عامة (٥%)			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يخضع للتوزيع	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
خدمات اجتماعية وخيرية (٥%)			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يخضع للتوزيع	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
تدريب تعاونى (٥%)			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يتم توزيعه	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
صندوق رعاية العمال الزراعيين			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦

تابع جدول رقم (١١) توزيعات صافى الفائض للجمعيات العامة الثلاث محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢-١٩٩٦

(القيمة بالألف جنيه)

القيمة النقدية لتوزيع صافى الفائض	الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس	الجمعية التعاونية لمنتجى القطن	الجمعية التعاونية لمنتجى الأرز
٩٦/٦/٣٠	لم يحقق فائض	لم يتم توزيعه	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
تدعيم الجمعيات الضعيفة			
٩٢/٦/٣٠	٣٤	٥	٢
٩٣/٦/٣٠	٣٥	٥	٤
٩٤/٦/٣٠	٤٨	١٤	٣
٩٥/٦/٣٠	٤٨	١٠	٤
٩٦/٦/٣٠	لم يحقق فائض	لم يتم توزيعه	٧
متوسط الخمس سنوات	٣٣	٦,٨	٤
عائد على المعاملات ٤٢%			
٩٢/٦/٣٠	٥٣٢	٢٦	١١
٩٣/٦/٣٠	٥٥٣	٨١	٢٢
٩٤/٦/٣٠	٦٠٣	٢١٧	١٦
٩٥/٦/٣٠	٧٥٧	١٦٠	٢٢
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يتم توزيعه	٣٧
متوسط الخمس سنوات	٤٨٩	٩٦,٨	٢١,٦

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية، إدارة الإحصاء.

جدول رقم (١٢)

رصيد التدريب التعاونى للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	رصيد التدريب التعاونى القيمة بالجنية	الأهمية النسبية للتدريب التعاونى %
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	٧٣٢	٠,٢
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	٨٧٤٦	٢
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	٣١٩٥	٠,٩
٤	الجمعية العامه لمنتجى البصل والثوم	١٨٩٥٠	٥
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	١٣٩٧٢	٤
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	١٧٥٠١	٥
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٦٢٣٦٣	١٧
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١٢٩٤١٣	٣٥,٩
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	٥٥١٥٨	١٥
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهه بالأسكندرية	١٣٩٨٥	٤
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	٥٠٨٢	١
١٢	الجمعية العامة للميكنه الزراعية	٣٧٢٦٤	١٠
١٣	الاجمالى	٣٦٦٣٦١	%١٠٠

المصدر : الادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (١٣)

رصيد الخدمات الخيرية والعامة للجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	الخدمات الخيرية (بالجنيه)	الأهمية النسبية للخدمات الخيرية (%)	الخدمات العامة (بالجنيه)	الأهمية النسبية للخدمات العامة (%)
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	٢٦٠٩	١	٠	٠
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	٣٥٠٠	٢	٢٠٤٧٠	٦
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	٤٨٢	٠,٢	١٢٣	٠,٠٤
٤	الجمعية العامه لمنتجى البصل والثوم	١٣٢٩٢	٦,٧١	٢٧٦٠٥	٨
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	٩١	٠,٠٤	٦٥٤١	٢
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	٠	٠	٣٤٩	٠,١
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٨٠٥٢١	٤٠	٨٠٥٢١	٢٣,٨٦
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	٨٦٤٩	٤	٧٠١١٢	٢٠
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	٢٢٥٦٩	١١	٦١٠٦٢	١٨
١٠	الجمعيه المتحدة العامه للخضر والفاكهه بالأسكندرية	٢٥٠٥٠	١٢	٩٨٧٤	٣
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	١٠٠	٠,٠٥	٥٥٥٠	٢
١٢	الجمعية العامة للميكنه الزراعية	٤٦٢٩٨	٢٣	٦٠٠٠٧	١٧
١٣	الاجمالى	٢٠٣١٦١	%١٠٠	٣٤٢٢١٤	%١٠٠

المصدر : الأدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ، أدارة الأحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (١٤)

رصيد التدريب التعاونى والخدمات الخيرية والعامة للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

القيمة بالألف جنيه

القيمة النقدية	رصيد التدريب التعاونى					الخدمات الخيرية					الخدمات العامة				
اسم الجمعية العامة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٥	٥٩	٦٤	٦٢	٠	٠	٥٩	٦٤	٨١	٠	٠	٥٩	٩٤	٨١	٠
الرقم القياسى (%)	١٠٠	١١٨٠	١٢٨٠	١٢٤٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المتوسط خلال الخمس سنوات			٣٨	٠	٠	٠	٠	٤٠,٨	٠	٠	٠	٠	٤٠,٨	٠	٠
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن	٥	١٢	٣	١٤	٢١	٤	٢	٠,٠٨	٣	٠	٦	٩	٠,٤	٧	٥
الرقم القياسى (%)	١٠٠	٢٤٠	٦٠	٢٨٠	٤٢٠	١٠٠	٥٠	٢	٥٠	٠	١٠٠	١٥٠	٦٦	١١٧	٨٣
المتوسط خلال الخمس سنوات			١١					١,٦١٦					٥,٤٨		
الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز	٣	١	٤	٩	١٠	٢٤	١٨	١٤	٤	٤	٢٢	٢١	١٩	٣٠	١٩
الرقم القياسى (%)	١٠٠	٣٣	١٣٣	٣٠٠	٣٣٣	١٠٠	٧٥	٥٨	١٧	١٧	١٠٠	٩٥	٨٦	٩٠	٨٦
المتوسط خلال الخمس سنوات			٥.٤					١٢,٨					٢٠,٢		

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية . إدارة الإحصاء . وزارة الزراعة.

١٠- المراجـــــع

١٠-١ مراجع الجزء النظرى

١- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، المؤشرات الاحصائية ، الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ، ١٩٩٧.

٢- شهيدة الباز ، دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بكين ، الاجتماع العربى الثانى لمتابعة بيكين ، بيروت ، ١٩٩٨.

٣- أمانى قنديل ، سارة بن نفيس ، الجمعيات الاهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،١٩٩٤.

٤- ــــــــــ ، العمل الاهلى والتغير الاجتماعى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عام ١٩٩٨.

٥- معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٦، ديسمبر، ١٩٩٦.

٦- المنصف وناس ، في شروط بناء الثقة بين المنظمات الاهلية وشركائها المباشرين ، من أوراق المؤتمر الثانى للمنظمات الاهلية العربية، عمان (الاردن)، ١٧-١٩مايو ١٩٩٧.

٧- محاسن مصطفى حسنين ، المنظمات الاهلية التطوعية ودورها في التنمية، المؤتمر العربى الثانى للمنظمات الاهلية العربية ، عمان ، الاردن ، ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧.

١٠-٢ مراجع دراسة الحالة :

١. ابراهيم محرم (دكتور) - استراتيجية مقترحة للتعاون الزراعى فى مصر - نشرة بحثية رقم ١٨٥٦ - ج٠م٠ع - جامعة عين شمس - كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعى - شبرا الخيمة - يونيه ١٩٨٦ .

٢. أحمد زكى الأمام (دكتور) - التعاون بين الفكر والتطبيق - مكتبة عين شمس - ١٩٥٩.

٣. المصليحى محمد فرج - التعاونيات الزراعية والتنمية المتكاملة للبيئـــة الريفيـــة - رســـالة ماجستير - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٩٣.

٤. ثناء النوبى أحمد سليم - تقييم أداء بعض التعاونيات الزراعية في مصر- رسالة دكتـــوراه - زراعة عين شمس - قسم الأقتصاد الزراعى - شبرا الخيمة - ١٩٩٩.

٥. جابر جاد عبد الرحمن (دكتور) - اقتصاديات التعاون الزراعى - دار النهضـــة العربيـــة - ١٩٧١.

٦. جامع مصطفى جامع (دكتور) - مبادئ علم التعاون - المعهد العالى للتعاون الزراعى - محاضرات للعام الدراسى ١٩٨٣/٨٢.

٧. حسن أبو السعود - قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ - سلسلة أخترنا للفلاح - العدد ١٢ لسنة ١٩٨١.

٨. حسن محمد كمال (دكتور) - محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية - مكتبة عين شمس - ١٩٦٨.

٩. حسين عبد الوهاب (دكتور) ، ابراهيم محرم (دكتور) - الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى - محاضرات استنسل - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - شبرا الخيمة ١٩٨٥ / ١٩٨٦ .

١٠. حسين عبد الوهاب ابراهيم (دكتور) - محاضرات في التعاون الزراعى لطلبة الدراسات العليا - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس (بدون تاريخ) .

١١. رفعت عبد الباقى النجار (دكتور) - التعاون الزراعى في ج.م.ع ، دراسة تحليلية لآثار بعض الخدمات الاقتصادية للتعاون الزراعى على الانتاجية الزراعية المصرية - رسالة دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعى - زراعة القاهرة - ١٩٧٢.

١٢. زكى محمود شبانه (دكتور) - الاقتصاد والتعاون الزراعى ، المعالم الرئيسية في البنيان التعاونى الزراعى - المكتبة الاقتصادية - دار المعارف ١٩٦٦.

١٣. سعد زكى نصار (دكتور) ، الآثار الاقتصادية لسياسات وبرامج الاصلاح الأقتصادى في قطاع الزراعة في مصر ١٩٩٠.

١٤. عبد الحميد مطر المنيزع (دكتور) - محاضرات في الزراعة التعاونية - أستنسل قسم الأقتصاد الزراعى - زراعة أسكندرية ١٩٨٤.

١٥. عز الدين همام أحمد (دكتور) - دراسات في الاقتصاد الزراعى - القاهرة - ١٩٦١.

١٦. على عبد الرحمن - التعاون الزراعى في مصر - سلسلة كتب الثقافة الريفية - مجلس الاعلام الريفى - العدد ١٠٤ - ١٩٧٩.

١٧. على عبد الرحمن - الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى - العدد السادس - الأسماعيلية (بدون تاريخ) .

١٨. فارس عياد شاكر جاد الله - دراسة تحليلية في الكفاءة الادارية للتعاونية الزراعية بجمهورية مصر العربية - رسالة دكتوراه - زراعة القاهرة - قسم الأقتصاد الزراعى - ١٩٧٩.